# طـــاقة عُـــمـــان
# ENERGY OMAN

نشرة الإصدار التكميلية

# استثمر في مستقبل الطاقة في عُمان:
# استثمر في صكوك طاقة عُمان

## وكن شريكًا في مسيرة النمو الوطني

### صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.

(تأسست كشركة شخص واحد بموجب قوانين سلطنة عُمان)

**برنامج إصدار صكوك بقيمة 1,000,000,000 ﷼**

**نشرة الإصدار التكميلية لسلسلة الإصدار الثاني من الشهادات المؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 2026 عن طريق الطرح العام (صكوك إجارة ووكالة)**

الإصدار الثاني 2 بقيمة 50,000,000 ﷼ من الشهادات مع إمكانية ممارسة خيار الزيادة لإصدار شهادات اضافية بقيمة 25,000,000 ﷼ من الشهادات بقيمة اسمية قدرها 1.000 ﷼ للشهادة الواحدة

مدة الاستحقاق: **5 سنوات**

نسبة الربح: **5.00%** سَنَوِيًّا، تُدفع كل ثلاثة أشهر



**الاكتتاب في الفئة الأولى:** من خلال نموذج الطلب الورقي

فترة الاكتتاب: **4 نوفمبر** إلى **12 نوفمبر 2026**

**الاكتتاب في الفئة الثانية:** من خلال منصات بنوك التحصيل

فترة الاكتتاب: **18 نوفمبر** إلى **30 نوفمبر 2026**

المُصدر ومدير العهدة
**صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.**

المتعهد والمستفيد
**إي دي او للغاز ش.ش.و.**

الضامن
**تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.**

مدراء الإصدار

المستشار القانوني

مزوّد السيولة

بنوك التحصيل



**حضرة صاحب الجلالة**
**السلطان هيثم بن طارق المعظم**
**- حفظه الله ورعاه -**

# طـــاقة عُـــمـــان
# ENERGY OMAN

## صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.
(تأسست كشركة شخص واحد بموجب قوانين سلطنة عُمان)

## برنامج إصدار صكوك بقيمة 1,000,000,000 ﷼

**نشرة الإصدار التكميلية لسلسلة الإصدار الثاني من الشهادات المؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 2026 عن طريق الطرح العام**
الإصدار الثاني 2 بقيمة 50,000,000 ﷼ من الشهادات
مع إمكانية ممارسة خيار الزيادة لإصدار شهادات اضافية بقيمة 25,000,000 ﷼
من الشهادات بقيمة اسمية قدرها 1.000 ﷼ للشهادة الواحدة

## مدة الاستحقاق: 5 سنوات

## نسبة الربح: 5.00% سَنَوِيًّا

**(صكوك إجارة ووكالة)**

**الفئة الأولى:**
تاريخ بدء الاكتتاب 4 نوفمبر 2026
و تاريخ إغلاق الاكتتاب 12 نوفمبر 2026

**الفئة الثانية:**
تاريخ بدء الاكتتاب 18 نوفمبر 2026
و تاريخ إغلاق الاكتتاب 30 نوفمبر 2026

**المُصدر ومدير العهدة**

**صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.**
ميناء الفحل، محافظة مسقط، ص.ب 828، الرمز البريدي 116، سلطنة عُمان

**المتعهد والمستفيد**

**إي دي او للغاز ش.ش.و.**
ميناء الفحل، محافظة مسقط، ص.ب 828، الرمز البريدي 116، سلطنة عُمان

**الضامن**

**تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.**
ميناء الفحل، محافظة مسقط، ص.ب 828، الرمز البريدي 116، سلطنة عُمان

## مدراء الإصدار

**البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع**
بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط،
سلطنة عُمان

**بنك نزوى ش.م.ع.ع**
ص.ب 1423، الرمز البريدي 133، الخوير، مسقط،
سلطنة عُمان

## المُستشار الشرعي

**مزن للصيرفة الإسلامية**
بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط، سلطنة عُمان

## مزود السيولة

**بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.ع**
حي الصاروج، شاطئ القرم، مسقط، سلطنة عُمان

## المُستشار القانوني

**تراورز آند هملنز**
بناية الجوهرة، شارع المنتزه، شاطئ القرم
ص.ب: 2991، الرمز البريدي 111، سلطنة عُمان

## بنوك التحصيل

**بنك الأهلي ش.م.ع.ع.**
صندوق بريد 545، الرمز البريدي 116، ميناء الفحل، مسقط،
سلطنة عمان

**الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش.م.ع.ع**
صندوق بريد 545، الرمز البريدي 116، ميناء الفحل، مسقط،
سلطنة عمان

**بنك ظفار ش.م.ع.ع**
ص.ب 1507، الرمز البريدي 112، روي، مسقط،
سلطنة عمان

**ظفار الإسلامي، بنك ظفار ش.م.ع.ع**
ص.ب 1507، الرمز البريدي 112، روي، مسقط،
سلطنة عمان

**بنك نزوى ش.م.ع.ع**
ص.ب 1423، الرمز البريدي 133، الخوير، مسقط،
سلطنة عُمان

**البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع**
بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط،
سلطنة عُمان

**مزن للصيرفة الإسلامية**
بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط،
سلطنة عُمان

**بنك عمان العربي ش.م.ع.ع.**
ص.ب. ٢٢٤٠، الرمز البريدي 130، الغبرة الشمالية،
سلطنة عمان

**بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.**
صندوق بريد 44، الرمز البريدي 114، مسقط،
سلطنة عمان

**صحار الإسلامي، بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع**
صندوق بريد 44، الرمز البريدي 114، مسقط،
سلطنة عمان

**نشرة الإصدار التكميلية لشهادات للإصدار الثاني بقيمة 50,000,000 ريال عُماني الخاضعة لممارسة خيار زيادة الزيادة حجم الاكتتاب الأصلي إلى الحد الأقصى لحجم الاكتتاب البالغ 75,000,000 ريال عُماني، والمؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 2026.**

تُشَكِّلُ الشروط النهائية وشروط وإجراءات الاكتتاب الخاصة بالشهادات (والمشار إليها مجتمعة بـ "**النشرة التكميلية**") المبينة أدناه جزءًا لا يتجزأ من نشرة الإصدار الأساسية المؤرخة في 15 سبتمبر 2025 (**النشرة الأساسية**) ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب ، وذلك فيما يتعلق ببرنامج إصدار الصكوك بقيمة 1,000,000,000 ريال عُماني (**البرنامج**) من قبل صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. بصفتها المصدر ("**المصدر**") وبصفتها مدير العهدة ("**مدير العهدة**"). جميع المصطلحات المستخدمة في هذه النشرة تحمل المعاني الموضحة في نشرة الإصدار الأساسية، إلا إذا تم تحديد خلاف ذلك.

سيتم إصدار الإصدار الثاني من الشهادات بقيمة 50,000,000 ريال عُماني الخاضعة لزيادة عدد الشهادات وفقًا لممارسة خيار زيادة التخصيص (على النحو الموضح في الشروط النهائية) (**الشهادات**)، من خلال سند العهدة الرئيسي المؤرخ في أو حوالي تاريخ الإصدار بين مدير العهدة والمتعهد وشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م (**سند العهدة الرئيسي**) وسند العهدة التكميلي المؤرخ في أو حوالي تاريخ الإصدار (**سند العهدة التكميلي** ويشار إليه مع سند العهدة الرئيسي، **بسند العهدة**) فيما يتعلق بالشهادات.

سيكون الحجم الإجمالي لإصدار الشهادات 50,000,000 ريال عُماني (**حجم الاكتتاب الأصلي**). وفي حال تجاوز الاكتتاب الحد الأقصى لحجم الاكتتاب، يجوز زيادة حجم الاكتتاب الأصلي وعدد الشهادات وفقًا لتقدير المتعهد وبما يتوافق مع خيار الزيادة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى لحجم الاكتتاب والبالغ 75,000,000 ريال عُماني (**الحد الأقصى لحجم الاكتتاب**).

في تاريخ الإصدار، ستقوم تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. بشراء شهادات بقيمة 3,000,000 ريال عُماني بالقيمة الاسمية (**الشهادات المحتفظ بها**). وسيتم الاكتتاب في الشهادات المحتفظ بها بسعر ريال عُماني واحد لكل شهادة.

يجوز لتنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. بيع جميع الشهادات المحتفظ بها أو أي جزء منها، أو التصرف فيها بأي طريقة أخرى في السوق، في أي وقت.

ستكون الشهادات بمثابة التزامات رجوع محدودة على مدير العهدة.

يتضمن الاستثمار في الشهادات بعض المخاطر. و للحصول على نظرة عامة على عوامل المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر في قدرة مدير العهدة أو المتعهد على الوفاء بالتزاماتهما بموجب الشهادات، يُرْجَى مراجعة قسم "**عوامل المخاطر**" في نشرة الإصدار الأساسية وتعديلاته الواردة في القسم المعنون بـ "تعديلات على نشرة الإصدار الأساسية" في نشرة الإصدار التكميلية هذه.

وتُدْفَعُ مبالغ التوزيع الدوري، وفقًا للشروط ذات الصلة وبموجبها بالقيمة المتبقية للشهادات، اعتبارًا من تاريخ الإصدار (بما في ذلك هذا التاريخ) حتى تاريخ الحل (باستثناء هذا التاريخ) بمعدل قدره 5.00% سَنَوِيًّا (**نسبة الربح**). ويكون أساس حساب الأيام لتحديد مبالغ التوزيع الدوري 360/30.

وما لم تكن الشهادات قد سبق استردادها أو شراؤها وإلغاؤها وفقًا للشروط، يَسْتَرِدُّ مدير العهدة الشهادات بالقيمة النهائية للتصفية في تاريخ الحل.

وَيُقَدَّمُ طلبُ إدراجٍ إلى بورصة مسقط لإدراج الشهادات في سوق السندات والصكوك ببورصة مسقط فور الحصول على كافة الموافقات التنظيمية، بما في ذلك القرار الإداري الصادر عن هيئة الخدمات المالية (**FSA**) بشأن الاصدار الثاني وإتمام عملية تخصيص الشهادات.

تُصْدَرُ الشهادات في شكل شهادات اسمية بفئات محددة (القيمة الاسمية) قدرها 1 ريال عُماني لكل شهادة (**سعر الطرح**). وبالنسبة لمستثمري الفئة الأولى (المستثمرين غير الأفراد)، يكون الحد الأدنى للاكتتاب 1,000 شهادة (ومضاعفات صحيحة قدرها 100 شهادة لما زاد عن 1000 شهادة). وبالنسبة لمستثمري الفئة الثانية (المستثمرين الأفراد)، يكون الحد الأدنى للاكتتاب 100 شهادة (ومضاعفات صحيحة قدرها 100 شهادة لما زاد عن 100 شهادة) (**الحد الأدنى للاكتتاب**).

ولا يوجد حد أقصى لمبلغ الاكتتاب لكل مكتتب، شريطة ألا يتجاوز إجمالي الاكتتاب الحد الأقصى لحجم الاكتتاب (**الحد الأقصى للاكتتاب**).

وتُسجَّل كل حيازة للشهادات في نموذج القيد الدفتري في السجل. ويَحْفَظُ أمينُ السجل هذا السجلَ في مكتبه المحدد. ولن تنتقل ملكية الشهادات إلا بعد تسجيلها في السجل.

هذه نشرة الإصدار التكميلية الأصلية لنشرة الإصدار الأساسية التي تم إعدادها باللغة العربية وتمت الموافقة عليها من قبل هيئة الخدمات المالية بموجب القرار الإداري الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2026< إذا كان هناك أي تعارض بين هذه النسخة العربية الرسمية والنسخة الإنجليزية غير الرسمية من النشرة الإصدار التكميلية، فستسود النسخة العربية الرسمية من النشرة الإصدار التكميلية.

لا تتحمل هيئة الخدمات المالية أي مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة التكميلية ولن تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة ناجمة عن الاعتماد على المعلومات أو استخدامها من قبل أي شخص. تقع المسؤولية عن محتوى هذه النشرة التكميلية على عاتق المصدر والمتعهد. لم تقم هيئة الخدمات المالية بتقييم مدى ملاءمة الشهادات لأي مستثمر أو نوع معين من المستثمرين ولم تحدد ما إذا كانت متوافقة مع الشريعة الإسلامية. إذا لم تستطيع فهم محتويات نشرة الإصدار التكميلية هذه أو لم تكن متأكدًا مما إذا كانت الشهادات ذات الصلة مناسبة لأهدافك وظروفك الاستثمارية الفردية، فيجب عليك استشارة مستشاريك المناسبين.

المحتويات

| | |
|---|---|
| تعديلات على نشرة الإصدار الأساسية | 9 |
| الشروط النهائيّة المطبّقة على السلسة 2 | 80 |
| القسم أ - الشروط والإجراءات التعاقديّة | 80 |
| الجزء ب - المعلومات الأخرى | 84 |
| مُلحق تخصيص الشهادات: شهادات السلسلة 2 | 86 |
| التعهدات | 97 |
| صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. (بصفتها المصدر ومدير العهدة) | 97 |
| شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز (بصفتها المتعهد) | 98 |
| شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. (المعروفة تِجَارِيًّا باسم طاقة عُمان) (بصفتها الضامن) | 99 |
| البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع (بصفتها مدير الإصدار) | 100 |
| بنك نزوى ش.م.ع.ع (بصفتها مدير الإصدار) | 101 |
| شركة تراورز آند هاملينز للمحاماة فرع عُمان (مستشار قانوني) | 102 |

## التعديلات على نشرة الإصدار الأساسية

اعتبارًا من تاريخ نشرة الإصدار التكميلية هذه، تُعَدَّلُ المعلومات الواردة أدناه والمبيّنة في نشرة الإصدار الأساسية أو المُدْرَجَة فيها بالإحالة إليها، على النحو التالي:

### 1. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "الوصف العام للبرنامج"

اعتبارًا من 9 أغسطس 2026، اعتمدت شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. وشركاتها التابعة (**المجموعة**) الاسم التجاري " طاقة عُمان". ولم يطرأ أي تغيير على الأسماء القانونية أو السجلات التجارية للضامن أو المتعهد أو المُصدر، كما أن اعتماد الاسم التجاري "طاقة عُمان" لا يؤثر على حقوقهم أو التزاماتهم أو مسؤولياتهم أو تعهداتهم بموجب مستندات المعاملة أو الشهادات أو غير ذلك، والتي تظل جميعها سارية ونافذة بكامل قوتها وأثرها. وتشير الإشارات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية هذه ونشرة الإصدار الأساسية إلى "طاقة عُمان" إلى شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.. والشركات التابعة لها. وسيتم تعديل نشرة الإصدار الأساسية لتعكس هذا التغيير في الاسم التجاري المؤسسي.

| | |
|---|---|
| **الضامن** | تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست في سلطنة عُمان بتاريخ 24 ديسمبر 2020 بموجب السجل التجاري رقم 1378556، ويقع مكتبها المسجل في ميناء الفحل، محافظة مسقط، ص.ب 828، الرمز البريدي 116، سلطنة عُمان. |
| **رأس مال صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.** | يبلغ رأس مال صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. 1,000 ريال عماني، مقسم إلى 1,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 ريال عماني لكل سهم. وتمتلك تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م نسبة 100% من رأس مال صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. |

### 2. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "عوامل المخاطرة".

**عوامل المخاطرة**

**المخاطر المتعلقة بمدير العهدة**

يُعدّ مدير العهدة شركة فردية مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بتاريخ 6 أغسطس 2025، وليس لها أي سجلّ تشغّيلي سابق. يملك الضامن 100 بالمائة من رأس مال مدير العهدة. وتظل ملكية مدير العهدة عرضةً لأي تغييرات مستقبلية ناتجة عن أعمال إعادة هيكلة المجموعات التي قد تطرأ مستقبلًا، شريطة احتفاظ المجموعة بملكية بنسبة 100% في مدير العهدة. وتكون أغراض وأهداف مدير العهدة مقيدة. ولم يشارك مدير العهدة ولن يشارك في أي نشاط تجاري آخر غير إصدار الشهادات، أو الاستحواذ على أصول العهدة، أو العمل بصفته مدير العهدة، وأي أنشطة أخرى سواءً كانت عرضية أو ذات صلة بدوره كمدير العهدة أو كما هو مطلوب بموجب مستندات المعاملة.

ستكون الأصول المادية الوحيدة التي يمتلكها مدير العهدة -والتي سيتم الاحتفاظ بها على سبيل الائتمان لحملة الشهادات- بمثابة أصول عهدة متعلقة بكل مجموعة من الشهادات، وهذا يشمل ما تتضمنه من حقٍ في تلقي المدفوعات بموجب مستندات المعاملة.

تعتمد قدرة مدير العهدة على سداد المبالغ المستحقة على الشهادات على استلامه لتلك المدفوعات من المتعهد، وفي حال إخفاق المتعهد، فمن الضامن (والتي قد لا تكون في مجموعها كافية للوفاء بجميع المطالبات بموجب الشهادات ومستندات الصفقة). وعليه، فإن مدير العهدة يتعرض لكافة المخاطر التي يتعرض لها المتعهد والضامن، وذلك بالقدر الذي قد تحد فيه هذه المخاطر من قدرة المتعهد، أو قدرة الضامن في حال إخفاق المتعهد، على الوفاء بالتزاماتهما بموجب مستندات المعاملات بالكامل وفي الوقت المحدد (انظر أدناه).

قد تؤدي أي من العوامل المذكورة أعلاه أو أي مجموعة منها إلى عدم توفر أموال كافية لمدير العهدة لأجل تلبية جميع المطالبات بموجب الشهادات.

**المخاطر المتعلقة بالمتعهد**

**المخاطر المرتبطة بقطاع النفط والغاز**

***تتأثر تدفقات النقدية ونتائج العمليات الخاصة بالضامن بشكل كبير بالعرض والطلب على النفط الدولي والسعر الذي يبيع به النفط***

تُشكّل مبيعات النفط المكون الأكبر لإيرادات المجموعة ؛ إذ مثلت نسبة 74% و73% من إجمالي إيرادات المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 على التوالي. وبناءً على ذلك، تتأثر النتائج التشغّيلية والتدفقات النقدية للمجموعة تأثرًا كبيرًا بالسعر الذي تبيع به النفط.

يتأثر سعر النفط الدولي وسعر بيع النفط بعدد من العوامل قد تكون خارج سيطرة الضامن، بما في ذلك عوامل العرض والطلب العالمي على النفط، وعلى توقعات السوق فيما يتعلق بالإمدادات والطلب على منتجات الطاقة، والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والأحداث الجيوسياسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأزمات المالية والأحداث التي تؤثر أو تعطل التجارة الدولية.

وقد أدت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في عام 2026 -وبخاصة الصراع بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران، واضطرابات حركة الملاحة عبر مضيق هرمز- إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط ارتفاعًا كبيرًا اعتبارًا من مارس 2026.

ويتوقع الضامن استمرار التقلبات في أسعار النفط في المستقبل القريب، علمًا بأن تقلب الأسعار يُصعّب إعداد الموازنات التقديرية وتوقع العوائد من مشاريع التطوير والاستغلال، فضلًا عن عمليات الاستحواذ المحتملة.

وقد تترتب على التقلبات في الأسعار التي يتمكن الضامن من بيع النفط بها تباينات جوهرية في تدفقاته النقدية ونتائجه التشغيلية، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا جوهريًا في أعماله وحالته المالية وتدفقاته النقدية ونتائج العمليات.

***المخاوف والتأثيرات المتعلقة بتغير المناخ من شأنها أن تؤدي إلى تقليص الطلب العالمي على الهيدروكربونات والمنتجات القائمة عليها، وقد يترتب على ذلك أن تتحمل تنمية طاقة عُمان للغاز ش.م.ع.م والضامن تكاليف إضافية أو تضخ استثمارات رأسمالية إضافية.***

تتسبب عمليات المجموعة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، والذي يُعد ناتجًا ثانويًا لحرق الوقود (بما في ذلك: النفط والغاز)، وهو أحد الغازات الدفينة، وتُعد سلطنة عمان أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية باريس، والتي صادقت عليها في مايو 2019، وقد يتطلب الالتزام بهذه الاتفاقية تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون داخل سلطنة عُمان، كما قد تطرأ تغييراتٌ على مسؤوليات الشركات العُمانية في أعقاب تطبيق أي لوائح تنظيمية تهدف إلى التخفيف من تلك الانبعاثات. وقد تُسفر هذه اللوائح التنظيمية -على سبيل المثال- عن زيادة تكاليف عمليات شركة تنمية نفط عُمان؛ سواء أكان ذلك جراء ارتفاع النفقات الرأسمالية اللازمة لتركيب أنظمة ضوابط جديدة للحد من الانبعاثات، أم زيادة المصروفات الإدارية والتشغيلية لإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أم تطبيق نظام تداول حصص الانبعاثات، أم غير ذلك من آليات الرقابة والضبط، مما قد يتطلب ضخ مساهمات نقدية إضافية من شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز أو الضامن. كما ستطبق شركة تنمية نفط عُمان لإجراءات تقييم مشددة لضمان الامتثال للوائح التغير المناخي المتغيّرة، الأمر الذي قد يؤثر تأثيرًا جوهريًا على عمليات الإنتاج حال عدم استيفاء المشروعات المستقبلية لمعايير الفحص الجديدة.

بيد أن المخاوف الناجمة عن التغيّر المناخي، والتي تتجلى في توجهات الرأي العام، والسياسات الحكومية، والقوانين واللوائح التنظيمية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وغيرها من التدابير، قد تؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على الهيدروكربونات، وتحفيز التحول نحو أنواع الوقود الأحفوري ذات الكثافة الكربونية المنخفضة كالغاز، أو الاتجاه نحو مصادر الطاقة البديلة. وعلى وجه الخصوص، أدت الضغوط المتزايدة الملقاة على عاتق الحكومات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية؛ من بينها أُطر تحديد سقف الانبعاثات وتداولها، وفرض ضرائب الكربون، ورفع معايير كفاءة الطاقة، ووضع حوافز وأحكام إلزامية لاستخدام الطاقة المتجددة والمصادر البديلة. وتخضع الاتفاقيات الدولية التي تستهدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو خفضها حاليًا لمراحل تنفيذ تختلف باختلاف كل اتفاقية، مما يجعل من الصعب التنبؤ بيقينٍ بالأثر النهائي للقوانين واللوائح والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ورغم عدم وضوح مدى تأثير اللوائح والتدابير الرامية إلى خفض الانبعاثات في قطاع النفط والغاز على كلٍّ من شركة تنمية طاقة

عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن، إلا أن أي إجراءاتٍ من هذا القبيل قد تُسفر عن زيادة التكاليف، أو خفض معدلات الإنتاج، أو ترتيب أي أثر سلبي جوهري آخر على الأعمال، والمركز المالي، التدفقات النقدية، ونتائج عمليات كلٍّ منهما.

إن المخاوف والآثار الحالية والمستقبلية المتعلقة بالتغير المناخي، بما في ذلك الأضرار المادية التي تمس البنية الأساسية، وما يتصل بها من قوانين، ولوائح، ومعاهدات، وبروتوكولات، وسياسات، وإجراءات تنظيمية، قد تحول اتجاه الطلب نحو أنواع أخرى من الوقود، وتؤدي إلى تراجع الطلب على الهيدروكربونات والمنتجات القائمة عليها، وانخفاض حجم الإنتاج، وترتيب أثر سلبي جوهري على الأعمال، والمركز المالي، التدفقات النقدية، ونتائج العمليات التشغيلية لكلٍّ من شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن.

***قد يؤثر ضغط التنافس بصورة كبيرة على السعر الذي يبيع به الضامن النفط***

تتسم عمليات بيع النفط بطابع تنافسي محتدم، حيث تتمثل العوامل الرئيسة المؤثرة في المنافسة في سعر النفط المُنتَج، وكميته، وجودته، و إلى أمن الإمدادات وموثوقيتها وتضم قائمة المنافسين الرئيسيين للضامن في مبيعات النفط خارج سلطنة عُمان شركات النفط الوطنية والدولية، والتي يمتلك العديد منها احتياطيات نفطية وموارد مالية ضخمة، وقد تحظى بإمكانيات وتقنيات مادية أو مالية تتفوق على ما يمتلكه الضامن. كما يواجه الضامن منافسة مع مصادر أخرى لإنتاج النفط، ولاسيما النفط الصخري، بالإضافة إلى المنافسة من قطاعات أخرى توفر وسائل بديلة للطاقة، مثل: الفحم والطاقة المتجددة. وقد يترتب على تصاعد حدة هذه الضغوط التنافسية أثرٌ سلبيٌّ جوهريٌّ على المستويات السعرية التي يستطيع الضامن بيع نفطه بها.

***المخاطر المتعلقة لأعمال إي دي او للغاز ش.ش.و والضامن***

***تتعرض طاقة عمان للمخاطر والأخطار التشغيلية التي قد يكون لها تأثير جوهري على عملياتها أو قد ينتج عنها أن تتحمل المجموعة مسؤوليات وتكاليف ضخمة***

تتعرض طاقة عُمان للمخاطر التشغيلية الشائعة في قطاع النفط والغاز، بما يشمل- على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- انسكاب النفط أو الغاز، وتصدع خطوط الأنابيب وتسربها، وتسربات خزانات التخزين، والحوادث الناجمة عن انفجارات أو حرائق أو اندفاعات مفاجئة للنفط والغاز أو تكوّن فوهات سطحية؛
- انقطاعات أو أعطال في الكهرباء؛
- وحالات توقف وسائل النقل والحوادث، بما يشمل: الحوادث على طرق السير؛
- تعطل وسائل النقل وحوادث السير، بما في ذلك الحوادث المرورية؛
- الظروف الجوية القاسية، بما في ذلك الأعاصير المدارية والعواصف والصواعق والفيضانات والزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية؛
- انسكاب المواد الكيميائية أو انبعاثات المواد أو الغازات السامة أو الخطرة أو تصريفها.

ومن شأن هذه المخاطر أن تؤدي إلى إلحاق أضرار بممتلكات المجموعة ومرافقها أو تدميرها، أو وقوع وفيات وإصابات بشرية، أو الإضرار بالبيئة؛ مما قد ينعكس سلبًا وبشكل جوهري على عملياتها، أو يسفر عن اتخاذ إجراءات تنظيمية أو قانونية بحقها، تتضمن إيقاع عقوبات وغرامات، وتكبد خسائر وزيادة في التكاليف، والالتزام بإزالة الأضرار وإصلاحها، فضلًا عن التأثير على قدرتها في الحفاظ على التراخيص الأساسية. علاوة على ذلك، قد تواجه المجموعة مطالبات تتعلق بالتعرض للمخاطر في مواقع العمل، وتعويضات العمال، وغيرها من المسائل الأخرى. وفي حال كان أيّ من مقاولي الباطن مسؤولًا عن حدوث أي ضرر، فإن حق رجوع للمجموعة عليه قد يكون مقيدًا بموجب العقد، أو مرهونًا بملاءته المالية. كما أن وقوع مثل هذه الحوادث قد يؤدي إلى تعطيل عمليات المجموعة أو تأخير تنفيذ المشاريع؛ مما يرتب أثرًا سلبًا جوهريًا على شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن.

وتستخدم شركة تنمية نفط عُمان تقنيات حقن الغاز والحرارة والمواد الكيميائية في بعض خزاناتها، وذلك بهدف زيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ويصعب -بطبيعة الحال- التنبؤ بدقة بالإنتاج والاحتياطيات الإضافية الناتجة عن استخدام طرق الاستخلاص الثانوية والثلاثية هذه. فإذا لم تُفضِ طرق الاستخلاص التي تعتمدها شركة تنمية نفط عُمان إلى تحقيق مستويات الإنتاج المتوقعة، فقد لا تتمكن شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن من تحقيق عائد مقبول على الاستثمارات التي تضخانها لاستخدام تلك الطرق؛ مما يؤثر بصورة إضافية على أعمالهما وتدفقاتهما النقدية.

فضلًا عن ذلك، تتركز كافة أصول المجموعة داخل سلطنة عُمان، وتعتمد الشركة اعتمادًا كبيرًا على شبكة البنية الأساسية للنفط التي تديرها شركة تنمية نفط عُمان لنقل النفط إلى ميناء الفحل، والذي يُعد المحطة الرئيسية للنفط في السلطنة، وإلى مرافق تحميل النفط فيه. كما تعتمد المجموعة على أصول حيوية لمعالجة نفطها، مثل مصفاة ميناء الفحل ومصفاة صحار المملوكتين والمدارتين من أطراف أخرى، واللتين تُعدّان من المصافي الرئيسية العاملة في السلطنة حاليًا. وتعتمد المجموعة أيضًا على البنية الأساسية ومرافق المعالجة الرئيسية للغاز في السلطنة، والتي تعود ملكية معظمها إلى *إي دي او للغاز ش.ش.و* وتتولى تشغيلها شركة تنمية نفط عُمان. وفي حال تعرض أنظمة النقل والتحميل الحيوية هذه، أو مصافي النفط المملوكة لأطراف أخرى، أو مرافق معالجة الغاز لأي تعطل جوهري، فإن ذلك قد يؤدي إلى أثر سلبي جوهري على الأعمال، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، ونتائج العمليات التشغيلية لكلٍّ من لأعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. و الضامن.

***لا يوجد أي ضمان يؤكد بأن إي دي او للغاز ش.ش.و. و أو الضامن يمكنهما تنفيذ استراتيجية المجموعة أو أن هذه الاستراتيجية ستحقق جميع الفوائد المتوقعة، إن نُفذت***

يطمح المجموعة إلى أن يكون شركة رائدة في مجال الطاقة تُسهم في دعم مسيرة التحول في قطاع الطاقة في السلطنة، وبما يتوافق مع رؤية عُمان 2040. وتتمثل الأهداف الرئيسة للمجموعة في تعزيز كفاءة أعماله الأساسية ومرونتها لمواجهة تقلبات الأسواق، والسعي وراء فرص النمو الواعدة، والحفاظ على هيكل رأس مال قوي، إلى جانب معالجة تحديات التحوّل في قطاع الطاقة. وترتكز استراتيجية المجموعة على أربعة محاور رئيسة، هي: (1) النفط والغاز في المربع 6، و(2) فرص النمو الاستراتيجي، و(3) إدارة رأس المال، و(4) مصادر الطاقة البديلة. وفي إطار استراتيجية الضامن، نفّذت المجموعة عددًا من المبادرات لترشيد التكاليف، شملت برنامج الاستدامة القريبة المدى، وبرنامج كفاءة رأس المال، وبرنامج إدارة الفئات.

وقد لا تُكلَّل استراتيجية المجموعة بالنجاح المنشود، أو قد لا تُنفذ بالوتيرة المقررة، إذ إن البطء في تنفيذ الاستراتيجية -عن المعدل المأمول- قد يعطل المجموعة عن تحقيق أهدافه، وقد ينطوي على تكاليف أكبر أو استهلاك موارد أعلى مما هو متوقع، أو يُقلّل من الوفورات المنتظرة الناتجة عن الكفاءة وترشيد التكاليف. كما قد لا تتمكن إي دي او للغاز ش.ش.و. من تنفيذ استراتيجية الغاز الخاصة للمجموعة ، أو تحقيق المستهدفات المتوقعة لعمليات الغاز، أو الإيفاء بها في المواعيد المناسبة. وتُعدّ قدرة المجموعة على تطوير الكفاءات والموارد المناسبة أمرًا جوهريًا لتحقيق استراتيجيتها، وثمّة خطر يتمثل في احتمال عدم تمكّنها من تحديد الكوادر المؤهلة أو توظيفهم أو تطويرهم في الوقت المناسب. وإذا لم تتمكن المجموعة من تطوير المهارات والإمكانات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية، فقد لا يتمكنان من تحقيق طموحاتهما وأهدافهما الاستراتيجية.

***تنفذ طاقة عُمان عددًا من المشاريع قيد التنفيذ مما يعرضها لمجموعة من المخاطر المالية والتنظيمية والإنشائية ومخاطر أخرى قد تؤثر بالسلب على أعمال شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما***

تمتلك المجموعة خبرة واسعة في إنجاز مشاريع التطوير، لا سيّما من خلال شركة تنمية نفط عُمان التي أنجزت 15 مشروعًا في عام 2025 مقارنةً بـ 18 مشروعًا في عام 2024. عند النهوض بأي مشروع ضخم، تواجه المجموعة عددًا من المخاطر، تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- الحاجة إلى استثمار نفقات رأسمالية ضخمة دون الحصول على تدفقات نقدية من المشروع ذاته إلا في مراحل لاحقة؛
- عدم توفر السيولة أو التمويل اللازمين لتمويل أعمال الإنشاءات والتحسينات الرأسمالية لشركة تنمية نفط عُمان بشروط مناسبة أو عدم توفرها على الإطلاق؛
- والتأخر في استصدار جميع التصاريح والموافقات والتفويضات المطلوبة من الجهات الحكومية والتنظيمية أو عدم القدرة على استصدارها؛
- والانخفاض الجوهري في قيمة الأراضي المستأجرة إذا أثبتت أعمال الحفر الاستكشافي عدم جدواها؛
- وعدم التزام المشروع بالمعايير الفنية المحددة عند الإنجاز؛
- التعثر في إنجاز المشاريع وفقًا للجدول الزمني المحدد أو ضمن الميزانية المرصودة؛
- واحتمالية اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المستندة إلى النماذج بسبب عدد من العوامل، من بينها- على سبيل المثال لا الحصر- وجود أخطاء أو افتراضات غير دقيقة في النماذج، مثل: ظروف السوق والظروف الاقتصادية غير المتوقعة أو احتدام المنافسة، مما قد يؤدي إلى أن يكون استثمار المجموعة غير مربح أو لا يحقق مستوى التدفقات النقدية المتوقع أصلًا.

ولا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن إنجاز مشاريع المجموعة الحالية أو المستقبلية خلال الإطار الزمني المتوقع أو إنجازها بوجه عام، سواء كان ذلك ناتجًا عن العوامل المحددة أعلاه أم لأي سبب آخر. كما قد تنطوي أعمال استكشاف النفط والغاز الطبيعي للمجموعة على جهود غير مربحة، ليس فقط بسبب الآبار الجافة، بل أيضًا بسبب الآبار المنتجة غير المجدية اقتصاديًا؛ حيث إن استكمال حفر البئر لا يعني بالضرورة تحقيق عائد استثماري أو استرداد التكاليف المرتبطة بالحفر أو الإكمال أو التشغيل.

تتعرض المشاريع قيد التنفيذ للمجموعة لعدد من المخاطر الإنشائية، من بينها- على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- تعديلات جوهرية في التصميم وأعمال الإنشاء، سواء كانت ناجمة عن تغيرات في المتطلبات التقنية، أو في ظروف السوق، أو عوامل أخرى.
- عدم القدرة على إيجاد مقاول مناسب سواء في بداية المشروع أو بعد عدم وفاء المقاول المعين بالتزاماته.
- إخلال مقاولي شركة تنمية نفط عُمان أو عجزهم عن إنجاز المشاريع في المواعيد المحددة وضمن الميزانية المرصودة؛
- انقطاع الخدمات وتعذر الوصول إلى الأطراف الأخرى؛
- وحالات تأخير ناتجة عن نقص في التوريد وطول مدة التوريد اللازمة لتسليم المعدات والآلات المعقدة أو بسبب استلام مواد معيبة.
- ووجود نقص في المواد والمعدات والعمالة وظروف الطقس السيئة والكوارث الطبيعية والنزاعات العمالية والنزاعات مع المقاولين من الباطن والحوادث وتغير أولويات الجهات الحكومية وظروف غير متوقعة أخرى.
- ارتفاع تكاليف مواد البناء، والأيدي العاملة، والأسعار العالمية للسلع الأساسية.

وقد تتسبب أي من هذه العوامل في حدوث تأخير لفترة طويلة في إنجاز المشروع أو في ارتفاع ملموس في التكاليف المرتبطة به، مما قد يؤثر على أعمال تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما بصورة سلبية.

***نظرًا لأن نسبة كبيرة من نفط الضامن تُصدر إلى الأسواق الآسيوية، فإن أي تطورات اقتصادية أو سياسية غير مواتية في تلك المنطقة قد تنعكس سلبًا على نتائج عملياته.***

توجد النسبة الأكبر من العملاء النهائيين لمنتجات الضامن في آسيا، بما يشمل الصين، ويتوقع الضامن أن تظل صادرات النفط إلى العملاء في آسيا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي صادراته وحجم إنتاجه في المستقبل. وبالتالي، قد تؤدي أي تطورات سلبية- ولاسيما تلك التي تؤثر على الصين واقتصادها- إلى انخفاض في الطلب على مزيج عُمان للتصدير.

وفي حال حدوث تباطؤ طويل الأمد في النمو الاقتصادي أو ركود اقتصادي أو أي تطور اقتصادي أو سياسي غير موات في آسيا، فقد يعاني الضامن من حدوث انخفاض جوهري في الطلب على النفط في المنطقة. ومن شأن تراجع الطلب الآسيوي على النفط أن يؤثر سلبًا على الأسعار التي يبيع بها الضامن نفطه. فضلًا عن ذلك، فإن حدوث أي تطورات من هذا القبيل في أجزاء أخرى من العالم قد يدفع المنتجين الآخرين إلى تحويل طاقتهم الفائضة نحو آسيا؛ مما يعزز حدة المنافسة على العملاء في المنطقة ويؤثر على أسعار بيع نفط الضامن. وبناءً عليه، فإن أي انخفاضٍ جسيم في الطلب الآسيوي على النفط من شأنه أن يترك أثرًا سلبيًا جوهريًا على سعر بيع نفط الضامن، وهو ما ينعكس سلبًا وبشكلٍ جوهري على أعمال الضامن، ومركزه المالي، وتدفقاته النقدية، ونتائج عملياته التشغيلية.

***قد يترتب على المجموعة عن تمويل النفقات الرأسمالية الجارية أثر سلبي جوهري على أعمال كلٍّ من تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والضامن ومركزهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما التشغيلية.***

تتطلب أنشطة النفط والغاز ضخ استثمارات رأسمالية كبيرة، ويُعد ضمان استمرار تمويل هذه الأنشطة أمرًا ضروريًا للحفاظ على مستويات الإنتاج في الفترات التي يكون فيها صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير كافٍ لتغطية النفقات الرأسمالية أو سلبيًا ولزيادة مستويات الإنتاج مستقبلًا وفقًا للخطط التشغيلية ولتحقيق نمو في أعمال المجموعة. وإذا لم تكن التدفقات النقدية للمجموعة —والتي تتأتى بصورة أساسية من العمليات التشغيلية في المربع 6 ومن التمويلات الخارجية—كافية لتغطية متطلبات نفقاتها الرأسمالية، فقد تضطر الشركة إلى إعادة توزيع رأس المال بين مشاريعها أو تعديل خطط نفقاتها الرأسمالية؛ ما قد يؤدي إلى تأخير بعض المشاريع أو إلغائها، أو قد تحتاج إلى طلب تمويل إضافي من مساهميها. وقد يترتب على أي تعديل في خطط النفقات الرأسمالية للمجموعة أثر سلبي جوهري على أعمال كلٍّ من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، ومركزهما المالي، وتدفقاتهما النقدية، ونتائج عملياتهما التشغيلية.

**لطالما اضطلعت إي دي او للغاز ش.ش.و. بدور المنتِج الموازِن للغاز في سلطنة عُمان. وتعتمد ربحية أعمالها بدرجة كبيرة على ارتفاع معدلات استغلال الطاقة الاستيعابية لمرافق معالجة الغاز لديها. وأيُّ اختلال في أيٍّ من هذين العاملين أو كليهما قد يُرتّب أثرًا سلبيًا جوهريًا على الأعمال، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، ونتائج العمليات التشغيلية لإي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن**

لطالما مارست إي دي او للغاز ش.ش.و. دور المنتج الموازن للغاز في السلطنة؛ حيث تطلبت آلية التخصيص الحكومي من الشركة خفض إنتاجها كلما كان إجمالي إنتاج القطاع كافيًا لتلبية حجم الطلب. وتوجد حاليًا طاقة إنتاجية فائضة في قطاع الغاز بالسلطنة، وفي حال استمرار هذا الوضع، فقد يكون من الضروري للمجموعة خفض مستويات إنتاج الغاز مستقبلًا؛ مما قد يؤثر سلبًا بدوره على هامش الربح، والدخل، والتدفقات النقدية لشركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز، ومن ثَمَّ على الضامن خلال فترات انخفاض الطلب.

وتمتلك إي دي او للغاز ش.ش.و. معظم مرافق معالجة الغاز الرئيسية في سلطنة عُمان وتقوم على تشغيلها شركة تنمية نفط عُمان، بما يشمل: محطة المعالجة المركزية ومحطة الغاز الحكومي ومحطة غاز سيح نهيدة ومحطة غاز كوثر ومشروع رباب-هرويل المتكامل.

وتعتمد قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. على تحقيق الأرباح بدرجة كبيرة على المحافظة على معدلات استغلال عالية للطاقة الاستيعابية في مرافق معالجة الغاز هذه. غير أن هذه المعدلات قد تتأثر بعدد من الأحداث، بما في ذلك أعمال الصيانة الدورية المخطط لها، أو الإغلاقات التشغيلية، أو الإغلاق غير المخطط له الناتج عن أسباب خارجة عن إرادة المجموعة.

***تخضع تقديرات احتياطيات النفط والغاز الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه لعدة عوامل من عدم اليقين، بما يشمل العديد من العوامل الخارجة عن سيطرة المجموعة***

وثمة جوانب عديدة من عدم اليقين المتأصلة في عملية تقييم كميات الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من النفط والغاز، بما في ذلك العديد من العوامل الخارجة عن سيطرة إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن. وتشتمل معلومات الاحتياطيات المبينة في نشرة الإصدار الأساسية هذه على تقديرات كما هي في 1 يناير 2026، و1 يناير 2025، و1 يناير 2024. وبوجهٍ عام، تستند تقديرات احتياطيات النفط والغاز القابلة للاستخراج اقتصاديًا إلى قواعد معترف بها وتستخدم عددًا من العوامل والافتراضات التي تم تحديدها في تاريخ إجراء تقدير تلك الاحتياطيات، مثل: التقديرات الجيولوجية والهندسية (التي تتسم بعدم اليقين بطبيعتها) وسجلات الإنتاج السابقة من الأصول وتأثيرات محتملة للأنظمة الحكومية، بالإضافة إلى تقديرات أسعار السلع وتكاليف التشغيل والرأسمالية، وجميعها قد تختلف بشكل كبير عن النتائج الفعلية. وتُعد جميع هذه التقديرات غير مؤكدة بدرجة معينة، وتمثل تصنيفات الاحتياطيات مجرد محاولة لتحديد مستوى عدم اليقين المرتبط بها. ولهذا السبب، قد تختلف تقديرات الاحتياطيات من النفط والغاز القابلة للاستخلاص اقتصاديًا المرتبطة بأي مجموعة معينة من الأصول، وكذا تصنيف تلك الاحتياطيات بناءً على درجة مخاطر الاسترداد بشكل كبير، سواء أعدها مهندسون مختلفون أو نفس المهندسين في فترات زمنية مختلفة. وبالإضافة إلى ما سبق، ونظرًا للمخاطر المتأصلة في أنشطة التطوير، لا يمكن تقديم أي ضمان بأن الاحتياطيات المقدرة من النفط والغاز الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه سيتم تحويلها إلى إنتاج تجاري، أو أن قيمة ذلك الإنتاج ستتوافق مع القيمة المستهدفة أو المتوقعة، أو أن المجموعة ستفي بالجداول الزمنية المحددة للإنتاج. ومن المرجح أن يختلف الإنتاج الفعلي والعائدات والضرائب ومصروفات التطوير والتشغيل المتعلقة بالاحتياطيات عما هو مُقدر، وقد تكون هذه الفروقات ذات تأثير جوهري.

وغالبًا ما تستند التقديرات المستقبلية للاحتياطيات القابلة للتطوير والإنتاج من النفط والغاز إلى حسابات حجمية ومقارنات مع احتياطيات مماثلة، بدلًا من سجلات الإنتاج الفعلية، وقد يؤدي التقييم اللاحق للاحتياطيات ذاتها استنادًا إلى سجل الإنتاج الفعلي إلى حدوث تفاوت -قد يكون جوهريًا- بين الاحتياطيات المقدرة وتلك المستخرجة فعليًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاضات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية قد تجعل استغلال بعض الاحتياطيات غير مجدٍ اقتصاديًا، مما قد يؤثر أيضًا على أرقام الاحتياطيات من فترة إلى أخرى. يُذكر أن شركات النفط الكبرى قد سجلت في الفترات السابقة خسائر جسيمة جراء تخفيض تقديرات الاحتياطيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز لفترات ممتدة.

وقد جَرَى تقييم تقديرات الاحتياطيات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه باستخدام نظام إدارة الموارد البترولية التابع لجمعية مهندسي البترول. ويخضع تقييم احتياطيات النفط والغاز الطبيعي لعملية مراجعة خارجية يجريها مدققون مستقلون ومؤهلون في مجال الاحتياطي كل ثلاث سنوات. ولا يمكن ضمان توافق نتائج التقييم الذي يطبق المنهجية الحالية للضامن مع النتائج التي قد يتم التوصل إليها باستخدام منهجيات تقييم أخرى.

***قد تتحمّل المجموعة تكاليف باهظة لإخراج مرافق النفط والغاز التابعة لها من الخدمة، والتي قد تتجاوز قيمتها المخصّصات المحددة من المجموعة ، وهو ما قد يتطلب توفير موارد نقدية من المجموعة. والضامن تتجاوز تلك التي تُدّرها المجموعة من أنشطتها التشغيلية***

وقد بلغت نفقات المجموعة لإخراج المرافق من الخدمة 40 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بنحو 53 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وعادة ما تُستحق تكاليف إيقاف تشغيل مرافق إنتاج النفط والغاز وتوزيعها وتخزينها بوجه عام في الوقت الذي لا تعود فيه الأصول المُراد إيقاف تشغيلها تُدرّ أي تدفقات نقدية. وقد تكون هذه التكاليف مرتفعة بشكل كبير، وذلك بحسب موقع المنشأة الجاري إخراجها من الخدمة وحجمها وطول فترة تشغيلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة النهائية لإيقاف التشغيل التي تتحملها إي دي او للغاز ش.ش.و. (فيما يتعلق بإيقاف إنتاج الغاز غير المصاحب)، وعلى المجموعة (فيما يتعلق بإيقاف إنتاج النفط)، تخضع لعدد من أوجه عدم اليقين، بما يشمل قدرة شركاء المجموعة-عند الاقتضاء- على سداد حصتهم من تكاليف إخراج المرافق من الخدمة أو ضمان سدادها، فضلًا عن قدرة كلٍّ من لمجموعة على الحصول على إعفاءات ضريبية مقابل النفقات المتكبدة في هذا الشأن.

تنفذ شركة تنمية نفط عُمان- بصفتها مشغل "المربع 6"- جميع أنشطة إيقاف التشغيل نيابةً عن المجموعة وباقي المشاركين في امتياز النفط، وتُموَّل النفقات السنوية التي تتكبدها شركة تنمية نفط عُمان في هذا الشأن من خلال طلبات التمويل النقدي المرتبطة بامتياز النفط، وذلك إلى حين تحقق شرط التمويل الاستثنائي. والذي يُقصد به وقوع أحد الأمرين، أيهما يأتي أولًا: (1) الأول من يناير من السنة التي تسبق السنة التي تُقدر فيها شركة تنمية نفط عُمان أن صافي التدفقات النقدية المتبقية ستساوي 2.5 مرة أو أقل من الالتزامات الصافية للمشاركين في التزامات إيقاف التشغيل؛ و(2) 31 ديسمبر 2036. وعند وقوع شرط التمويل الاستثنائي، ستنشئ شركة تنمية نفط عُمان صندوق مخصص لأعمال إيقاف التشغيل، وتسدد شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة حصتها البالغة 40% فيه لتمويل تلك الأنشطة. وبدورها، ستواصل المجموعة سداد حصتها من تكاليف إيقاف التشغيل من خلال طلبات التمويل النقدي التي تُقدمها شركة تنمية نفط عُمان.

وتمول أنشطة إيقاف التشغيل المرتبطة بامتياز الغاز (ويُشار إلى امتيازي النفط والغاز معًا بـ **"الامتيازات"**) بطريقة مماثلة لآلية تمويل إيقاف تشغيل امتياز النفط، باستثناء أن الحكومة قد تُصرح لإي دي او للغاز ش.ش.و. بمواصلة تمويل أنشطة إيقاف التشغيل من خلال طلبات التمويل النقدي المقدمة من شركة تنمية نفط عُمان.

ولا يوجد ما يؤكد دقة الافتراضات التي تعتمدها المجموعة بشأن تكاليف إيقاف تشغيل الآبار وتوقيت تنفيذ هذا الإيقاف، أو أن دقة المخصصات التي رصدتها لتغطية تكاليف إيقاف التشغيل، أو كفاية التدفقات النقدية المُولَّدة من أصولها لتغطية هذه التكاليف عند استحقاقها. وفي حال اضطُرّت شركة تنمية نفط عُمان إلى طلب تدفقات مالية إضافية أو استخدام سيولة نقدية من عملياتها الأخرى بنسبةٍ تتجاوز تقديراتها الأولية لتغطية تكاليف إخراج المرافق من الخدمة، فقد يؤثر ذلك بشكل جوهري سلبي على أعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وعلى وضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما.

***يعتمد كل من الضامن وإي دي او للغاز ش.ش.و. على فريق الإدارة العليا والكوادر الرئيسية لدى الضامن***

يدرك الضامن أن فريق الإدارة العليا لديه يرفد إدارة أعماله وتنميتها بخبرات واسعة ومهمة؛ إذ يتوقف نجاح الأعمال وقدرة الضامن على تنفيذ استراتيجيته التجارية على الجهود التي يبذلها فريق الإدارة العليا. وإذا انتهت علاقة الضامن مع عضو أو أكثر من أعضاء فريق الإدارة العليا لأي سبب كان، فلا يوجد ما يضمن قدرة الضامن على تعويض خبرة هؤلاء الأفراد على المدى القصير بأشخاص يتمتعون بخبرات ومؤهلات مماثلة. ولا يحتفظ الضامن بوثائق تأمين على الكوادر الأساسية ستنشئ شركة تنمية نفط عُمان صندوقًا مخصصًا لهؤلاء الأفراد. وقد يؤدي أي تأخير جوهري في استبدال هؤلاء الموظفين إلى تأثير سلبي على عمليات الضامن وفي الانطباع العام عن قوة أعماله.

واعتبارًا من تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، يتولى أعضاء من فريق الإدارة العليا لدى الضامن توجيه عمليات تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز. وبناءً عليه، تعتمد إي دي او للغاز ش.ش.و. أيضًا على فريق الإدارة العليا لدى الضامن وتتأثر بالمخاطر ذاتها في حال حدوث أي تغيير في هذا الفريق.

كما يعتمد نجاح إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على قدرة شركة تنمية نفط عُمان على تحديد الكوادر الرئيسية عالية الكفاءة واستقطابها وتطويرها وتحفيزها والاحتفاظ بها. وإذا شهدت شركة تنمية نفط عُمان مغادرة عدد كبير من الموظفين الرئيسيين خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، فقد يكون من الصعب استقطاب عدد كافٍ من الكوادر البديلة المؤهلة بشروط مماثلة وفي الوقت المناسب، لا سيّما خلال فترات الانتعاش الاقتصادي. وإذا تعذر على شركة تنمية نفط عُمان تعيين الموظفين الرئيسيين ذوي المهارات والخبرات المطلوبة والاحتفاظ بهم، فقد تتأثر أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما بصورة سلبية جوهرية.

***يعتمد كل من الضامن واي دي او للغاز ش.ش.و. وشركة تنمية نفط عُمان على موثوقية وأمن نظمها المعلوماتية***

تعتمد إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وشركة تنمية نفط عُمان بشكل كبير على أمان نظم تقنية المعلومات الأساسية، وتتعرض أنظمة تقنية المعلومات المعقدة للعديد من التحديات والتهديدات، مثل أعطال البرمجيات أو الأجهزة، وسرقة البيانات، والتسلل الإلكتروني المغرض، والهجمات السيبرانية الإجرامية الأخرى التي تشنها دول أو قراصنة إجراميون أو منافسون، فضلًا عن الأضرار المادية التي قد تطال مراكز تقنية المعلومات الحيوية، والإصابة بالفيروسات الحاسوبية. كما تتطلب أنظمة تقنية المعلومات تحديثًا دوريًا لتلبية متطلبات الأعمال والاشتراطات التنظيمية. ولمّا كانت طبيعة أي مشكلات مستقبلية محتملة في تقنية المعلومات ونطاقها تظل غير معلومة، فإن ترتيبات العمل عن بُعد قد تزيد مخاطر الحوادث السيبرانية، أو اختراق البيانات، أو الهجمات الإلكترونية.

ومن شأن أي تعطل أو انقطاع أو اختراق أمني في أي جزء من أنظمة تقنية المعلومات التي تعتمد عليها المجموعة أن يؤدي إلى أعطال في إدارة المخاطر، أو المحاسبة المالية، أو غيرها من الأنظمة المهمة، وقد يعوق -على وجه الخصوص- قدرة المجموعة على تشغيل جوانب معينة من أعمالها التشغيلية، ولا سيّما ما يتصل بأنظمة التحكم الصناعية؛ مما قد يسفر عن أضرار مادية، أو إصابات، أو خسائر في الأرواح، أو أضرار بيئية. علاوة على ذلك، فإن اضطرابات الشبكة، والانتهاكات الأمنية، والأعطال الجسيمة الأخرى قد تؤدي إلى الوصول غير المصرح به إلى المعلومات المملوكة أو السرية أو الحساسة أو ذات القيمة العالية، بما في ذلك الأسرار التجارية، وتدميرها، أو فقدانها، أو سرقتها، أو اختلاسها، أو تسريبها؛ وهو ما قد يستغله آخرون لأغراض وأهداف تخريبية أو ضارة. كما قد تتسبب هذه الحوادث في تكبد تكاليف باهظة، تشمل نفقات التحقيق والمعالجة، والخضوع للرقابة التنظيمية، والمسؤولية القانونية، وفقدان البيانات الشخصية أو البيانات التجارية الحساسة أو بيانات تخص الغير. وقد تُضطر المجموعة أيضًا إلى توجيه قدر كبير من اهتمام الإدارة وضخ موارد مالية طائلة للحماية من تهديدات الانتهاكات الأمنية أو اضطرابات الشبكة الأخرى، ولمعالجة الأضرار الناجمة في حال حدوث اختراقات أو أعطال جسيمة. وتأسيسًا على ما تقدم، فإن وقوع أي عطل أو انقطاع أو اختراق أمني في أي جزء من أنظمة تقنية المعلومات التي تعتمد عليها المجموعة من شأنه أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على الأعمال، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، ونتائج العمليات لكلٍّ من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن.

***قد لا تكفي وثائق التأمين الخاصة بالمجموعة لتغطية جميع المخاطر التي تواجهها، مما قد يؤثر سلبًا بشكل جوهري على أعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج عملياتهما، في حال وقوع خطر جوهري غير مُؤمَّن عليه.***

قد لا تتمكَّن المجموعة من المحافظة على تغطية تأمينية كافية أو الحصول عليها للمخاطر المقترنة بتسيير أعمالها؛ إذ قد تتأثر عمليات المجموعة بعدد من المخاطر -بما في ذلك الأعمال الإرهابية والأحداث المرتبطة بالحروب- التي لا تتوافر لها تغطية تأمينية شاملة، أو لا تتاح بشروط مقبولة تجاريًا. فعلى سبيل المثال، لم تشتر شركة تنمية نفط عُمان وثائق تأمين لتغطية الخسائر المحتملة الناجمة عن توقف الأعمال، أو الأعمال الإرهابية، أو الهجمات السيبرانية، أو الالتزامات البيئية، أو مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين، أو تعويضات العمال. بالإضافة إلى ذلك، فإن وقوع أحداث جسيمة أو متكررة -مثل الحوادث والتعثرات الأخرى، أو توقف الأعمال، أو الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالمرافق والممتلكات والمعدات جراء أعطال الآلات، أو سوء الأحوال الجوية، أو الخطأ البشري، أو التلوث، أو النزاعات العمالية، أو الكوارث الطبيعية- قد يُسفر عن خسائر أو يُعرّض المجموعة لمسؤوليات تتجاوز نطاق تغطيتها التأمينية. وقد لا تكون التغطية التأمينية لشركة تنمية نفط عُمان كافية أو متاحة لتغطية الخسائر الناشئة عن أيٍّ من هذه الأحداث أو جميعها، كما قد لا تتمكن شركة تنمية نفط عُمان من تجديد التغطية التأمينية الحالية بشروط معقولة تجاريًا، إن أمكنها ذلك من الأساس. وفي حال وقوع حادثة لا تمتلك فيها المجموعة تغطية تأمينية أو تكون تغطيتها غير كافية، فقد تفقد المجموعة رأس المال المستثمر والإيرادات المستقبلية المتوقعة المتعلقة بأي ممتلكات تعرضت للتلف أو الدمار، وفي حالات معينة، قد تظل المجموعة ملزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالممتلكات المتأثرة. علاوة على ذلك، قد تتعرض إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن لخسارة جوهرية في حال إقامة دعوى ضد المجموعة عُمان غير مغطاة كليًا أو جزئيًا بالتأمين، ولا تتوافر عنها تعويضات من أطراف أخرى. وفي حالة الخسارة الكلية أو الجزئية لأي أصول مُؤمَّن عليها، فلا يوجد ما يضمن أن عوائد التأمين التي تتلقاها المجموعة بشأن تلك الخسارة ستكون كافية لتمكين إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن من سداد التزاماتهما (بما في ذلك الشهادات). وإذا وقعت حادثة وكانت التغطية التأمينية المجموعة غير كافية لتغطية خسائرها، فقد يُرتب ذلك أثرًا سلبيًا جوهريًا على الأعمال، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، ونتائج عمليات كلٍّ من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن.

***المخاطر المتعلقة للمساهمين الضامن***

***قد تختلف مصالح الحكومة في ظروف معينة عن مصالح حملة الشهادات***

لأن الحكومة هي المساهم الوحيد لدى الضامن، فإن الحكومة في وضع يسمح لها بالتحكم في نتائج الإجراءات التي تتطلب موافقة المساهمين، كما تتمتع بالقدرة على تعيين جميع أعضاء مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. ومجلس إدارة الضامن، وتوجيه قرارات إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن بناءً على ذلك. وقد تختلف مصالح الحكومة عن مصالح دائني إي دي او للغاز ش.ش.و. (بمن فيهم حملة الصكوك) وعن مصالح الضامن. فعلى سبيل المثال، قد تتأثر القرارات الصادرة عن إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن بمراعاة اعتبارات تتعلق بالأثر الإجمالي في قطاع الطاقة العُماني أو بعوامل أخرى، بما في ذلك القدرة على تحقيق أرباح أسهم أو عوائد أخرى للحكومة. وفي غياب أي قيود استثمارية محددة، قد يتبين أن هذه القرارات ينطوي عليها قدر أكبر من المخاطر أو محققة لربحية أقل مقارنة بالقرارات التي كان يمكن اتخاذها بخلاف ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن ضمان حجم أي أرباح قد تدفعها المجموعة للحكومة في السنوات المستقبلية.

***قد لا تُكلَّل جهود عُمان للحد من الاعتماد على الإيرادات المرتبطة بالمواد الهيدروكربونية، وكبح الإنفاق الحكومي، وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب بالنجاح، مما قد يقلل جوهرياً من احتمال حصول الضامن على دعم من الحكومة عند الحاجة إليه، وقد يؤدي ذلك إلى أثر سلبي جوهري في أعمال المجموعة***

يعتمد اقتصاد عُمان حاليًا اعتمادًا كبيرًا على صناعة النفط والغاز، والتي شكلت 34% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للسلطنة في عام 2025 و36% في عام 2023 *(المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عُمان)*. شهدت أسعار النفط والغاز في السنوات الأخيرة تقلبات استجابة لمجموعة من العوامل التي لا يخضع أي منها لسيطرة الضامن المباشرة، مثل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية، والنزاعات والحروب، وأسعار مصادر الطاقة البديلة، والظروف الجوية، وسياسات تحالف "أوبك+"، وأنشطة تداول النفط. وفي حال انخفاض أسعار النفط انخفاضاً جوهرياً، قد تضطر عُمان إلى إلغاء أو تقليص عمليات التطوير المخطط لها أو المستقبلية لإنتاج النفط والغاز، لا سيما في الحالات التي تعتمد فيها الجدوى التجارية على أسعار أعلى.

تمتلك الحكومة استراتيجية طويلة المدى لتنويع الاقتصاد العُماني بعيدًا عن الاعتماد على المواد الهيدروكربونية. ومع ذلك، لا يمكن تقديم أي ضمان بنجاح جهود الحكومة في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، قد تتسبب مساعي التنويع التي تبذلها عُمان في تنفيذ مشاريع في مجالات لا تملك فيها سوى خبرة سابقة ضئيلة أو معدومة، أو تنطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى الحد من قدرة عُمان على المضي قدماً في مشاريع البنية الأساسية ضخمة النطاق أو النفقات الكبيرة الأخرى التي تدعم جهود التنويع، أو قد تجعل المشاريع ذاتها غير مجدية اقتصاديًا. وقد يؤدي التأخير في مشاريع البنية الأساسية الحكومية أو المبادرات الأخرى أو إلغاؤها - نتيجة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض الشديد في أسعار النفط، أو لأي سبب آخر - إلى أثر ملموس في نمو الاقتصاد العُماني، مما قد يؤثر بالتالي في قدرة الحكومة على تقديم الدعم لإي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن.

وقد تزداد جهود كبح الإنفاق الحكومي صعوبة. وعلى وجه الخصوص، قد يفرض اعتماد الاقتصاد العُماني على النفط، مقترنًا بالصدمات الاقتصادية، مزيدًا من التحديات أمام الاقتصاد العُماني. علاوة على ذلك، قد لا تتسم إجراءات خفض الإنفاق بالاستدامة؛ وذلك لأن الخفض في قطاعات الصحة والتعليم والمنافع الاجتماعية الأخرى قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية إذا كان أكبر من اللازمة أو كانت وتيرته أسرع من اللازم. وبالمثل، قد لا تُكلَّل التدابير التي تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وغير الغازية بالنجاح - مثل فرض ضرائب ورسوم إدارية جديدة أو زيادتها - وقد تثير استياء شعبيًا واضطرابات اجتماعية أو إحدى هاتين النتيجتين. وقد يكون لوقوع أي من هذه الأحداث أثر سلبي جوهري على قدرة الحكومة على دعم إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن.

***على الرغم من أن الحكومة تمتلك كلًا من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن بالكامل (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، فإن الشهادات الصادرة بموجب البرنامج لا تضمنها الحكومة ولن تضمنها، كما أن الحكومة ليست ملزمة بتقديم الدعم المالي لإي دي او للغاز ش.ش.و. ولا الضامن.***

وعلى الرغم من أن الحكومة تمتلك جميع أسهم إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن بشكل مباشر أو غير مباشر، فينبغي للمستثمرين المحتملين أن يعوا أن الحكومة لا تضمن ولن تضمن التزامات إي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن بموجب الشهادات أو وثائق المعاملات التي هم طرف فيها، وبالتالي فإن حاملي الشهادات لا يستفيدون من أي دعم أو ضمان حكومي. وبالرغم من أن الحكومة قدمت في الماضي

دعمًا ماليًا كبيرًا للشركات التي تمتلك حصص ملكية فيها، فإنها ليست ملزمة بتقديم أي دعم مالي من هذا القبيل لإي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن في المستقبل، وبالتالي، فمن الممكن ألا تفعل ذلك. وبناءً عليه، يتعين على حملة الصكوك افتراض أن قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. وقدرة الضامن على الوفاء بالتزاماتهما بموجب مستندات المعاملات التي يكون أيٌّ منهما طرفًا فيها، تعتمدان اعتمادًا كليًا على قدرتهما على تمويل هذه المبالغ من أداء عملياتهما الخاصة وتدفقاتهما النقدية، أو من الاقتراض الخارجي.

**المخاطر المالية المتعلقة بالضامن**

**ستظل لدى المجموعة متطلبات تمويلية جوهرية**

سوف تستمر المجموعة تحمل النفقات الرأسمالية والاستثمارية الكبيرة في السنوات المقبلة وستكون لديها احتياجات تمويلية جوهرية. وتعتزم إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن تمويل تكاليف رأس المال المستقبلية الخاصة بهما من خلال التدفق النقدي التشغيلي والاقتراض من الغير (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عبر إصدار الشهادات بموجب البرنامج). إن قدرة كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على الحصول على التمويل الخارجي، وكذا تكاليف ذلك التمويل، متوقفة على عدة عوامل، منها الظروف الاقتصادية وأوضاع السوق، وأسعار الفائدة الدولية، ومدى توفر الائتمان من البنوك أو جهات الإقراض الأخرى، وثقة المستثمرين في إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، فضلاً عن نجاح أعمال كل منهما. ويتعذر تقديم أي ضمان بشأن توفر التمويل الخارجي بشروط تكون مقبولة لدى إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، بل بشأن توفره من الأساس.

وفي حال عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية وعدم توفر مصادر التمويل المناسبة إلا بشروط مجحفة، فقد يؤثر ذلك سلبًا في أعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن من خلال زيادة تكاليف الاقتراض. فضلاً عن ذلك، وفي حال عدم توفر رأس المال، قد تُضطَر إي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن إلى اتخاذ إجراءات تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، تأجيل النفقات الرأسمالية والاستثمارية أو خفضها، أو تفويت فرص القيام بأعمال تجارية، أو إعادة هيكلة جميع ديونهما أو جزء منها أو إعادة تمويلها بشروط غير مواتية، مما قد يؤثر سلبًا في أعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، ووضعهما المالي، وتدفقاتهما النقدية، ونتائج عملياتهما التشغيلية.

***تعتمد إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على المُربَّع 6 في تدفقاتها النقدية، مما قد يؤثر على سعر الشهادات وقدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. على سداد المدفوعات الخاصة بمستندات المعاملات***

تعتمد إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على أصول النفط والغاز في المُربَّع 6 التي تُشغِّلها تنمية نفط عُمان لتوليد النقد. وبناءً عليه، تعتمد قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على الوفاء بالتزاماتهما المالية، بما في ذلك التزامات السداد والتزامات الضمان بالترتيب، بموجب مستندات المعاملات التي يكون أيٌّ منهما طرفًا فيها، اعتمادًا كبيرًا على أصول النفط والغاز في المُربَّع 6 التي تُشغِّلها شركة تنمية نفط عُمان. وقد يؤدي حدوث انخفاض جوهري أو انقطاع في إنتاج النفط والغاز أو العمليات التشغيلية في المُربَّع 6 إلى المساس ليس فقط بقدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. على سداد المستحقات بموجب مستندات المعاملات التي تُعدّ طرفًا فيها، بل أيضاً بقدرة الضامن على سداد المستحقات إذا عجزت إي دي او للغاز ش.ش.و. عن القيام بذلك وفي وقت عجزها. ولا تُعَدُّ شركة تنمية نفط عُمان طرفاً ملزماً في ما يتعلق بالصكوك، ولا يحق لحملة الصكوك الرجوع على تنمية نفط عُمان.

قد يتسبب أي إضعاف أو تقييد لقدرة الضامن على تلقي النقد من تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز، أو قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. على تلقي النقد المتأتي من أنشطة شركة تنمية نفط عُمان في انخفاض سعر الشهادات وقد يؤثر بشكل جوهري وسلبي على قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. على السداد وقدرة الضامن على ضمان المدفوعات الخاصة بمستندات المعاملات التي هما طرفان فيها.

***إن عمليات النفط في المُربَّع 6 هي عملية مشتركة يمارس الضامن السيطرة المشتركة عليها مع شل، مما يعرض الضامن لمخاطر معينة مرتبطة بتشغيل المشروعات المشتركة***

يمارس الضامن سيطرة مشتركة على شركة تنمية نفط عُمان مع شركة شل. ويملك الضامن 60 بالمائة من رأس المال المصدر لشركة تنمية نفط عُمان. وتؤول النسبة المتبقية (40%) من منطقة امتياز النفط إلى شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة، والتي تمتلكها شركة شل بنسبة 85%، وتوتال إنرجيز بنسبة 10%، وشركة "بي تي تي" للتنقيب والإنتاج بنسبة 5%. وتخضع حقوق والتزامات الضامن فيما يتعلق بإدارة وتنفيذ العمليات النفطية لشركة تنمية نفط عُمان لاتفاقية امتياز النفط واتفاقية التشغيل بين المشارك الحكومي وشركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة وشركة تنمية نفط عُمان المؤرخة في 19 ديسمبر 2004 (**اتفاقية تشغيل النفط**) واتفاقية المساهمين في شركة تنمية نفط عُمان بين المشارك الحكومي وشركة تنمية نفط عُمان وشركة شل وتوتال إنرجيز شركة "بي تي تي" للتنقيب والإنتاج المؤرخة في 19 ديسمبر 2004 (**اتفاقية المساهمين في شركة تنمية نفط عُمان**). وقد نُقِلت حقوق والتزامات المشارك الحكومي بموجب هذه الاتفاقيات إلى الضامن اعتبارًا من 24 فبراير 2021. ولا يؤثر نقل حقوق والتزامات الضامن فيما يتعلق بعمليات الغاز إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. على هذه الاتفاقيات.

بموجب اتفاقية المساهمين في شركة تنمية نفط عُمان، يحق للضامن تعيين خمسة أعضاء من مجلس إدارة شركة تنمية نفط عُمان المكون من 9 أعضاء. ويحق للضامن أيضًا، وفقًا لموافقة شركة شل، ترشيح العضوين القياديين من فريق إدارة شركة تنمية نفط عُمان، المدير العام ونائبه. ويتولى مجلس إدارة شركة تنمية نفط عُمان مسؤولية اتخاذ القرارات التشغيلية والإدارية للشركة. وتتم الموافقة على أي قرار يتخذه مجلس إدارة شركة تنمية نفط عُمان من خلال أعضاء مجلس الإدارة من هؤلاء الذين يعينهم المساهمون ممن يحملون ما لا يقل عن 75 في المائة من إجمالي عدد أسهم شركة تنمية نفط عُمان. ويتمتع كل من الضامن وشركة شل بالقدرة على الموافقة على القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة أو منعها، كما هو موضح في اتفاقية مساهمي شركة تنمية نفط عُمان، ويجب على الضامن العمل مع شركة شل من أجل توجيه أنشطة شركة تنمية نفط عُمان. يُصنف استثمار الضامن في شركة تنمية نفط عُمان كعمليات مشتركة وذلك لأغراض المحاسبة ولا يُدرج ضمن القوائم المالية الموحدة.

يخضع استثمار الضامن في شركة تنمية نفط عُمان لعدد من المخاطر والتحديات، بما في ذلك:

- قد يؤدي التغيير في الأداء التشغيلي الحالي أو المتوقع، أو الإعلان عن تغييرات أو أحداث سلبية من شركة تنمية نفط عُمان، إلى فرض رسوم انخفاض قيمة المجموعة.
- قد يؤثر انخفاض قيمة الأصول بشكل كبير، أو الأصول المادية أو مبيعات الأعمال، أو التغييرات في الأداء التشغيلي أو فقدان الموظفين الرئيسيين في شركة تنمية نفط عُمان -من بين عوامل أخرى- على أداء شركة تنمية نفط عُمان ويضعف قدرتها على تحقيق إرشاداتها وأهدافها، مما قد يؤثر على أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. والوضع المالي والتدفقات النقدية ونتائج العمليات.
- قد لا تتوافق المصالح التجارية والقانونية للضامن دائمًا مع مصالح شركة شل، ولا يمكن ضمان نجاح شركة تنمية نفط عُمان أو تحقيق أهدافها المخطط لها.
- قد لا يكون لدى الضامن المستوى اللازم للسيطرة على شركة تنمية نفط عُمان لأجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية أو لمنع مشكلات مراقبة الجودة أو عدم الكفاءة أو غيرها من المشاكل التشغيلية.

إضافةً إلى ذلك، قد تتخذ شركة شل إجراءات تتعارض مع طلبات الضامن أو تتعارض مع سياساته أو أهدافه أو قد تكون غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مساهمي شركة تنمية نفط عُمان. فالنزاع الخطير مع شركة شل أو المشاكل الخطيرة التي تنشأ في شركة تنمية نفط عُمان قد يؤدي إلى تفويت الصفقات التجارية أو تعطيل أو إنهاء اتفاقية المساهمين في شركة تنمية نفط عُمان.

إذا تحققت أي من المخاطر المذكورة أعلاه، فقد يكون لها تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على أعمال الضامن وحالته المالية وتدفقاته النقدية ونتائج عملياته.

***قد تؤثر الاضطرابات في أسواق الائتمان العالمية سلبًا على قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن على تأمين التمويل***

يتوقع كلًا من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن أنهما سوف يستمران في طلب مبالغ كبيرة من التمويل الخارجي في المستقبل، سواءً لأجل تمويل النفقات الرأسمالية المخطط لها أو لإعادة تمويل التزاماتهما.

تأثرت أسواق الائتمان العالمية ولا تزال تتأثر بسبب فترات عدم اليقين والتقلبات والاضطرابات. وقد أدت ظروف السوق الصعبة في بعض الأحيان، بما في ذلك ما شهدته الآونة الأخيرة نتيجة التوترات والنزاعات الجيوسياسية والنزاعات التجارية وتوقعات التضخم وعدم الاستقرار في القطاع المالي، إلى انخفاض السيولة، وزيادة التقلبات، واتساع الهوامش الائتمانية، وغياب الشفافية السعرية في أسواق الائتمان. وقد يؤدي تدهور الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو أوضاع الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في التوقعات المتعلقة بمعدلات النمو الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع الأساسية، وأسعار الصرف، والعوائد الاستثمارية، إلى زيادة تكلفة التمويل بالدين أو التأثير في قدرة إي دي او للغاز ش.ش.و. و/أو الضامن على الحصول على التمويل بشروط مقبولة. وقد يكون لأي من تلك الأمور المذكورة أعلاه تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن ووضعهما المالي ونتائج العمليات.

**المخاطر القانونية والتنظيمية**

***يعمل كلًا من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وشركة تنمية نفط عُمان في مجال منظم وقد تتأثر أعمالهم بالتغييرات التنظيمية***

تخضع إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وشركة تنمية نفط عُمان لقوانين وأنظمة مختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب وتنظيم الأسواق المالية والعقوبات الاقتصادية والتراخيص على الموارد وعمليات التنقيب وتطوير المشاريع والإنتاج وإعادة تأهيل موقع العمل بعد إغلاق البئر وتوظيف المغتربين و"التعمين " ومعايير العمل والصحة والسلامة المهنية والمعاشات التقاعدية والحفاظ على التراث

التاريخي والثقافي واتخاذ تدابير مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد. وقد يكون الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها ومراقبتها أمرًا صعبًا ويستغرق وقتًا طويلاً ومكلفًا. كما قد تتغير هذه القوانين واللوائح وتفسيرها وتطبيقها من وقت لآخر، أو قد تتخذ الحكومة إجراءات إضافية بموجب صلاحياتها التنظيمية.

ومن خلال سلسلة من الخطوات التشريعية بين عامي 2021 و2025، أقرت الحكومة دمج صناديق التقاعد في القطاع العام، بما في ذلك صندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان (OPF)، في صندوق الحماية الاجتماعية (SPF). ونتيجة لذلك، نُقِلَت جميع أصول صندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان والتزاماته إلى صندوق الحماية الاجتماعية، وانقضت الصفة الكيانية المستقلة لصندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان. ويتعين أن تُنْقَلُ الالتزامات المتبقية، بما في ذلك أي مطالبات قانونية ناشئة عن الدمج، إلى صندوق الحماية الاجتماعية. وبموجب معيار المحاسبة الدولي 19 (IAS 19)، أثبتت شركة تنمية نفط عُمان مخصصًا للخسارة الناتجة عن تسوية صافي أصول منافع التقاعد.

قد يؤدي أي إخفاق من جانب إي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن أو شركة تنمية نفط عُمان في الامتثال لأي من هذه القوانين أو اللوائح أو غيرها من القوانين أو اللوائح إلى فرض جزاءات كبيرة وتحمل مسؤوليات قانونية، وتعليق مؤقت أو دائم لأي من الأنشطة المتأثرة، وفرض قيود على أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وشركة تنمية نفط عُمان. كما أنه قد يكون لأي تغيير في القوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المتعلقة بصناعة النفط والغاز في سلطنة عُمان تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على أعمال المجموعة. إضافةً إلى ذلك، ورغم أن الامتيازات مُنحت حتى 31 ديسمبر 2044، فليس هناك ما يضمن أن الحكومة لن تلغي الامتيازات كليًا أو جزئيًا أو تغيِّر بشكل عكسي الحقوق المتعلقة بالامتيازات. فوقوع أي من هذه الأحداث قد يكون له تأثيرًا كبيرًا على أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، والوضع المالي، والتدفقات النقدية، ونتائج العمليات.

***يتعين على المجموعة الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات الحكومية وأن تحافظ عليها وتجددها لتشغيل أعمالها***

تشكل حقوق والتزامات الضامن وشركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة بموجب امتياز النفط، وحقوق والتزامات إي دي او للغاز ش.ش.و. بموجب امتياز الغاز، أساس التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة للمجموعة لأجل إجراء الأعمال التجارية في سلطنة عُمان فيما يتعلق بعملياتها الهيدروكربونية والأنشطة ذات الصلة. ويتعين على المجموعة الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات المطلوبة وتجديدها بموجب القانون المعمول به. ولا يمكن ضمان أن تصدر الهيئات المعنية أي تراخيص أو تصاريح أو موافقات من هذا القبيل في الإطار الزمني المتوقع أو بشكل عام. ويجوز تعليق أو إنهاء أو إلغاء الامتيازات والتراخيص والتصاريح والموافقات المستقبلية إذا أخفق المرخص له في الامتثال للمتطلبات ذات الصلة، أو لم يسدد جميع الرسوم والضرائب المطبقة في الوقت المناسب، أو فشل بشكل منهجي في تقديم المعلومات، أو فشل في الوفاء بأي التزامات تتعلق بالنفقات الرأسمالية أو الإنتاج. وقد لا تمتثل المجموعة لمتطلبات معينة. وإذا فشَلَت في الوفاء بالشروط المحددة للامتيازات أو إذا عمِلَت بطريقة تنتهك القانون المعمول به، فقد تفرض الجهات التنظيمية الحكومية غرامات أو تعلق أو تنهي الامتيازات، وقد يكون لأي من هذه الإجراءات تأثيرًا سلبيًا على كل من أعمال المجموعة والوضع المالي والتدفقات النقدية ونتائج العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجموعة الحصول على التصاريح والموافقات اللازمة لإجراء العمليات لتشغيل أعمال النفط والغاز مثل تخصيص الأراضي وموافقات المخططات ودراسات الجدوى والمشاريع التجريبية وخطط التطوير لبناء أي مرافق في الموقع. وقد لا يكون من الممكن الحصول على جميع التصاريح والموافقات المطلوبة أو تجديدها. وإذا فشلت المجموعة في الحصول على أي تصاريح أو موافقات مطلوبة، فقد تضطر إلى تأخير برامج الاستثمار أو التطوير، أو كليهما، مما قد يكون له تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على قدرة المجموعة على تنفيذ استراتيجيتهما.

***قد تواجه المجموعة تحمل لمسؤوليات كبيرة عن الأضرار أو تكاليف التنظيف أو الجزاءات بموجب قوانين البيئة والسلامة، وقد تؤدي التغييرات في هذه القوانين إلى زيادة التكاليف المجموعة بشكل كبير***

تخضع عمليات المجموعة للقوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة. وهذه القوانين واللوائح من بين أمور أخرى تنظم عملية إنتاج المواد الخطرة وتخزينها ومعالجتها واستخدامها والتخلص منها ونقلها، والانبعاثات الناتجة عن المواد الخطرة وتصريفها، واستخدام المياه الجوفية وتلوثها، وصحة وسلامة موظفي المجموعة والمجتمعات التي تعمل فيها. كما أن الامتثال لهذه الالتزامات قد يؤدي إلى تحمل نفقات كبيرة.

يعد التلوث البيئي والسمية والانفجارات الناجمة عن التسرب والعقوبات المرتبطة بها من المخاطر المتأصلة في جميع عناصر أعمال النفط والغاز. وإذا ما فشلت المجموعة في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، فقد تخضع المجموعة للغرامات أو الإغلاق الجزئي أو الكلي للعمليات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التفسير الأكثر دقة للقوانين واللوائح الحالية، وأي تغييرات في هذه القوانين واللوائح أو سن قوانين ولوائح جديدة قد يفرض التزامات جديدة على المجموعة أو قد يؤثر سلبًا على المجموعة. وقد تتطلب القوانين واللوائح البيئية والمناخية الحالية والمستقبلية، وكذا الاتفاقيات الدولية المعمول بها والتي تخضع لها المجموعة ، إلزامها، من بين أمور أخرى، بشراء أو استخدام أو تركيب معدات مكلفة للتحكم في التلوث أو الحد منه أو معالجته، وتنفيذ برامج التخفيف من آثار التغير المناخي، وبرامج خفض انبعاثات الغازات الدفيئة أو الحد منها، و/أو برامج تداول أرصدة الكربون.

وقد تتكبد إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن أيضاً: (1) تكاليف كبيرة مرتبطة بالتحقيق في الأراضي أو المياه أو الأنظمة البيئية الملوثة وتنظيفها وإعادة إحيائها، فضلاً عن مطالبات التعويض عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات، و(2) مواجهة مطالبات تتعلق بالوفاة أو الإصابة الجسدية للأشخاص الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة، أو الآثار السلبية في الموارد الطبيعية وممتلكات الآخرين الناتجة عن عملياتها (بما في ذلك الآثار المحتملة الناجمة عن نقل المواد والمنتجات الخطرة، أو اللقيم، أو التلوث الكيميائي). ومن شأن أي من هذه التكاليف أو الالتزامات أن يؤدي إلى أثر سلبي جوهري في أعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن، ووضعهما المالي، وتدفقاتهما النقدية، ونتائج عملياتهما التشغيلية.

***قد تؤثر انتهاكات العقوبات والقيود التجارية المعمول بها، بالإضافة إلى قوانين مكافحة الرشوة والفساد بشكل سلبي على إي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن***

فُرِضت عقوبات أوروبية وأمريكية وبريطانية وعقوبات دولية أخرى في الماضي على شركات تشارك في أنواع معينة من المعاملات مع دول أو شركات أو أفراد محددين في تلك الدول. وقد خضعت الشركات العاملة أو المستثمرة في بلدان معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمثل هذه العقوبات في الماضي. وغالبا ما تكون شروط التشريعات والقواعد واللوائح الأخرى التي تُشكّل أنظمة العقوبات واسعة النطاق ويصعب تفسيرها. ولا تعد إي دي او للغاز ش.ش.و. أو الضامن أو أي من الشركات التابعة لهما حاليًا هدفًا لأي عقوبات من هذا القبيل ولا تخضع لها.

لا يمكن ضمان أن سياسات وإجراءات الحوكمة والامتثال والأخلاقيات الخاصة للمجموعة (بما في ذلك ما يتعلق بالعقوبات والقيود التجارية ومكافحة الرشوة ومكافحة الفساد) ستحميها من السلوك غير اللائق لموظفيها أو شركائها التجاريين، والذي قد يؤدي إلى فرض عقوبات مدنية أو جنائية كبيرة. وفي حالة فرض عقوبات على المجموعة في المستقبل، نتيجة لمعاملاتها مع أطراف أخرى أو غير ذلك، فقد تؤدي هذه العقوبات إلى تجميد الأصول ضد المجموعة ، أو فرض قيود على المستثمرين الذين يتداولون في الأوراق المالية الصادرة عن المجموعة أو الضامن أو فرض عواقب سلبية أخرى. وقد يكون لهذه العقوبات أو الجزاءات تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على أعمال المجموعة ووضعها المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج العمليات.

***قد تؤثر الدعاوى القضائية، بما في ذلك دعاوى التجارة الدولية، سلبًا على المجموعة ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج العمليات***

قد تتعرض شركة تنمية نفط عُمان و المجموعة أو الضامن من وقت لآخر إلى دعاوى قضائية ناجمة عن عملياتهم. ومن الممكن أن تكون الأضرار المزعومة بموجب الدعاوى القضائية التي تكون المجموعة أو شركة تنمية نفط عُمان أطرافًا فيها من الأضرار الجوهرية أو غير المحددة، وقد تؤثر نتيجة مثل هذه الدعاوى القضائية بشكل جوهري وسلبي على أعمالهما وأعمال الضامن ونتائج العمليات والوضع المالي. وقد تتسبب الدعاوى القضائية في فرض تكاليف كبيرة (بما في ذلك فرض العقوبات المدنية أو الجنائية أو كليهما أو التعرض للأضرار أو فرض تدابير التجارة الاستيرادية) وقد تتطلب نفقات وموارد كبيرة ويمكن أن تحوّل انتباه الإدارة للدفاع ضد مثل هذه الدعاوى.

إضافةً إلى ذلك، فإن الاهتمام المتزايد بمخاطر تغير المناخ قد يؤدي إلى زيادة احتمالية رفع دعاوى قضائية ضد المجموعة. وقد رُفِعت مطالبات تتعلق بقضايا التغير المناخي ضد شركات في صناعة النفط والغاز، بما في ذلك مطالبات تفيد بأن استخراج الوقود الأحفوري وتطويره قد أسهما في التغير المناخي. وتطالب بعض هذه الدعاوى بتعويضات مالية عن أضرار مزعومة سابقة ومستقبلية ناجمة عن التغير المناخي. بالإضافة إلى ذلك، تخضع المجموعة لمخاطر التقاضي أو الإجراءات التنظيمية من جانب الجهات التنظيمية في ما يتعلق بأنشطتها، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بالضرائب والبيئة والصحة والسلامة والقوانين واللوائح الأخرى المعمول بها. وقد تؤدي أي إجراءات تنظيمية ضد إي المجموعة إلى فرض غرامات، أو فقدان تراخيص التشغيل أو تقييدها، أو غير ذلك من العقوبات، مما يتسبب في أثر سلبي جوهري في أعمال المجموعة ، ووضعهما المالي، وتدفقاتهما النقدية، ونتائج عملياتهما التشغيلية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر صادرات الهيدروكربونات إلى الدول الأجنبية بسبب الدعاوى القضائية أو الإجراءات التنظيمية أو التحقيقات أو النزاعات أو الاتفاقيات التي تؤدي إلى فرض تدابير تجارية على الواردات، بما في ذلك رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والتدابير الوقائية وتراخيص الاستيراد ومتطلبات الجمارك والتعريفات الجمركية الجديدة أو المتزايدة أو الحصص أو الحظر. وتعتمد إمكانية أي من هذه التدابير وأثارها على القوانين التي تحكم الدولة الأجنبية التي تُصدَّر إليها المنتجات التي ينطبق عليها هذه القوانين واتفاقيات التجارة الدولية المعمول بها. وقد تتخذ الدول الأجنبية مثل هذه التدابير لأسباب سياسية أو غيرها، بما في ذلك الأسباب غير المرتبطة بأعمال أو عمليات المجموعة. وبما أن جزءًا كبيرًا من منتجات المجموعة يتم تصديرها، فإن أي تدابير من هذا القبيل قد يكون لها تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على كل من أعمال المجموعة ووضعهما المالي وتدفقاتهما النقدية ونتائج العمليات.

تلتزم سلطنة عُمان بوصفها طرفًا في اتفاقيات تجارية دولية، بما في ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بالتزامات تتعلق بصياغة قوانينها ولوائحها وممارساتها التي تؤثر في التجارة الدولية. وقد يؤثر امتثال سلطنة عُمان بأي من هذه الالتزامات تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في المجموعة، وقد يتسبب في تعديل عملياتها بطريقة مكلفة أو تؤدي بخلاف ذلك إلى أثر سلبي جوهري في أعمال المجموعة ، ووضعها المالي، وتدفقاتها النقدية، ونتائج عملياتهما التشغيلية. كما أن عدم امتثال سلطنة عُمان قد يعرض عمليات المجموعة وصادراتها لتدابير علاجية محتملة، بما في ذلك فرض الرسوم الجمركية.

**المخاطر المتعلقة بسلطنة عُمان**

***قد تتسبب المخاطر الجيوسياسية والأمنية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل النزاع بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران، في حدوث تأثيرًا سلبيًا على استقرار الاقتصاد العُماني وبالتالي أعمال المجموعة***

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اضطرابات سياسية واجتماعية كبيرة منذ عام 2011، أثرت في دول شملت الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتونس، واليمن. وقد أدى النزاع بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران، والنزاع المرتبط به بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، إلى زيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي زيادة كبيرة. وشنت فصائل مسلحة في العراق واليمن، بما في ذلك الحوثيون، هجمات على إسرائيل والمنشآت العسكرية الأمريكية، وعطلت خطوط التجارة الدولية عبر البحر الأحمر. وخلال معظم عام 2026، عطلت إيران والولايات المتحدة حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، مما كان له أثر جوهري في تدفقات النفط العالمية. على الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار الاسمية، لا يزال الوضع شديد التقلب وغير قابل للتنبؤ بدرجة كبيرة، وقد تكون له آثار سلبية على سلطنة عُمان.

وترتبط سلطنة عُمان بحدود مشتركة مع اليمن الذي يخضع لحرب أهلية منذ عام 2015. كما تُعَدُّ عُمان عرضة للبيئة الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقًا، وقد تتعرض لهجمات إرهابية. ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم أيلولة الأحداث في دول أخرى بالمنطقة إلى إلحاق أثر سلبي جوهري باقتصاد عُمان واستقرارها.

تعتمد عُمان اعتمادًا كبيرًا على القوى العاملة الوافدة. وأي عدم استقرار إقليمي يؤدي إلى مغادرة أعداد كبيرة من العمال الوافدين قد يؤثر سلبيًا في اقتصاد عُمان وعمليات المجموعة.

كذلك قد يكون للأحداث العالمية الأخرى تأثير على الوضع السياسي والأمني في سلطنة عُمان. وتنتهج عُمان سياسة خارجية مستقلة بهدف الحفاظ على علاقات طيبة مع جوارها الإقليمي والدول الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك، فإن أي تدهور في الموقف الجيوسياسي لسلطنة عُمان أو تغير في الأولويات السياسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول مجلس التعاون الخليجي، قد يكون له أثر سلبي جوهري في الوضع الاقتصادي أو السياسي أو المالي لسلطنة عُمان، مما قد يؤدي بدوره إلى أثر سلبي جوهري في نتائج عمليات و/أو الوضع المالي للمجموعة.

***شهدت سلطنة عُمان من وقت لأخر عجزاً مالياً كبيراً وارتفاعاً في مستويات المديونية في الماضي***

ورغم أن الإيرادات الحكومية، وخاصة العائدات الهيدروكربونية، قد انخفضت في الماضي خلال فترات انخفاض أسعار النفط، فإن الحكومة لم تتمكن من خفض النفقات وفقًا لذلك، مما أدى إلى وجود عجزًا ماليًا كبيرًا في سنوات معينة (وخاصة بين عامي 2016 و2021). وخلال فترات ارتفاع أسعار النفط نسبياً، كما هو الحال في عامي 2023 و2024، حققت عُمان فائضاً مالياً بلغت قيمته 936 مليون ريال عُماني و540 مليون ريال عُماني، على التوالي (المصدر: *موقع وزارة المالية الإلكتروني، أدلة الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025*). ومع ذلك، سجلت عُمان في عام 2025 عجزاً مالياً قدره 461 مليون ريال عُماني (المصدر: *موقع وزارة المالية الإلكتروني، دليل الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2025*)، مدفوعاً بانخفاض إيرادات النفط والغاز، مما أدى إلى انكماش إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 8%، في حين ظل الإنفاق العام مستقراً بوجه عام.

وقد اتخذت عُمان عددًا من التدابير في السنوات الأخيرة لتحسين وضعها المالي، بما في ذلك الحد من التوظيف والترقيات الحكومية الجديدة، وتنفيذ تجميد الأجور فيما يتعلق بأجور الموظفين المدنيين، وإلغاء بعض دعم الوقود، وخفض بعض النفقات التشغيلية وميزانية الدفاع، وإصدار تعليمات إلى جميع وحدات الإنفاق في الوزارات الرئيسية للحد من النفقات الجارية غير الأساسية وزيادة الكفاءة، فضلًا عن تنفيذ التغييرات في النظام الضريبي، بما في ذلك التطبيق المقترح لضريبة الدخل على الأفراد اعتباراً من يناير 2028، والذي أُغْلِنَ عَنْهُ في يوليو 2025. ومع ذلك، تظل مرونة الميزانية في عُمان مقيدة بالنفقات الرأسمالية المطلوبة لدعم إنتاج النفط والغاز، والأجور المرتفعة في القطاع العام، والإنفاق على الصحة والتعليم والمنافع الاجتماعية.

وفي حال انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية و/أو عدم الالتزام بالانضباط المالي، قد تتكبد عُمان عجزاً مالياً كبيراً في المستقبل، مما قد يكرس اعتماد الاقتصاد على قطاعات مثل صناعة المواد الهيدروكربونية. ومن شأن أي تباطؤ في هذه القطاعات الرئيسية (أو في الاقتصاد بوجه عام) أن يؤدي إلى أثر سلبي في الوضع الاقتصادي والمالي لسلطنة عُمان، وبالتالي في قدرة الحكومة أو رغبتها في تقديم الدعم لإي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن.

أُصْدِرَت ميزانية عُمان لعام 2026 في 1 يناير 2026، وهي تعكس التزام عُمان المستمر بالاستدامة المالية وإدارة الدين، حيث يمثل العجز المقدر في الميزانية والبالغ 530 مليون ريال عُماني انخفاضاً بنسبة 14.5% مقارنة بالعجز المقدر في ميزانية عام 2025 والبالغ 620 مليون ريال عُماني. وبلغ إجمالي الدين العام 14.6 مليار ريال عُماني في نهاية عام 2025، مما يمثل نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 35.7%، مقارنة بـ 14.4 مليار ريال عُماني و34% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024.

منذ عام 1973، رُبِطَ الريال العُماني بالدولار الأمريكي بسعر صرف قدره 2.6008 دولار أمريكي مقابل 1 ريال عُماني، وهو سعر ظَلَّ ثابتاً دون تغيير منذ عام 1986. وعلى الرغم من استقرار ربط العملة الحالي لعدة عقود، فلا يوجد أي ضمان بقدرة البنك المركزي العُماني على المحافظة على هذا الربط. وفي حال تعديل سعر الربط أو إلغائه، قد ينخفض مستوى الثقة في الاقتصاد العُماني، مما يؤثر سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمالية العامة للسلطنة، وقدرتها على خدمة الدين. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لربط العملة، لا يملك البنك المركزي العُماني المرونة الكافية لخفض قيمة الريال العُماني بهدف تحفيز الصادرات، كما تُقَيِّدُ قدرته على إدارة أسعار الفائدة بصورة مستقلة من خلال السياسة النقدية، مما قد يؤثر سلباً في التجارة الخارجية والطلب المحلي في عُمان.

ومن شأن أي تعديل في ربط العملة العُمانية أو إنهائه أن يؤثر سلباً في الوضع المالي لسلطنة عُمان، وبالتالي في أعمال المجموعة.

## 3. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "معلومات مالية مختارة"

**معلومات مالية مختارة**

*تُعَدُّ المعلومات المالية المعروضة في نشرة الإصدار التكميلية هذه معلوماتٍ ماليةً خاصةً بالمجموعة. ولا تتضمن نشرة الإصدار التكميلية هذه معلوماتٍ ماليةً مستقلةً لشركة إي دي او للغاز ش.ش.و.، واعتبارًا من القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، أُدرِجَت المعلومات المالية لإي دي او للغاز ش.ش.و. بصورة موحدة ضمن القوائم المالية للمجموعة.*

*تُنْشَرُ نسخ من القوائم المالية المدققة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 **(القوائم المالية المدققة لعام 2025)**، و31 ديسمبر 2024 **(القوائم المالية المدققة لعام 2024)**، و31 ديسمبر 2023 **(القوائم المالية المدققة لعام 2023)** (والمشار إليها إجمالاً بـ **"القوائم المالية المدققة"**)، والقوائم المالية الموحدة التكثيفية المرحلية غير المدققة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 **(القوائم المالية المرحلية)**، على الموقع الإلكتروني للضامن: https://edoman.om/financial-statements/. وأُجْرِيَت بعض إعادات التصنيف على الأرقام المقارنة لعامي 2024 و2023 المعروضة في الجداول أدناه. ولم يكن لإعادات التصنيف هذه أي أثر في الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة سابقًا، وخُلِصَ إلى عدم جوهريتها.*

*تعرض الجداول أدناه ملخص المعلومات المالية التاريخية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 المستخرجة من القوائم المالية المرحلية، كما هي في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ولتلك السنة المستخرجة من القوائم المالية المدققة لعام 2025، وكما هي في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ولتلك السنة المستخرجة من المعلومات المالية المقارنة المدرجة ضمن القوائم المالية المدققة لعام 2025، وكما هي في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ولتلك السنة المستخرجة من المعلومات المالية المقارنة المدرجة ضمن القوائم المالية المدققة لعام 2024.*

**بيانات قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة**

| | الفترة المنتهية في 30 يونيو | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2026 | 2025 | 2024 | 2023 |
| | | *(بآلاف الدولارات الأمريكية)* | | |
| الإيرادات | 8,585,316 | 14,772,637 | 16,065,270 | 16,422,914 |
| الإيرادات التشغيلية الأخرى | 66,673 | 18,260 | 39,467 | 201,531 |
| الإيرادات المالية | 6,696 | 9,382 | 9,201 | 7,559 |
| **إجمالي الإيرادات والإيرادات الأخرى** | **8,658,685** | **14,800,279** | **16,113,938** | **16,632,004** |
| مصروفات الإنتاج | (611,777) | (1,268,548) | (1,219,799) | (1,115,911) |
| مصروفات حقوق الملكية | (3,468,223) | (5,200,409) | (6,276,031) | (6,525,451) |
| الاستهلاك والاستنفاد والإطفاء | (2,448,683) | (4,124,202) | (3,738,659) | (3,840,790) |
| مصروفات أخرى | (11,468) | (36,400) | (44,242) | (55,707) |
| أصول الاستكشاف المشطوبة | 373 | (36,820) | (51,660) | (25,359) |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب** | **2,118,907** | **3,722,867** | **4,783,547** | **5,094,145** |
| التكاليف المالية | (291,315) | (514,392) | (711,478) | (606,604) |
| **الربح قبل الضريبة** | **1,827,592** | **3,208,475** | **4,072,069** | **4,487,541** |
| مصروفات ضريبة الدخل | (1,410,027) | (2,685,458) | (3,359,854) | (3,790,479) |
| **أرباح الفترة** | **417,565** | **523,017** | **712,215** | **697,062** |
| **الدخل الشامل الآخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة** | | | | |
| إعادة قياس التزامات صندوق المعاشات التقاعدية | — | 35,398 | 12,708 | 12,990 |
| **إجمالي الدخل الشامل للفترة** | **417,565** | **558,415** | **724,923** | **710,052** |

بيانات مختارة من بيان المركز المالي الموحد

| | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | | الفترة المنتهية في 30 يونيو |
|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 |
| | *(بآلاف الدولارات الأمريكية)* | | | |
| الممتلكات والمنشآت والمعدات | 23,495,057 | 23,593,981 | 24,138,312 | 23,462,439 |
| أصول حق الاستخدام | 777,853 | 821,052 | 648,817 | 639,437 |
| المبالغ المستحقة القبض والمدفوعات المسبقة | 16,549 | 19,949 | 16,101 | 12,702 |
| صافي أصول استحقاقات التقاعد | 358,258 | — | — | — |
| قروض الإسكان | 8,359 | 7,525 | 6,853 | 6,584 |
| الأصول غير المتداولة الأخرى | 3,745 | 3,316 | 2,762 | 2,606 |
| **إجمالي الأصول غير المتداولة** | **24,659,821** | **24,445,823** | **24,812,845** | **24,123,768** |
| **الأصول المتداولة** | | | | |
| المخزون | 528,721 | 660,888 | 523,748 | 492,291 |
| المبالغ المستحقة القبض والمدفوعات المسبقة | 106,427 | 84,869 | 56,498 | 80,561 |
| المستحقات من الأطراف ذات الصلة | 1,668,436 | 1,802,637 | 1,830,660 | 2,622,107 |
| قروض الإسكان | 1,866 | 2,958 | 2,702 | 2,291 |
| صافي أصول استحقاقات التقاعد | — | — | — | — |
| النقد والأرصدة المصرفية | 706,318 | 435,486 | 606,071 | 757,883 |
| الودائع لأجل | — | — | — | 42,269 |
| **إجمالي الأصول** | **27,671,589** | **27,843,694** | **27,832,524** | **28,121,170** |
| **حقوق الملكية** | | | | |
| رأس المال | 1,300 | 1,300 | 1,300 | 1,300 |
| الأرباح المحتجزة | 11,047,791 | 10,075,354 | 8,176,348 | 6,832,194 |
| قرض المساهمين الثانوي | — | 121,041 | 3,311,721 | 3,311,721 |
| مساهمات أخرى في حقوق الملكية | | | 137,417 | 134,886 |
| **إجمالي حقوق الملكية** | **11,049,091** | **10,197,695** | **11,626,786** | **10,280,101** |
| **الالتزامات غير المتداولة** | | | | |
| مخصصات استحقاقات نهاية الخدمة للموظفين واستحقاقات التقاعد الأخرى | 8,447 | 2,357 | 2,122 | 1,563 |
| التزامات الإيجار | 637,416 | 669,182 | 502,799 | 508,818 |
| مخصصات الإغلاق | 3,176,514 | 3,373,794 | 4,134,210 | 4,232,606 |
| الالتزامات الضريبية المؤجلة | 2,514,762 | 3,292,483 | 3,642,241 | 3,526,362 |
| القروض والائتمانات | 6,000,069 | 6,688,778 | 5,580,490 | 6,432,500 |
| المستحقات المستحقة للأطراف ذات الصلة | — | 104,594 | 94,325 | 87,569 |
| **إجمالي الالتزامات غير المتداولة** | **12,337,208** | **14,131,188** | **13,956,187** | **14,789,418** |
| **الالتزامات المتداولة** | | | | |
| القروض والائتمانات | 1,624,105 | 907,000 | — | — |
| الذمم الدائنة والمستحقات | 2,126,608 | 2,244,102 | 1,954,467 | 2,556,447 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الضرائب المستحقة الدفع | 271,665 | 45,326 | 105,994 | 140,516 |
| المستحقات المستحقة للأطراف ذات الصلة | 14,233 | 16,817 | 15,863 | 168,894 |
| مخصصات استحقاقات نهاية الخدمة للموظفين واستحقاقات التقاعد الأخرى | — | — | — | — |
| التزامات الإيجار | 209,306 | 232,941 | 238,915 | 225,167 |
| **إجمالي الالتزامات المتداولة** | **3,051,651** | **2,249,551** | **3,514,811** | **4,285,290** |
| **إجمالي الخصوم** | **17,841,069** | **16,205,738** | **17,645,999** | **16,622,498** |
| **إجمالي حقوق الملكية والالتزامات** | **28,121,170** | **27,832,524** | **27,843,694** | **27,671,589** |

بيانات مختارة من بيان التدفقات النقدية المجمع

| | الفترة المنتهية في 30 يونيو | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2026 | 2025 | 2024 | 2023 |
| | (بآلاف الدولارات الأمريكية) | | | |
| صافي النقد من الأنشطة التشغيلية | 3,045,453 | 6,115,704 | 5,532,187 | 6,531,207 |
| صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية | (1,725,690) | (3,921,868) | (3,637,635) | (3,576,943) |
| صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية | (1,147,889) | (2,036,184) | (2,169,647) | (2,487,610) |
| الزيادة/(النقصان) في النقد والنقد المعادل | 171,874 | 157,652 | (275,095) | 466,654 |
| النقد والأرصدة المصرفية في بداية الفترة | 577,110 | 419,458 | 694,553 | 227,899 |
| النقد وما يعادله في نهاية الفترة | 748,984 | 577,110 | 419,458 | 694,553 |

ملاحظة:

(1) تم إجراء بعض إعادة التصنيف على الأرقام المقارنة لعامي 2024 و2023 الواردة في الجداول أعلاه. ولم تؤثر إعادة التصنيف هذه على الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة سابقًا، وتبين أنها غير جوهرية.

وتبين أنها غير جوهرية.

*الإيرادات*

بلغت إيرادات المجموعة 14,773 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 16,065 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 8 في المائة (أو 1,293 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض إيرادات النفط ومكثفات الغاز الطبيعي كما هو موضح أدناه.

بلغت إيرادات المجموعة 8,585 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 7,429 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16 في المائة (أو 1,156 مليون دولار أمريكي). وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع إيرادات النفط والمكثفات نتيجة لارتفاع أسعار البيع، وإيرادات NAG نتيجة لزيادة الأحجام وارتفاع سعر البيع.

يوضح الجدول التالي تفاصيل إيرادات المجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024، والفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026.

| | النفط | | | الغاز الطبيعي المسال (NAG) ومكثفات الغاز الطبيعي المسال | | | الإجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النصف الأول من عام 2026 | 2025 | 2024 | النصف الأول من عام 2026 | 2025 | 2024 | النصف الأول من عام 2026 | 2025 | 2024 |
| العملاء الخارجيون | | | | | | | | | |
| النفط..... | 6,403,668 | 10,877,233 | 11,725,777 | — | — | — | 6,403,668 | 11,725,777 | 11,612,126 |
| NAG..... | — | — | — | 1,022,404 | 1,943,994 | 1,919,337 | 1,022,404 | 1,919,337 | 1,934,498 |
| المكثفات ..... | — | — | — | 1,158,606 | 1,934,084 | 2,420,156 | 1,158,606 | 2,420,156 | 2,876,290 |
| غاز البترول المسال ..... | — | — | — | 638 | 3,160 | — | 638 | 3,160 | — |
| AG..... ... | | 14,166 | | | | | | 14,166 | |
| **إجمالي الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء .....** | **6,403,668** | **10,891,399** | **11,725,777** | **2,181,648** | **3,881,238** | **4,339,493** | **8,585,316** | **14,772,637** | **16,065,270** |

***الإيرادات التشغيلية الأخرى***

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى للمجموعة 18 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 39 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 54 في المائة (أو 21 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض تعويضات OBRDA والأرباح الناتجة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات.

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى للمجموعة 67 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 10 ملايين دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 57 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى مبيعات الخردة البالغة 50 مليون دولار أمريكي المسجلة خلال الفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026.

***الإيرادات المالية***

بلغت الإيرادات المالية للمجموعة 9 ملايين دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 9 ملايين دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مما لا يمثل أي تغيير جوهري على أساس سنوي.

بلغت الإيرادات المالية للمجموعة 7 ملايين دولار أمريكي للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 مقارنة بـ 4 ملايين دولار أمريكي للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، مما لا يمثل أي تغيير جوهري.

***مصروفات الإنتاج***

يوضح الجدول التالي تفاصيل مصروفات الإنتاج للمجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، وكذلك النصف الأول من عام 2026.

| | الفترة المنتهية في 30 يونيو | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | |
|---|---|---|---|
| | 2026 | 2025 | 2024 |
| | | *(بآلاف الدولارات الأمريكية)* | |
| نفقات إنتاج الآبار | (153,255) | (326,101) | (324,986) |
| التغير في المخزون (مخزون النفط والمخزون المودع) | (7,668) | (59,421) | 64,216 |
| إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى | 46,432 | 92,657 | 95,505 |
| مصروفات التشغيل والصيانة السطحية | (264,797) | (539,449) | (566,259) |
| مصروفات الإنتاج الأخرى | (232,489) | (436,234) | (488,275) |
| **إجمالي مصاريف الإنتاج**[1] | **(611,777)** | **(1,268,548)** | **(1,219,799)** |

ملاحظة:

(1) تضمنت مصاريف الإنتاج تكاليف الموظفين البالغة 223 مليون دولار أمريكي و480 مليون دولار أمريكي و412 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024، على التوالي.

بلغت مصاريف الإنتاج للمجموعة 1,269 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 1,220 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4 في المائة (أو 49 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى انخفاض قيمة المخزون في عام 2025 مقارنة بزيادة في عام 2024، وقد قابلها جزئيًا انخفاض في نفقات العمليات السطحية والصيانة ونفقات الإنتاج الأخرى.

بلغت مصاريف الإنتاج للمجموعة 612 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 مقارنة بـ 570 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7 في المائة (أو 42 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى تأثير التغيرات في المخزون إلى جانب ارتفاع مصاريف العمليات السطحية والصيانة.

***الاستهلاك والاستنفاد والإطفاء***

بلغت قيمة الاستهلاك والاستنفاد والإطفاء للمجموعة 4,124 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 3,739 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة (أو 386 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع الاستهلاك على الممتلكات والمنشآت والمعدات، وكذلك الاستهلاك على أصول حق الاستخدام.

بلغت قيمة الاستهلاك والاستنفاد والإطفاء للمجموعة 2,449 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 2,174 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13 في المائة (أو 275 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع الاستثمارات في آبار الإنتاج ومنشآت الإنتاج.

***المصروفات الأخرى***

بلغت المصروفات الأخرى للمجموعة 36 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 44 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 18 في المائة (أو 8 ملايين دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض النفقات العامة المتعلقة بالقوى العاملة، وأتعاب الاستشارات، ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقابل ذلك جزئيًا زيادة في الرسوم المصرفية.

بلغت المصروفات الأخرى للمجموعة (بما في ذلك أصول الاستكشاف المشطوبة) 11 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 15 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل عدم حدوث تغيير جوهري.

***مصروفات الإتاوات***

بلغت مصروفات الإتاوات للمجموعة 5,200 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 6,276 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 17 في المائة (أو 1,076 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض معدل الإتاوات نتيجة لانخفاض متوسط سعر النفط.

بلغت مصاريف الإتاوات للمجموعة 3,468 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 2,709 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28 في المائة (أو 759 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع معدل الإتاوات نتيجة لارتفاع متوسط سعر النفط.

***التكاليف المالية***

بلغت التكاليف المالية للمجموعة 514 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 711 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 28 في المائة (أو 197 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض الفائدة على قرض المساهمين البالغ 180 مليون دولار أمريكي.

بلغت التكاليف المالية للمجموعة 291 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 252 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16 في المائة (أو 39 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف التصفية المتعلقة بمخصصات التخلي عن الأصول وارتفاع مدفوعات أرباح الصكوك.

***الأرباح قبل الضرائب***

بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب 3,208 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 4,072 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 21 في المائة (أو 864 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى العوامل المذكورة أعلاه.

بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب 1,828 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 1,312 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 39 في المائة (أو 516 مليون دولار أمريكي). وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى المخصص المخصص لتسوية صافي أصول مزايا التقاعد البالغ 411 مليون دولار أمريكي والمسجل في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، دون وجود أي تكلفة مقابلة في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات.

***مصروفات ضريبة الدخل***

بلغت مصروفات ضريبة الدخل للمجموعة 2,685 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 3,360 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 20 في المائة (أو 675 مليون دولار أمريكي). ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الضريبة المؤجلة بمبلغ 377 مليون دولار أمريكي وانخفاض ضريبة الدخل الجارية بمبلغ 297 مليون دولار أمريكي.

بلغت مصروفات ضريبة الدخل للمجموعة 1,410 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 مقارنة بـ 1,284 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة (أو 126 مليون دولار أمريكي). وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع ضريبة الدخل الجارية، والتي قابلها جزئيًا انخفاض ضريبة الدخل المؤجلة.

***أرباح السنة***

بلغت أرباح المجموعة للسنة 523 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 712 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 27 في المائة (أو 189 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى العوامل المذكورة أعلاه.

بلغت أرباح المجموعة للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 ما مقداره 418 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 29 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى العوامل المذكورة أعلاه.

***الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء***

بلغت أرباح المجموعة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) 7,838 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ 8,513 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 8 في المائة (أو 675 مليون دولار أمريكي). ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى مخصص لتسوية صافي أصول مزايا التقاعد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وانخفاض الإيرادات كما هو موضح أعلاه، وقابل ذلك انخفاض الإتاوات كما هو موضح أعلاه أيضًا.

بلغت أرباح المجموعة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) 4,561 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 3,734 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة على ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة (أو 827 مليون دولار أمريكي). وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى المخصصات المخصصة لتسوية صافي أصول مزايا التقاعد المسجلة في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي لم يقابلها أي عبء مالي في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات.

**المعاملات مع الأطراف ذات الصلة**

قبل تأسيس الجهة الضامنة، كانت الحكومة تمتلك وتسيطر بشكل مباشر على حصص المشاركة في عمليات الحقل رقم 6. وعقب تأسيس الجهة الضامنة، أصبحت الحكومة في نهاية المطاف تمتلك وتسيطر على الجهة الضامنة. خلال الفترات التي تغطيها البيانات المالية المدققة، أبرمت المجموعة، ولا تزال تبرم، معاملات مع كيانات أخرى ذات صلة بالحكومة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بيع وشراء السلع، وتقديم وتلقي الخدمات، واستخدام المرافق العامة. وقد أجريت هذه المعاملات، ولا تزال تُجرى، في سياق العمليات العادية بشروط مماثلة لتلك المطبقة مع الكيانات الأخرى غير المرتبطة بالحكومة.

**المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

قبل تأسيس الضامن، كانت الحكومة تمتلك وتسيطر بصورة مباشرة على حصص المشاركة في عمليات المُربَّع 6. وعقب تأسيس الضامن، أصبحت الحكومة تمتلك وتسيطر في نهاية المطاف على الضامن. وخلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية المدققة، أُبْرِمَت وتُبْرَمُ المجموعة معاملات مع كيانات أخرى ذات علاقة بالحكومة، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بيع البضائع وشراءها، وتقديم الخدمات وتلقيها، واستخدام المرافق العامة. ونُفِّذَت وتُنَفَّذُ هذه المعاملات في السياق الاعتيادي للعمليات بشروط مماثلة لشروط المعاملات المبرمة مع كيانات أخرى غير ذات علاقة بالحكومة.

وتشمل هذه المعاملات ما يلي:

- بيع البضائع وشراءها؛
- تقديم الخدمات وتلقيها؛
- استخدام المرافق العامة؛
- الإتاوات والإيرادات الأخرى المتأتية من حصص النفط والغاز غير المصاحب والمكثفات (الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب)؛
- الإيرادات التشغيلية الأخرى المحصلة من كيان حكومي ذي علاقة عن درجة أقل جودة من النفط؛
- إيرادات الفوائد المتأتية من الذمم التمويلية المدينة للغاز غير المصاحب؛
- نقل الغاز غير المصاحب بواسطة شركة أوكيو لشبكات الغاز (OQGN)؛

- توزيع الأصول عَيْنًا؛
- شراء الثمالة المجهزة لإعادة الحقن بواسطة كيان حكومي ذي علاقة؛
- السلف ومدفوعات توريد براميل النفط المتعلقة بتمويل ما قبل التصدير (عند استحقاقها)؛
- تسهيلات ائتلافية بين شركة تنمية نفط عُمان وصندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان (OPF) تتعلق بالتطوير السكني في رأس الحمراء، والتي يُتَوَقَّعُ حوالتها من صندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان إلى صندوق الحماية الاجتماعية (SPF)؛
- المعاملات المنفذة في السياق الاعتيادي للأعمال مع موظفي الإدارة العليا، بما في ذلك التعويضات والمنافع.

وتُنَفَّذُ هذه المعاملات في السياق الاعتيادي للأعمال بشروط مماثلة لشروط المعاملات المبرمة مع كيانات أخرى غير ذات علاقة بالحكومة.

وقد اختار الضامن الاستفادة من الإعفاء المتاح بموجب معيار المحاسبة الدولي 24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للإفصاح فقط عن المعاملات الرئيسية والأرصدة القائمة، بما في ذلك الالتزامات القائمة مع الحكومة وأي كيان آخر يُعْتَبَرُ طَرَفًا ذا علاقة نظرًا لسيطرة الحكومة عليه أو سيطرتها المشتركة عليه أو ممارستها نُفُوذًا جَوْهَرِيًّا عليه. ولمزيد من المعلومات حول هذه المعاملات والأرصدة القائمة، يُرْجَى الرجوع إلى الإيضاح 19 من القوائم المالية المدققة لعام 2025 والإيضاح 19 من القوائم المالية المدققة لعام 2024.

**التطورات الأخيرة**

في 14 سبتمبر 2026، نَشَرَت المجموعة قوائمها المالية الموحدة التكثيفية المرحلية غير المدققة الممتدة لستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 (**القوائم المالية المرحلية**). ورُاجِعَت القوائم المالية المرحلية من قبل شركة برايس وترهاوس كوبرز ش.م.م وفقًا لمعيار المعيار الدولي لعمليات المراجعة (ISRE) رقم 2410: مراجعة المعلومات المالية الأولية التي يقوم بها المدقق المستقل للمنشأة.". وتتوفر القوائم المالية المرحلية عبر الرابط: https://edoman.om/financial-statements/.

ويأتي الأداء المالي للمجموعة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، على النحو الموضح في القوائم المالية المرحلية، مُتَوَافِقًا مع توقعات المجموعة.

## 4. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "الأعمال"

### الأعمال

#### نبذة عامة

طاقة عُمان هي شركة الطاقة الوطنية في سلطنة عمان، وتعود الملكية الكاملة للشركة القابضة للمجموعة -تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. (ويُشار إليها فيما يلي بلفظ **طاقة عُمان** أو **الضامن**)- إلى الحكومة، كما أنها المساهم الوحيد في إي دي او للغاز ش.ش.و.. تأسست المجموعة في ديسمبر 2020 بهدف التركيز على تحقيق قيمة مضافة في قطاع الطاقة في سلطنة عمان، وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الكفاءة والاستفادة من فرص النمو، وتأسست إي دي او للغاز ش.ش.و. في يونيو 2023 بغرض تحقيق قيمة إضافية من عمليات الغاز، وذلك من خلال تحسين تكاليف تطوير وإنتاج الغاز غير المصاحب، وتعزيز الحوكمة، وتقليل المخاطر، وتسريع أنشطة الاستكشاف، بما يسهم في تحقيق الإمكانات الكاملة لسلطنة عُمان في مجال الغاز غير المصاحب.

تمتلك طاقة عُمان حصة بنسبة 60٪ في اتفاقية امتياز النفط[1]، وحصة بنسبة 100% في امتياز الغاز في المربع 6، الذي يُعد أكبر وأهم عمليات النفط والغاز في سلطنة عمان.

بلغ إجمالي الإنتاج من المربع 6 نحو 1.13 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، و1.12 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وشكّل ما يقارب 78% من إجمالي إنتاج السلطنة من النفط والمكثفات في عام 2025 (مقابل 77% في عام 2024)، و35% من إنتاج الغاز غير المصاحب في عام 2025 (مقابل 38% في عام 2024).

فيما تعود ملكية الحصة المتبقية البالغة 40% في امتياز النفط إلى شركة بي أو إتش أو إل ، والتي تتوزع ملكيتها بين شركة شل بنسبة 85%، وشركة توتال إنرجيز بنسبة 10%، وشركة بي تي تي للتنقيب والإنتاج بنسبة 5%.

كما تمتلك طاقة عُمان حصة قدرها 60 في المائة في شركة تنمية نفط عُمان، وهي المشغّل لامتيازَي النفط والغاز، وتعود ملكية الحصة المتبقية البالغة 40% في امتياز النفط وشركة تنمية نفط عُمان إلى شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة، التي تتوزع ملكيتها بدورها بين شركة شل بنسبة 85%، وتوتال إنرجيز بنسبة 10%، وشركة بي تي تي للتنقيب والإنتاج بنسبة 5٪.

وتتمثل الأنشطة الأساسية لأعمال طاقة عُمان فيما يلي:

- أنشطة النفط والغاز المصاحب ومكثفات الغاز المصاحب، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج والمبيعات
- أنشطة الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج والمبيعات

تتولى شركة تنمية نفط عُمان مسؤولية تشغيل امتياز النفط بالنيابة عن طاقة عُمان وشركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة وتشغيل امتياز الغاز بالنيابة عن شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز.

وقد أفادت البيانات في 31 ديسمبر 2025 ببلوغ إجمالي أصول المجموعة 27,833 مليون دولار أمريكي، وخلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، حققت المجموعة إيرادات بلغت 14,773 مليون دولار أمريكي و16,065 مليون دولار أمريكي على التوالي، وحققت أرباحًا -قبل خصم الضريبة - بلغت 3,208 مليون دولار أمريكي و4,072 مليون دولار أمريكي على التوالي، وبلغ إجمالي الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مبلغ 7,838 مليون دولار أمريكي و8,513 مليون دولار أمريكي على التوالي.

#### الاستراتيجية

تتمحور الأهداف الرئيسية لطاقة عُمان حول تعزيز أعمالها الأساسية، ومتابعة فرص النمو الاستراتيجي، ورفع الكفاءة التشغيلية والمالية، والاضطلاع بدور فاعل في تحول قطاع الطاقة. وفي إطار سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف، تتوقع المجموعة أن تظل مصدر دخل مستقر للحكومة، وأن تواصل دعم الاقتصاد العُماني.

وتعتمد استراتيجية طاقة عمان التي تُعد إي دي او للغاز ش.ش.و. جزءًا منها- على خمسة محاور رئيسية:

- **النفط والغاز في المربع 6:** ستسعى المجموعة إلى تعزيز مكانتها في قطاع النفط والغاز من خلال تعظيم القيمة في المربع 6 وتعزيز حوكمته. وتهدف المجموعة إلى زيادة إنتاج النفط، ومن ثم إنتاج الغاز المصاحب، تدريجيًا بمرور الوقت، مع الإدارة الحصيفة لتكاليف الإنتاج.
- **فرص النمو الاستراتيجية:** تقيّم طاقة عُمان مجموعة من فرص النمو المتنوعة، منها تطوير موارد الغاز الكبيرة في المربع 6. وتحقيقًا لهذه الغاية، تخوض المجموعة مناقشات تفصيلية مع شركاء استراتيجيين دوليين محتملين. كما تعمل المجموعة على تقييم المنافع التجارية لتوريد الغاز الذي تنتجه إلى مرافق الغاز الطبيعي المسال في سلطنة عُمان والحصول على مشاركة مباشرة فيها، وذلك للوصول إلى الأسواق الدولية.
- **إدارة رأس المال:** تسعى المجموعة إلى تحسين هيكل رأس مالها بمرور الوقت، مع تمديد آجال استحقاق ديونها وتنويع مصادر التمويل وخفض تكاليف التمويل إلى أدنى حد ممكن. وعلاوةً على ذلك، تهدف المجموعة إلى تعزيز عائدها على رأس المال من خلال تخصيص الموارد للفرص التي توفر أفضل عوائد معدّلة حسب المخاطر، وتحقيق قيمة أكبر من الأصول غير الأساسية في ظل تحقيق مكاسب الكفاءة والتخارج الانتقائي من بعض الاستثمارات.
- **الطاقات البديلة:** تعتزم المجموعة الإسهام في تحقيق مستقبل مستدام للطاقة في سلطنة عُمان، تماشيًا مع رؤية عُمان 2040، في ظل التحفيز على تطوير تقنيات جديدة للطاقة، ومن ثمّ المساعدة في الحد من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. وسيتحقق ذلك بوسائل مختلفة، منها زيادة نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة لتشغيل عمليات المربع 6، وفي ظل الدور الذي تضطلع به هايدروم في تنسيق استراتيجية سلطنة عُمان طويلة الأجل بشأن الهيدروجين الأخضر.

تتوافق استراتيجية طاقة عمان مع هدف الحكومة المتمثل في رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في عُمان من 5% إلى 39% بحلول عام 2040، وذلك في إطار رؤية عُمان 2040. وتؤمن طاقة عمان بأن مبادرات الطاقة الجديدة سوف تسهم في زيادة مرونة سلطنة عُمان وقدرتها على التكيف من خلال تقليل الاعتماد على الهيدروكربونات.

**التطورات الأخيرة**

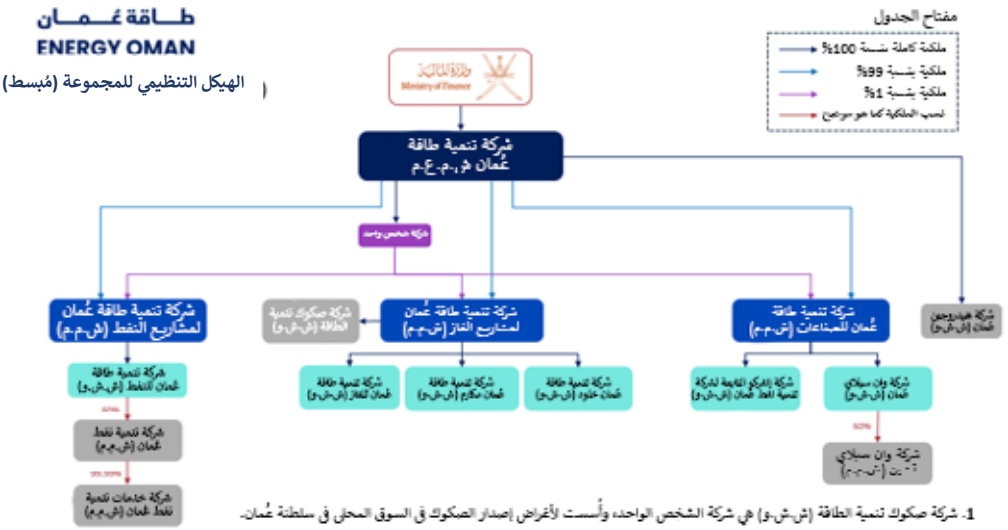
بدأت المجموعة عملياتها تحت اسم طاقة عُمان في 9 أغسطس 2026. ولم يطرأ أي تغيير على الأسماء القانونية للشركات القائمة التابعة للمجموعة، وذلك كما هو موضح في الهيكل المؤسسي للمجموعة أدناه.

**إعادة الهيكلة الداخلية**

تعمل المجموعة حاليًا على تنفيذ عملية إعادة هيكلة داخلية، ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية عام 2026.

ويتمثل الهدف الرئيسي منها في تعزيز المساءلة والحوكمة من خلال تجميع أصول كل قطاع أعمال رئيسي تحت مظلة ثلاث شركات قابضة وسيطة جديدة؛ واحدة لكلٍ من الشركات التابعة للمجموعة العاملة في قطاع النفط، والعاملة في قطاع الغاز، والعاملة في القطاع الصناعي. عند تنفيذ إعادة الهيكلة الداخلية المقترحة، ستُحَوَّل حقوق والتزامات الضامن بموجب امتياز النفط إلى تنمية طاقة عُمان للنفط ش.ش.و. ومن غير المتوقع أن تؤدي إعادة الهيكلة إلى أي تغيير في الملكية الانتفاعية النهائية للضامن لأي من الأصول الجوهرية للمجموعة، كما لن تتأثر أصول إي دي او للغاز ش.ش.و. بإعادة الهيكلة. ولا يوجد أي ضمان بأن إعادة الهيكلة ستجري وفقًا للإطار الزمني المتوقع حاليًا.

ويوضح الرسم البياني التالي الهيكل الجديد المقترح للمجموعة عقب عملية إعادة الهيكلة:




**العلاقة مع الحكومة ونموذج التشغيل المشترك**

تُعد الحكومة المساهم الوحيد في الضامن (بشكل مباشر) وفي إي دي او للغاز ش.ش.و. (بشكل غير مباشر)، وتتحكم في تعيين أعضاء مجلسي إدارة الشركتين، اللذين يتوليان مسؤولية التوجيه والإشراف والرقابة على السياسات العامة لكل منهما.

ويلتزم نموذج تشغيل طاقة عُمان بالمبادئ التالية:

- تمثل طاقة عُمان مصالح الحكومة في عقود الامتياز وتتعاون مع كلٍ من شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة (فيما يتعلق بعمليات النفط) وإي دي او للغاز ش.ش.و. وشركة تنمية نفط عُمان (فيما يتعلق بعمليات الغاز).
- تتولى شركة تنمية نفط عُمان تنفيذ عمليات المربع 6 نيابةً عن المجموعة وشركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة (فيما يتعلق بعمليات النفط)، وإي دي او للغاز ش.ش.و. (فيما يتعلق بعمليات الغاز)، وتعد مركز تكلفة قائم على أساس "لا ربح ولا خسارة"، إذ تتلقى طلبات تمويل نقدي لتغطية نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية.
- تدفع المجموعة طلبات التمويل النقدي إلى شركة تنمية نفط عُمان بما يوازي حصتها البالغة 60%. ومنذ تاريخ نقل عمليات الغاز، تدفع إي دي او للغاز ش.ش.و. إلى شركة تنمية نفط عُمان طلبات التمويل النقدي بما يوازي حصتها البالغة 100% من امتياز الغاز.
- يجوز للمجموعة تمويل النفقات الرأسمالية والتشغيلية لعمليات النفط والغاز باستخدام التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية أو عبر الاقتراض، وذلك وفقًا لسياسة تمويل المجموعة.
- تستخدم شركة تنمية نفط عُمان غالبية إنتاج الغاز المصاحب في عمليات النفط، وتوزع كميات النفط والغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب على المشاركين في الامتيازات بما يتناسب مع حصصهم في المشاركة. (ويُحوِّل أي فائض من الغاز المصاحب غير المستخدم في عمليات النفط إلى الضامن[1] ويُباع لشركة الغاز المتكاملة بموجب اتفاقية بيع غاز منفصلة). وعليه، يُسلّم 60% من النفط ومكثفات الغاز المصاحب إلى الضامن، ومنذ تاريخ نقل عمليات الغاز، يُسلّم 100% من إنتاج الغاز غير المصاحب ومكثفاته إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. . وتُسلم النسبة المتبقية البالغة 40% من إنتاج النفط ومكثفات الغاز المصاحب إلى المساهمين من القطاع الخاص في شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة.
- تقر المجموعة بالإيرادات الناتجة من بيع النفط والغاز المصاحب الفائض ومكثفات الغاز المصاحب، وتوزع النقد على الحكومة في شكل امتيازات وضرائب وأرباح. وتقر طاقة عُمان بالإيرادات الناتجة من بيع النفط والغاز غير المصاحب ومكثفاته، وتوزع النقد على الحكومة في شكل امتيازات وضرائب وأرباح، إضافةً إلى توزيعات الأرباح عن طريق الضامن.

[1] *ستحل شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للنفط ش.ش.و محل الضامن بهذه الصفة عند تنفيذ إعادة الهيكلة الداخلية المقترحة - انظر "التطورات الأخيرة - إعادة الهيكلة الداخلية".*

- تسعى المجموعة إلى توسيع استثمارات وأعمال المجموعة لتشمل مجالات خارج عمليات النفط والغاز في إطار التفويض الممنوح لها ورهنًا بموافقة المساهمين، على ألا يؤثر ذلك على التدفقات المالية الحكومية الناتجة من المربع 6.
- تدفع شركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة نسبة 40% من طلبات التمويل النقدي لامتياز النفط الخاص بشركة تنمية نفط عُمان، وتتلقى في المقابل 40% من إنتاج النفط ومكثفات الغاز المصاحب من المربع 6، وتدفع ضرائب على صافي الإيرادات إلى الحكومة.

يجب على طاقة عُمان التنسيق والعمل المشترك مع شركة شل لتوجيه أنشطة شركة تنمية نفط عُمان، بما ان كلاً من طاقة عمان و شركة شل يمتلك صلاحية الموافقة على القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة أو منعها. وعليه، يُصنف استثمار المجموعة في شركة تنمية نفط عُمان كعمليات مشتركة وذلك لأغراض المحاسبة ولا يُدرج ضمن القوائم المالية الموحدة.

**السجل التاريخي**

**التأسيس**

أنشأت الحكومة المجموعة من ضمن إطار الإصلاحات الرامية إلى رفع كفاءة إدارة القطاع العام مع مسؤولية الإشراف على عمليات النفط والغاز في المربع 6.

وقد سجل الضامن بتاريخ 24 ديسمبر 2020، وفي ذلك الوقت نتم نقل الحصة المشارة الحالية للحكومة البالغة 60% في منطقة امتياز النفط، وكذلك في شركة تنمية نفط عُمان إلى الضامن أبرمت إتفاقية امتياز الغاز في عام 2021 والتي منحت بموجبها الكيان الضامن جميع الحقوق المتعلقة بالغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب في المربع 6.

وقد استند تأسيس المجموعة إلى أربعة مبادئ رئيسية:

- **الرقابة الحكومية:** الضامن شركة قابضة يديرها مجلس إدارة ترشحه الحكومة (لا سيما وزارة المالية ووزارة الطاقة والمعادن).
- **الحياد المالي:** تتولى المجموعة مسؤولية ضمان حصول الحكومة على توزيعات مالية في شكل رسوم امتياز وضرائب وأرباح بمبلغ بما لا يقل عن المبالغ التي كانت تتوقعها الحكومة من المربع 6 قبل تأسيس المجموعة.
- **الاعتماد على التمويل الذاتي:** تموّل المجموعة نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية الخاصة بعملياتها الأساسية بصورة رئيسية من تدفقاتها النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية، وللمجموعة الحصول على تمويل خارجي لتغطية النفقات الرأسمالية، رهنًا بسياسة التمويل المتبعة وبالتوافق مع وزارة المالية، بما في ذلك الحصول على موافقة مسبقة من وحدة إدارة الدين العام بوزارة المالية على أي تمويل خارجي.
- **زيادة القيمة:** تركز المجموعة على قيادة التحول في مجال الطاقة من خلال تحقيق القيمة في إطار الارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية أو تحقيق فرص نمو جديدة، بهدف تعزيز المركز المالي لسلطنة عُمان وتطوير قطاع النفط والغاز العُماني.

**تأسيس إي دي او للغاز ش.ش.و. شركات تابعة الأخرى**

أسست المجموعة -كجزء من استراتيجيتها- إي دي او للغاز ش.ش.و. في 21 يونيو 2023. وفي 7 سبتمبر 2023، وقّعت الحكومة (ممثلةً في وزارة الطاقة والمعادن) والضامن وإي دي او للغاز ش.ش.و. اتفاقية إحلال وتعديل وإعادة صياغة (يُشار إليها بلفظ "**اتفاقية إحلال وتعديل وإعادة صياغة اتفاقية امتياز الغاز لعام 2023**") وبموجبها تنازل الضامن ونقل حقوقه في الغاز غير المصاحب والمكثفات (ويُشار إليهما فيما يلي بـ"الغاز المصاحب وغير المصاحب")، وحصة مشاركته في عمليات الغاز وملكيته لها، وأي حق أو حصة أخرى مُمنوحة للضامن بموجب اتفاقية امتياز الغاز القائمة (الحصة المُتنازل عنها)، بالإضافة إلى تنازله عن جميع حقوقه والتزاماته بصفته بائعًا بموجب اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب، إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. ، وذلك اعتبارًا من تاريخ نقل عمليات الغاز. وتشمل الأنشطة التجارية الأساسية لإي دي او للغاز ش.ش.و. استخراج الغاز الطبيعي، والأنشطة الخدمية ذات الصلة باستخراج النفط والغاز الطبيعي، مع إستثناء أنشطة المسح والخدمات الاستكشافية وحفر آبار النفط والغاز الطبيعي.

ولم ينشأ عن نقل عمليات الغاز إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. أي تغييرات جوهرية في حوكمة عمليات الغاز أو كيفية إدارتها. وجدير بالذكر أنه بعد توقيع اتفاقية إحلال وتعديل وإعادة صياغة اتفاقية امتياز الغاز لعام 2023، أصبحت مسؤولية الإشراف على عمليات الغاز منوطة

بمجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. شريطة الحصول على موافقة مجلس إدارة الضامن أو مساهميه قبل التصويت على المسائل التي تشترط الموافقة المسبقة عليها.

وبصفتها صاحبة حق امتياز الغاز، تُعد إي دي او للغاز ش.ش.و. المالكة الوحيدة لجميع الأصول والمرافق المتعلقة بالغاز غير المصاحب، بالإضافة إلى الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب المُنتجين. واعتبارًا من تاريخ نقل عمليات الغاز، تؤول إيرادات مبيعات هذه المنتجات إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. ، وتقع مسؤولية تمويل عمليات الغاز، بما في ذلك النفقات الرأسمالية وتكاليف إيقاف التشغيل والتفكيك، على عاتق شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. للغاز والمجموعة. وتتوقع المجموعة أن تموّل عمليات الغاز -في المقام الأول- من الإيرادات المتحققة من مبيعات الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب. وعند الضرورة، يمكن أيضًا تدبير رؤوس أموال خارجية أو الاستفادة من الدعم المُقدم من المجموعة.

**شركة هيدروجين عُمان ش.ش.و**

تأسست شركة هيدروجين عُمان ش.ش.و **(هايدروم)** في عام 2022 تنفيذًا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة السلطان هثم بن طارق آل سعيد لتسريع وتيرة تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان.

وتؤول ملكية هايدروم بالكامل إلى الضامن، وتخضع لتنظيم وزارة الطاقة والمعادن. وتُعد هايدروم الكيان الرئيسي في سلطنة عُمان المسؤول عن تنسيق استراتيجية الهيدروجين الأخضر في السلطنة، وذلك على خلاف الكيانات العُمانية والدولية الأخرى التي قد تستثمر -من حينٍ إلى آخر- في الأنشطة المتعلقة بالهيدروجين الأخضر.

وتركز هايدروم على ستة أنشطة رئيسية:

- التخطيط الرئيسي لقطاع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان.
- تحديد وتخصيص الأراضي الحكومية لمشاريع الهيدروجين الأخضر.
- هيكلة المشاريع وإدارة عمليات المزادات.
- إدارة بيانات موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تنسيق البنية الأساسية المشتركة، التي تشمل توفير المياه، وخطوط نقل الكهرباء، وأنابيب الغاز.
- الإشراف على تنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر الكبرى، والمنظومة المتكاملة المرتبطة بها من الصناعات والمراكز الخضراء.

وتضطلع هايدروم بدور المخطط الرئيسي لمساحة 50,000 كيلومتر مربع من الأراضي المخصصة لمشاريع الهيدروجين الأخضر بموجب مرسوم سلطاني، وذلك ضمن إجمالي مساحة تبلغ 65,000 كيلومتر مربع مُخصصة للمبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. وتعمل هايدروم على تخصيص هذه الأراضي بصورة رئيسية من خلال مزايدات تنافسية، تحقيقًا لهدف سلطنة عُمان المتمثل في تعزيز إنتاج الهيدروجين الأخضر. وفي عامي 2023 و2024، أدارت هايدروم جولتَي مزايدة منحت بموجبهما قطعًا من الأراضي لعدة تحالفات لتنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر في محافظتَي الوسطى وظفار، والتي تمر حاليًا بمراحل مختلفة من التنفيذ، وتجري حاليًا جولة المزايدة الثالثة، ومن المتوقع إنجازها في عام 2026.

**شركة وان سبلاي عُمان ش.ش.و**

تأسست شركة وان سبلاي عُمان ش.م.م (يُشار إليها فيما يلي بلفظ "**شركة وان سبلاي**"، المعروفة سابقًا باسم شركة إيكو ش.ش.و) في سبتمبر 2024 بهدف تنفيذ مبادرات مختلفة تتعلق بتحسين الأعمال وسلاسل التوريد. وبدأت شركة وان سبلاي عملياتها التشغيلية من خلال تحقيق عوائد مالية من المعدات والمواد الفائضة والخردة في المربع 6 عبر سلسلة من المزايدات في أواخر عام 2025. وفي أكتوبر 2025، أبرمت اتفاقية مشروع مشترك مع شركة سوميتومو كوربوريشن بهدف تأسيس وإدارة شركة استراتيجية لسلاسل التوريد لتقديم حلول شاملة لإدارة هذه السلاسل ضمن قطاع الهيدروكربونات في سلطنة عُمان.

**شركة إنفركو التابعة لشركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.**

تأسست شركة إنفركو التابعة لشركة تنمية نفط عُمان ش.ش.و (يُشار إليها فيما يلي بلفظ "**شركة إنفركو**") في ديسمبر 2023 لغرض ملكية بعض أصول البنية الأساسية، غير أن شركة إنفركو لم تبدأ عملياتها التشغيلية بعد.

**شركة عُمان للطاقة الجديدة ش.ش.و**

سوف تُستخدم شركة عُمان للطاقة الجديدة ش.ش.و (يُشار إليها فيما يلي بلفظ **"شركة عُمان للطاقة الجديدة"**) في إطار إعادة الهيكلة الداخلية المقترحة للمجموعة[2]، لضمان توافق الهيكل الجديد للمجموعة مع القيود المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية العُماني، غير أن شركة عُمان للطاقة الجديدة لم تبدأ عملياتها التشغيلية بعد.

**نقاط القوة**

تؤمن طاقة عمان بأنها تتمتع بنقاط القوة التنافسية الرئيسية التالية:

**شركة وطنية رائدة في قطاع الطاقة ذات أهمية استراتيجية للدولة**

تعود ملكية طاقة عمان بالكامل إلى الحكومة على مستوى الشركة الأم، وتؤدي دورًا محوريًا في دعم الازدهار الاقتصادي طويل الأجل لسلطنة عُمان؛ إذ تمثل موارد النفط والغاز حاليًا ركيزة مهمة للاقتصاد العُماني، في حين تمثل مبادرات الطاقة البديلة -بما في ذلك توليد الطاقة المتجددة والإنتاج الصناعي للهيدروجين الأخضر على نطاق واسع- مكونات أساسية لاستراتيجية سلطنة عُمان للمستقبل. ومن ثمّ، تُعد طاقة عمان عنصرًا أساسيًا في استراتيجية سلطنة عُمان للطاقة، فيما يتعلق بمصادر الطاقة وتقنياتها الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

ففي عام 2025، شكّل النفط والغاز نحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للسلطنة بالأسعار الجارية، ونحو 62%من الصادرات. وشكّل النفط والغاز أكثر من 73% من الإيرادات المالية الحكومية في عام 2024، وهو أحدث عام تتوافر عنه هذه البيانات. ويُعد المربع 6 مكونًا رئيسيًا في قطاع النفط والغاز العُماني. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، مَثّل المربع 6 ما يقارب 24% من إجمالي مساحة أراضي سلطنة عمان، ونحو 78% من إجمالي إنتاج النفط والمكثفات في البلاد، ونحو 36% من إنتاج الغاز غير المصاحب. ومَثّل المربع 6 ما يقارب 60% من احتياطيات النفط والمكثفات المؤكدة والمحتملة في سلطنة عُمان و41% من احتياطيات الغاز غير المصاحب في عام 2025. وعلاوةً على ذلك، تُعد طاقة عمان من أكبر جهات التوظيف في سلطنة عُمان، وذلك بشكل رئيسي من خلال شركة تنمية نفط عمان، التي بلغ عدد الموظفين المتفرغين لدى شركة تنمية نفط عمان 9,318 موظفًا في 31 ديسمبر 2025، وبلغت نسبة التعمين نحو 90%، بما في ذلك الوظائف على مستوى الإدارة العليا.

**الإنتاج على نطاق واسع من محفظة أصول عالية الجودة**

تُعد طاقة عُمان أكبر منتج للنفط والغاز في سلطنة عمان من خلال امتيازي النفط والغاز في المربع 6، اللذين بلغ إنتاجهما نحو 1.13 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا في عام 2025. وتتولى شركة تنمية نفط عُمان تشغيل المربع 6 الذي يمتد تاريخ إنتاجه لأكثر من 50 عامًا. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، ضم المربع 6 نحو 227 حقل نفط منتج، و38 حقل غاز غير مصاحب، و29 محطة إنتاج، وتشغّل شركة تنمية نفط عُمان نحو 14,527 بئر نفط وغاز نشطة، وأكثر من 33,000 كيلومتر من خطوط الأنابيب وخطوط التدفق. وفي مايو 2026، كان لدى شركة تنمية نفط عُمان 255 وحدة تشغيلية ضمن أسطول هندسة الآبار، منها 57 منصة حفر و53 رافعة. وظل الإنتاج من المربع 6 مستقرًا بشكل عام منذ سنة 2010، حيث يتراوح بين 1.0 مليون و1.1 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا، شاملًا النفط والغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب.

وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ متوسط إنتاج النفط من المربع 6 نحو 706,000 برميل يوميًا[3]، وبلغ متوسط إنتاج الغاز غير المصاحب نحو 346,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج مكثفات الغاز غير المصاحب نحو 76,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا[4]. وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط من المربع 6 نحو 680,000 برميل يوميًا،

[2] انظر *"التطورات الأخيرة - إعادة الهيكلة الداخلية"*
[3] يملك الضامن 60 في المائة من إنتاج النفط من المربع 6
[4] يمتلك الضامن بصورة غير مباشرة نسبة 100 في المائة من إنتاج الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب من المربع 6.

وبلغ متوسط إنتاج الغاز غير المصاحب نحو 354,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج مكثفات الغاز غير المصاحب نحو 84,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا.

وتُعد إي دي او للغاز ش.ش.و. أكبر مورِّد من بين المورِّدين الرئيسيين الثلاثة لسوق الغاز المحلي المتنامي في سلطنة عُمان ومصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال. وبين عامي 2010 و2024، نما استهلاك سلطنة عُمان من الغاز الطبيعي، بما في ذلك الصادرات، بمعدل نمو سنوي مركّب قدره 4.8%، مدفوعًا بزيادة الطلب على الكهرباء في ظل التوجه نحو التصنيع الذي تشهده البلاد. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تحقيق نمو إضافي في الطلب على الغاز نتيجة لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال واستخدام الغاز في توليد الكهرباء.

وتمتلك إي دي او للغاز ش.ش.و. خمس منشآت رئيسية لمعالجة الغاز في سلطنة عُمان، وتدير هذه المنشآت شركة تنمية نفط عُمان، وتتجاوز القدرة الإجمالية لهذه المنشآت 4.788 مليون قدم مكعب يوميًا. وفي إطار نموذج أعمال إي دي او للغاز ش.ش.و. وآلية تسعير الغاز غير المصاحب، تحصل المجموعة على تدفقات نقدية تشغيلية مستقرة ومتوقعة نسبيًا من بيع الغاز غير المصاحب لشركة الغاز المتكاملة بسعر تحويل ثابت يزداد سنويًا، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب لعام 2026. ويتم مراجعة أسعار تحويل الغاز والاتفاق عليها كل خمس سنوات.

وترى طاقة عُمان أن السجل الحافل لشركة تنمية نفط عُمان في تعويض الاحتياطيات يبرهن على قدرتها المستمرة على تعويض تلك الاحتياطيات في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أنه بين عامي 2015 و2025، بلغت نسبة تعويض الاحتياطيات من الفئة المؤكدة والمحتملة في المربع 6 92٪ للنفط و37٪ للغاز غير المصاحب ومكثفاته، ويرجع التفاوت في معدل تعويض الاحتياطيات من الفئة المؤكدة والمحتملة بين الغاز غير المصاحب ومكثفاته مقارنةً بالنفط إلى قرار الحكومة باستقطاع عدد من المساحات من المربع 6، وذلك بهدف تسريع أنشطة استكشاف الغاز غير المصاحب وتطويره. وفي 1 يناير 2026، بلغت احتياطيات المجموعة المؤكدة والمحتملة 1.54 مليار برميل من النفط، و246 مليون برميل مكافئ نفطي من مكثفات الغاز غير المصاحب، و9.2 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب ، ليبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة 3.34 مليار برميل من المكافئ النفطي، وذلك مقارنةً باحتياطيات المجموعة المؤكدة والمحتملة في 1 يناير 2025 البالغة 1.56 مليار برميل من النفط، و243 مليون برميل مكافئ نفطي من مكثفات الغاز غير المصاحب، و9.7 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب، ليبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة 3.44 مليار برميل من المكافئ النفطي. *وللمزيد من المعلومات، انظر قسم "العمليات - الاحتياطيات".*

**انخفاض تكاليف العمليات**

تُعد تكلفة العمليات لكل برميل من المكافئ النفطي في المربع 6 من بين أدنى التكاليف في العالم، وذلك بفضل الموقع الجغرافي الملائم للحقول البرية التي تقع فيها مكامن النفط والغاز، وأوجه التآزر المتاحة من شبكات البنية الأساسية والخدمات اللوجستية. وبلغ إجمالي تكلفة الإنتاج لدى المجموعة نحو 17 دولارًا أمريكيًا لكل برميل من المكافئ النفطي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وهو ما يمثّل مجموع النفقات الرأسمالية، البالغة نحو 13 دولارًا أمريكيًا لكل برميل من المكافئ النفطي، ومصروفات الإنتاج، البالغة نحو 4 دولارات أمريكية لكل برميل من المكافئ النفطي. وبلغ إجمالي تكلفة الإنتاج لدى المجموعة نحو 16 دولارًا أمريكيًا لكل برميل من المكافئ النفطي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وهو ما يمثّل مجموع النفقات الرأسمالية، البالغة نحو 12 دولارًا أمريكيًا لكل برميل من المكافئ النفطي، ومصروفات الإنتاج، البالغة نحو 4 دولارات أمريكية لكل برميل من المكافئ النفطي. وتمكّن قاعدة التكاليف المنخفضة المُشار إليها المجموعة من تحقيق تدفقات نقدية كبيرة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط نسبيًا، مع تمكينها في الوقت ذاته من الحفاظ على تدفقات نقدية موجبة حتى خلال فترات انخفاض الأسعار نسبيًا.

ويوضّح الجدول التالي النفقات الرأسمالية ونفقات الإنتاج الخاصة بالمجموعة خلال الفترات الموضحة.

| | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|
| | 2025 | 2024 | 2023 |
| | *ألف دولار أمريكي* | | |
| النفقات الرأسمالية | 4,091,754 | 3,842,849 | 3,818,818 |
| نفقات الإنتاج | 1,268,548 | 1,219,799 | 1,115,911 |

**سجل حافل في تنفيذ المشاريع وآفاق توسع واعدة من خلال الاستكشاف وتقنيات الاستخلاص المعزَّز للنفط**

تمتلك شركة تنمية نفط عُمان سجلًا حافلًا في تنفيذ المشاريع؛ حيث أنجزت 15 مشروع تطوير خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بـ 18 مشروعًا في عام 2024، ومن المقرر إنجاز 24 مشروعًا في عام 2026. وفي عام 2025، أدرجت شركة تنمية نفط عُمان إجمالي 110 ملايين برميل نفط (135 مليون برميل نفط في عام 2024) ونحو 1.08 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب (0.73 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب في عام 2024) ككميات موارد محتملة قابلة للاستخلاص. كما حفرت 37 بئرًا استكشافيًا للنفط والغاز في عام 2024، حيث استهدف 27 بئرًا منها مكامن نفطية محتملة، فيما استهدف 10 منها مكامن غاز محتملة.

وتتولى شركة تنمية نفط عُمان تشغيل عدد من مشاريع الاستخلاص المعزّز للنفط على نطاق تجاري، تشمل الاستخلاص المعزّز للنفط بالطرق الكيميائية وحقن الغاز القابل للامتزاج والتطبيقات الحرارية، والتي تراها المجموعة مهمة لمستويات الإنتاج في المربع 6 مستقبلًا. وفي 31 ديسمبر 2025، كانت شركة تنمية نفط عُمان تشغّل وتمتلك نحو 18 مشروعًا ومشروعًا تجريبيًا للاستخلاص المعزّز للنفط. وستظل مشاريع الاستخلاص المعزز للنفط محورًا رئيسيًا من محاور تركيز شركة تنمية نفط عُمان، في إطار سعيها إلى مواصلة تحسين الإنتاج. وتُقدّر المجموعة أن نحو 25% من إنتاج النفط لشركة تنمية نفط عُمان سيتأتى من مشاريع الاستخلاص المعزّز للنفط بحلول عام 2030، مقارنةً بـ 18% في عام 2024.

**فريق إدارة عليا ومجلس إدارة على درجة عالية من الخبرة**

تقود طاقة عُمان فريق إدارة عليا على درجة عالية من الخبرة، يمتلك أعضاؤه إجمالًا خبرة واسعة في قطاع النفط والغاز.

ويشرف عدة أعضاء من لفريق الإدارة العليا للمجموعة على إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. وتشغيلها. وتؤمن المجموعة بأن هذه القيادة المشتركة ستدعم تنفيذ استراتيجية المجموعة فيما يتعلق بعمليات الغاز. *انظر قسم "أعضاء مجلس الإدارة والإدارة - مجلس الإدارة - اي دي أو للغاز".*

**التركيز على الأداء البيئي والاستدامة والسلامة في شركة تنمية نفط عُمان**

تُعد إدارة الصحة والسلامة والبيئة ركيزة أساسية في أنشطة شركة تنمية نفط عمان ومشاريعها التشغيلية، إذ كانت شركة تنمية نفط عمان من أوائل الشركات في الشرق الأوسط التي حصلت على شهادة الأيزو 14001 لأنظمة الإدارة البيئية وتواصل شركة تنمية نفط عمان جهودها لحماية البيئة في سلطنة عمان من خلال تقليل التلوث وتعزيز أدائها البيئي في مجموعة من المجالات، بما في ذلك حالات تسرب النفط وإدارة النفايات؛ فعلى سبيل المثال، وفي إطار تركيزها على إدارة حالات تسرب النفط، عملت شركة تنمية نفط عمان على زيادة أنشطة الصيانة الوقائية وأجرت عمليات تفتيش منتظمة. كما أنها نفذت برنامجًا مستمرًا لتمديد عمر خطوط الأنابيب الحالية. وظل عدد التسربات التي تتجاوز برميلًا واحدًا (0.16 متر مكعب) لكل مليون طن من إنتاج النفط عند 0.06 في أعوام 2025 و2024 و2023. وفي عام 2025، شهدت شركة تنمية نفط عمان تسربًا رئيسيًا واحدًا[5] في برهان، نتج عنه تسرب 193 مترًا مكعبًا من النفط. وتحرص شركة تنمية نفط عمان على تنفيذ أعمال تنظيف مواقع التسرب وإعادة تأهيلها في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة، كما أنها تطبق برامج صارمة للصيانة الوقائية والتصحيحية لمنع فقدان الاحتواء الأولي ومعالجة أي تسربات محتملة على وجه السرعة.

وقد التزمت شركة تنمية نفط عُمان بتحقيق الحياد الكربوني الصفري بحلول عام 2050، بما يتماشى مع أهداف سلطنة عُمان المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة لقطاع النفط والغاز. وتجاوزت انبعاثات غازات الدفيئة الفعلية لشركة تنمية نفط عمان المستوى المستهدف في عام 2025، كما تجاوزت مستويات حرق الغاز مستويات عام 2024 والمستوى المستهدف لعام 2025، نتيجة عدد من التعقيدات التشغيلية. وفي عام 2025، واصلت شركة تنمية نفط عمان تقييم الخيارات الرامية إلى التخلص من الحرق الروتيني للغاز في موعد لا يتجاوز عام 2030، واعتمدت إجراءً جديدًا للحوكمة التجارية. ودشنت شركة تنمية نفط عمان عدة مشاريع للحد من حرق الغاز في عام 2025، مثل مشروع ضغط الغاز بمحطة الإنتاج الرئيسية في مرمول، ومشروع استرداد الغاز المحروق في حقل مبروك - المرحلة الثالثة، ومشروع استرداد الغاز المحروق في منشأة معالجة الغاز المركزية في حقل مبروك، ومشروع استرداد الغاز المحروق في حقل باريك. وتقيّم شركة تنمية نفط عمان حاليًا العروض الخاصة بمشروع استثمار غاز الشعلة في جنوب منطقة الامتياز، مستهدفة الوصول إلى اتفاق تجاري بنهاية عام 2026.

[5] تُعرّف شركة تنمية نفط عُمان حالة التسرب الشديد بأنه تسرب يتجاوز 100 لتر (0.1 متر مكعب)، بما يتماشى مع الإرشادات الجديدة الصادرة عن هيئة البيئة العُمانية في عام 2026.

وتستهدف استراتيجية إدارة الطاقة التي تتبناها شركة تنمية نفط عمان لعام 2025 تقليل الطلب على الطاقة، ورفع مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة والغاز، وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية:

- توليد الطاقة
- الطاقة المتجددة
- كفاءة الطاقة
- إدارة الطاقة الجوفية
- حرق الغاز
- غازات الدفيئة الأخرى

وتعمل شركة تنمية نفط عمان على تطوير مصادر ومشروعات الطاقة المتجددة لاستخدامها في عملياتها. وقد حدّدت شركة تنمية نفط عمان مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق كأحد أنشطتها الأساسية، وتخطط لتنفيذ مشروعات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المربع 6. وتشمل أبرز مشاريع الطاقة المتجددة التي تنفذ حاليًا: مشروع أمين للطاقة الشمسية، ومستنقعات القصب الاصطناعية بحقل نمر، ومشروع مرآة للطاقة الشمسية، وموقف السيارات المزود بألواح الخلايا الكهروضوئية. وتتوقع شركة تنمية نفط عمان إضافة 300 ميغاوات من توليد الطاقة المتجددة بنهاية عام 2026، تتألف من محطة طاقة شمسية ومحطتي طاقة رياح، ما سيرفع إجمالي قدرتها الاستيعابية للطاقة المتجددة إلى أكثر من 400 ميغاواط. *انظر قسم "إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة-شركة تنمية نفط عُمان".*

وفي عام 2025، ونتيجة لتنفيذ مشاريع استرداد الغاز المحروق ومشاريع توليد الطاقة المتجددة وفرص كفاءة الطاقة الأخرى، خفضت شركة تنمية نفط عمان إجمالي انبعاثاتها من غازات الدفيئة بأكثر من 4 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مقارنة بسيناريو العمل المعتاد (أي 11.1 مقابل 15.2 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون). وتُعد هذه الانخفاضات إيجابية مقارنةً بشركات النفط العالمية الرائدة، حيث استقرت كثافة الانبعاثات الكربونية لعمليات الاستكشاف والإنتاج بشركة تنمية نفط عمان عند 0.19 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/طن من الهيدروكربون للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وهي نسبة مماثلة للسنتين السابقتين.

ويوضح الجدول التالي إجمالي انبعاثات شركة تنمية نفط عمان من الغازات الدفيئة المنطلقة في النطاقين 1 و2 خلال السنوات الثلاث الماضية:

| | 2025 | 2024 | 2023 |
|---|---|---|---|
| | *(مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)* | | |
| نطاق1[1] ..... | 11.1 | 10.6 | 10.4 |
| نطاق1[2] ..... | 0.06 | 0.06 | 0.06 |
| **الإجمالي** ..... | 11.1 | **10.7** | **10.5** |

ملاحظات:

تشير انبعاثات النطاق 1 إلى الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة التي تنبعث من المصادر التابعة لشركة تنمية نفط عُمان أو الخاضعة لسيطرتها.

تشير انبعاثات النطاق 2 إلى الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة المتعلقة بشراء الكهرباء أو البخار أو الحرارة أو التبريد، لتشغيل مقر شركة تنمية نفط عُمان في مسقط.

تضع شركة تنمية نفط عُمان السلامة في صدارة أولوياتها، وتسعى إلى تحقيق "الهدف الصفري – عدم إلحاق أي ضرر بالبشر أو البيئة أو الأصول"، وتلتزم شركة تنمية نفط عمان بإجراء تحسينات مستمرة على سلامة الأصول وإدارة سلامة العمليات التشغيلية من خلال تعزيز المعرفة لدى موظفيها ومقاوليها وتطبيق أحدث الخبرات. وقد حققت شركة تنمية نفط عمان -في السنوات الأخيرة- تحسنًا في الأداء في

مجال السلامة، بفضل تنفيذ مبادرات مُوجهة في المجالات عالية المخاطر مثل سلامة التحرك وسلامة الطرق، ومخاطر مواقع العمل، وأنشطة الحفر، وإدارة الصحة والسلامة والبيئة لدى المقاولين.

وقد انخفض معدل تكرار جميع الحالات المسجلة للإصابات لكل مليون ساعة عمل من 0.98 في عام 2013 إلى 0.48 في عام 2025، كما انخفض معدل تكرار الإصابات المهدرة للوقت (وفقًا للتعريف الموضح أدناه) من 0.16 في عام 2013 إلى 0.12 في عام 2025.

**العمليات**

يتمحور النشاط الأساسي لطاقة عُمان حول المراحل الأولى من عمليات استكشاف النفط والغاز وتطويرهما وإنتاجهما في سلطنة عمان، ومنذ تاريخ نقل عمليات الغاز، باتت إي دي او للغاز ش.ش.و. هي المالكة لعمليات الغاز الخاصة بالمجموعة، وتشارك المجموعة أيضًا في مبادرات الطاقة المتجددة.

وتتألف عمليات النفط وعمليات الغاز -التي تديرها شركة تنمية نفط عُمان- من استكشاف النفط والغاز المصاحب وغير المصاحب ومكثفات (الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب) وتطويرها وإنتاجها، وتُدمج مكثفات الغاز المصاحب مع النفط من الناحيتين التشغيلية والقانونية ويُدرج إنتاجها ضمن إنتاج النفط. ولا تتبع شركة تنمية نفط عمان إجراءً منفصلًا لمراقبة إنتاج مكثفات الغاز المصاحب أو تسجيله، وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ متوسط إنتاج النفط من المربع 6 نحو 706,000 برميل يوميًا[6]، وبلغ متوسط إنتاج الغاز غير المصاحب نحو 346,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج مكثفات الغاز غير المصاحب نحو 76,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا[7]. وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط لدى شركة تنمية نفط عُمان نحو 680,000 برميل يوميًا[8]، وبلغ متوسط إنتاج الغاز غير المصاحب نحو 354,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج مكثفات الغاز غير المصاحب نحو 84,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا[9].

ويعرض الجدول التالي معلومات أساسية تتعلق بعمليات شركة تنمية نفط عُمان.

| | في السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|
| | **2025** | **2024** | **2023** |
| عدد حقول النفط / الغاز | 38/251 | 38/240 | 55/250 |
| الآبار | 14,527 | 14,123 | 14,123 |
| محطات الإنتاج | 29 | 29 | 29 |
| الحفارات/الرافعات | 54/53 | 53/58 | 51/57 |
| خطوط الأنابيب والتدفق (كم) | 33,000< | 33,000< | 33,000< |
| الآبار المحفورة | 1103 | 886 | 768 |
| كمية النفط في الخزان عند بدء الإنتاج *(مليون برميل)*[1] | 68,456 | 68,370 | 67,394 |
| كمية الغاز في الخزان عند بدء الإنتاج (مليون برميل من المكافئ النفطي)[2] | 14,207 | 14,073 | 13,877 |
| كمية مكثفات الغاز في الخزان عند بدء الإنتاج *(*مليون برميل) | 4,381 | 4,428 | 4,448 |
| الكميات القابلة للاستخلاص (من النفط ومكثفات الغاز والغاز) (مليون برميل من المكافئ النفطي) | 21,520 | 21,181 | 20,760 |
| عامل الاستخلاص (النفط والغاز)[3] | 25 | 24 | 23 |
| الإنتاج الإجمالي (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا) | 1,128 | 1,078 | 1,107 |

ملاحظات:

[6] يملك الضامن 60 في المائة من إنتاج النفط من المربع 6

[7] يمتلك الضامن بصورة غير مباشرة نسبة 100 في المائة من إنتاج الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب من المربع 6.

[8] يملك الضامن 60 في المائة من إنتاج النفط من المربع 6

[9] يمتلك الضامن بصورة غير مباشرة نسبة 100 في المائة من إنتاج الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب من المربع 6.

تعكس كمية النفط في الخزان عند بدء الإنتاج قياسًا لكمية النفط التي يمكن استخراجها بطريقة موفرة من المكمن، وتشمل التقديرات الاستكشافية.

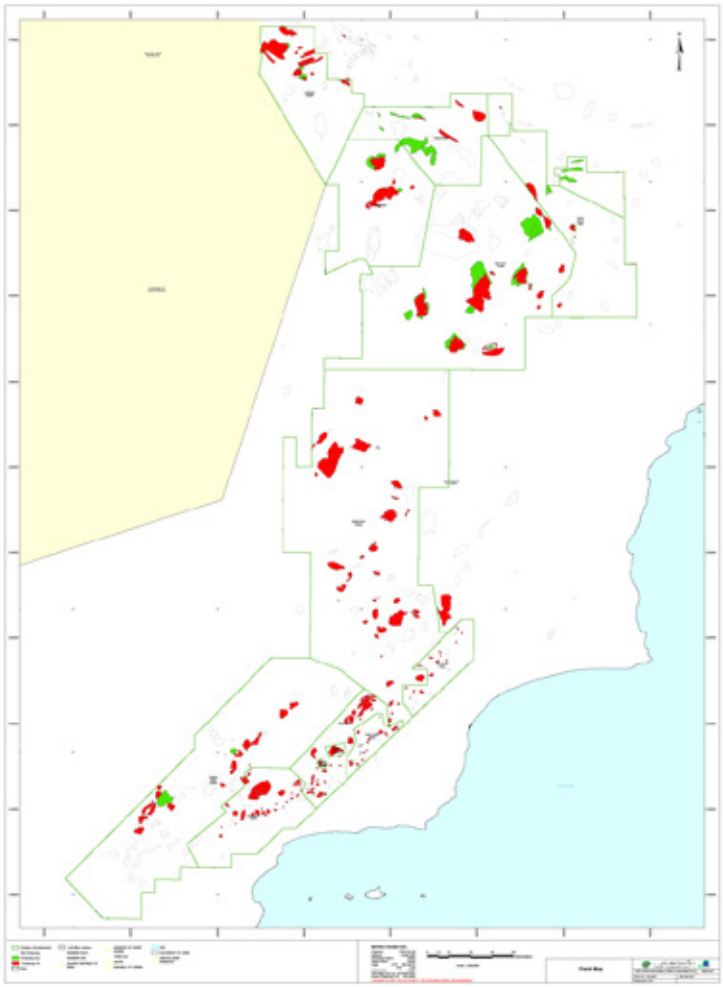
هي مقياس تقديري لإجمالي الغاز الموجود في المكمن، وتشمل التقديرات الاستكشافية.

يُعرَّف عامل الاستخلاص بأنه مجموع الإنتاج والكمية القابل للاستخلاص مقسومًا على كمية الهيدروكربونات الموجودة عند بدء الإنتاج.

**المربع 6**

يُعد المربع 6 أكبر عملية في قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان. وتمثل منطقة امتياز النفط امتياز النفط البري الرئيسي في سلطنة عمان وتغطي مساحة تبلغ حوالي 75,000 كيلومتر مربع، وتشمل جزءًا كبيرًا من حزام جبال عُمان وحوض الربع الخالي، بما في ذلك حوضي غابة وفهود الملحيين. ويمتد المربع عبر ثلاثة من أحواض إنتاج النفط والغاز في جنوب ووسط وغرب عُمان، بالإضافة إلى الحوض الأمامي الفرعي في شمال عُمان. أما امتياز الغاز، فهو يشمل المنطقة الجغرافية نفسها التي يشملها امتياز النفط، باستثناء المناطق التي تشملها المربعات 12 و61 و77.

وتوضح الخريطة التالية موقع المربع 6 وحقول النفط والغاز التابعة له:



كانت شركة تنمية نفط عُمان تشغِّل 227 حقلًا منتجًا للنفط، و38 حقلًا للغاز غير المصاحب، و29 محطة إنتاج، وحوالي 14,527 بئرًا نشطًا للنفط والغاز، وأكثر من 33,000 كيلومتر من خطوط الأنابيب وخطوط التدفق حتى 31 ديسمبر 2025، وتُجمع حقول النفط والغاز التابعة للشركة في هيكل قائم على الأصول وتُدار من خلال ثلاث مديريات للاستكشاف والإنتاج: مديرية نفط الشمال، ومديرية نفط

الجنوب، ومديرية الغاز. تنقسم هذه المديريات إلى 12 مجموعة: أربع منها تابعة لمديرية نفط الشمال، وخمس تابعة لمديرية نفط الجنوب، وثلاث تابعة لمديرية الغاز، وتُعرَّف المجموعات على أنها حِزم من الحقول والأصول المترابطة والواقعة بالقرب من بعضها البعض.

تغطي مديرية نفط الشمال الحقول التي يقع معظمها في وسط عُمان باتجاه الجانب الشمالي الغربي من البلاد، وتشمل مجموعات حقول يبال، وجبال-خُف، وفهود، وقرن علم، والخوير النفطية.

تغطي مديرية نفط الجنوب حقول النفط على طول الجانب الشرقي من الحوض الجنوبي لعُمان حيث توجد العديد من التراكمات المتفرقة التي تتكون أساسًا من الحجر الرملي، وتشمل مجموعات مرمول، ونمر، وبيربا الكبرى، وبهجة/ريما، بالإضافة إلى مجموعة مخصصة لتطوير تجمعات الهيدروكربونات الصغيرة والتابعة، والمعروفة باسم تطوير الحقول التابعة الموحدة.

وتشمل مديرية الغاز جميع حقول الغاز غير المصاحب في المربع 6، باستثناء المناطق التي تشملها المربعات 12 و61 و77. ولما كانت طبيعة النفط أثقل في مديرية نفط الجنوب، فإن معظم حقول ومحطات الغاز تقع في شمال ووسط عُمان، بيد أن ثمة بعض الاستثناءات لذلك؛ إذ تتشارك حقول الغاز غير المصاحب والغاز المصاحب في مرافق مشتركة، مثل مشروع رباب-هرويل المتكامل، وتيسير، وبدور. وتنقسم حقول الغاز غير المصاحب في مديرية الغاز إلى ثلاث مجموعات: سيح رول وسيح نهيدة وكوثر. يقع حقل سيح رول باتجاه الجزء الأوسط من عُمان، ويتكون حقل كوثر من حقول الغاز الواقعة في شمال غرب عُمان، ويغطي حقل سيح نهيدة حقول الغاز من وسط عُمان إلى جنوبها، بما في ذلك مشروع رباب-هرويل المتكامل.

**الاحتياطيات**

في 1 يناير 2026، بلغت احتياطيات المجموعة المؤكدة والمحتملة 1.54 مليار برميل من النفط، و246 مليون برميل مكافئ نفطي من مكثفات الغاز غير المصاحب، و9.2 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب، ليبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة 3.34 مليار برميل من المكافئ النفطي. وترد بيانات الاحتياطيات لسنوات 2026 و2025 و2024 في الجدول أدناه. وتنتهي اتفاقية امتياز النفط واتفاقية امتياز الغاز (بصيغتهما المعدلة بموجب اتفاقية تجديد امتياز الغاز وتعديله وإعادة صياغته لعام 2023) في عام 2044، أو في تاريخ لاحق تتفق عليه الأطراف. وفي إطار تأسيس المجموعة، حددت الحكومة الشروط المالية المطبقة على إيرادات المجموعة المتعلقة بالمربع 6، والتي تشمل مزيجًا من حقوق الامتياز والضرائب، ولما كانت هذه الشروط المالية تُدفع نقدًا وليس عينًا، فلا يتم إجراء أي تعديل على الاحتياطيات.

يعرض الجدول التالي تقديرات لحصة مشاركة المجموعة في احتياطيات المربع 6 المؤكدة والمحتملة بناءً على مدة الامتيازات اعتبارًا من التواريخ المحددة.

| | النفط | مكثفات الغاز غير المصاحب | الغاز غير المصاحب | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| | *(برميل)* | *(مليون برميل من المكافئ النفطي)* | *(تريليون قدم مكعب)*[2] | *(مليار برميل من المكافئ النفطي)*[3] |
| **حصة مشاركة الضامن**[1] | | | | |
| الاحتياطيات في 1 يناير 2026 ..... | 1.54 | 246 | 9.2 | 3.34 |
| الاحتياطيات في 1 يناير 2025 ..... | 1.56 | 243 | 9.7 | 3.44 |
| الاحتياطيات في 1 يناير 2024 ..... | 1.58 | 220 | 9.6 | 3.42 |

ملاحظات:

قد تختلف تقديرات حصة مشاركة الضامن في احتياطيات المربع 6 المؤكدة والمحتملة عن تقديرات إجمالي احتياطيات المربع 6 المؤكدة

والمحتملة بسبب الاختلافات في تواريخ حساب كل مجموعة من التقديرات لفترةٍ ما بسبب إعادة تخصيص الاحتياطيات، من بين عوامل أخرى.

معدل التحويل: 5.924 قدم مكعب قياسي = 1 برميل مكافئ نفطي للغاز.

تدير المجموعة احتياطيات وموارد المربع 6 لتحسين الإنتاج وتعظيم القيمة على المدى الطويل، وقد اعتادت شركة تنمية نفط عُمان على تعويض الاحتياطيات ذاتيًا بإجراء مراجعات لتقديرات الاحتياطيات في الحقول القائمة وبتحديد حقول جديدة من خلال ترسيم الحدود والاستكشاف. وتجدر الإشارة إلى بين عامي 2015 و2025، كانت نسبة تعويض الاحتياطي من الفئة المؤكدة والمحتملة لشركة تنمية نفط عمان تُقدر بـ 92٪ للنفط و37٪ للغاز ومكثفات (الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب)، ويرجع التفاوت في معدل تعويض الاحتياطيات من الفئة المؤكدة والمحتملة بين الغاز غير المصاحب ومكثفاته مقارنةً بالنفط إلى قرار الحكومة باستقطاع عدد من المساحات من منطقة الغاز غير المصاحب في المربع 6، وذلك بهدف تسريع أنشطة الاستكشاف. ويعرض الجدول التالي نسبة تعويض احتياطات النفط المؤكدة والمحتملة لشركة تنمية نفط عُمان من عام 2015 إلى عام 2025.

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة تعويض الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة | **132%** | **86%** | **49%** | **117%** | **114%** | **91%** | **75%** | **77%** | **89%** | **89%** | **89%** |

تُحسب احتياطيات المجموعة في نهاية كل عام بناءً على نتائج عملية المراجعة السنوية للموارد النفطية التي تُجريها شركة تنمية نفط عُمان نيابةً عن المجموعة وبما يتماشى مع الشروط المالية التي تحددها المجموعة. والمراجعة السنوية للموارد النفطية هي عبارة عن مراجعة سنوية لجميع موارد شركة تنمية نفط عمان يجريها قادة مجموعات الأصول ومديرو مهندسي البترول ورؤساء إدارات هندسة البترول الرئيسية، وخلال هذه العملية، يُعاد تقييم الاحتياطيات المطوّرة لجميع الآبار المنتِجة من خلال إجراء تحليل منحنى التراجع للنفط، وتحليل الاتزان المادي، وتحليل الضغط بالنسبة لمعامل الانضغاطية (p/z) للغاز، أو من خلال النمذجة الديناميكية، في حين يُعاد تقييم حالة المشروعات غير المطوّرة استنادًا إلى أحدث خطة أعمال. وتصنّف الكميات إما باعتبارها احتياطيات غير مطوّرة أو موارد محتملة، بما يتوافق مع إرشادات التصنيف.

وتتوافق تقديرات احتياطيات المجموعة المؤكدة مع تعريفات هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لاحتياطيات النفط والغاز، وتتوافق تقديرات احتياطيات المجموعة المؤكدة والمحتملة مع تعريفات وإرشادات نظام إدارة موارد البترول التابع لجمعية مهندسي البترول. وتقدِّر المجموعة احتياطاتها وموارِدها التجارية استنادًا إلى المعلومات التي جمعتها شركة تنمية نفط عُمان (المشغل المعيّن المربع 6). ولتقدير احتياطيات المجموعة أو تحديث تقديراتها، يضطلع موظفو قطاع الاستكشاف والإنتاج في شركة تنمية نفط عُمان المسؤولون عن حساب الاحتياطيات بإجراء تحليلات فنية تُراجع داخليًا عبر مستويات أعلى تدريجيًا من الإدارة حتى الانتهاء منها في نهاية العام، في حين تكلف المجموعة شخصًا مؤهلًا تأهيلًا مناسبًا بإجراء مراجعته الداخلية.

وفيما يخص احتياطيات المجموعة المؤكدة والمحتملة، يُحدد سعر مزيج الصادرات العُمانية عند 60 دولارًا أمريكيًا للبرميل لعام 2025، مع افتراض زيادة سنوية بنسبة 3% للفترة المتبقية من عمر امتياز النفط (أي حتى عام 2044)، أما عن الاحتياطيات المؤكدة، فيظل سعر مزيج الصادرات العُمانية ثابتًا عند 71.14 دولارًا أمريكيًا للبرميل وفقًا لإرشادات هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. ويُحدد سعر الغاز غير المصاحب من عام 2026 إلى عام 2030 في اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب لعام 2026 المُبرمة بين إي دي او للغاز ش.ش.و. وشركة الغاز المتكاملة، ويخضع السعر بعد ذلك للمراجعة وتقدره المجموعة على أساس دورة مدتها خمس سنوات.

وقد استعانت المجموعة بشركة استشارات بترولية مستقلة -وهي شركة سبرول ش.ش.م- لإجراء تدقيق مستقل لاحتياطيات المجموعة اعتبارًا من 1 يناير 2026، وترد نسخة من تقرير الاحتياطيات المعدّ من طرف ثالث، الذي يوضح إجراءاته واستنتاجاته وافتراضاته، في الملحق (ج) من النشرة الأساسية. ويستوفي الموظفون الفنيون المسؤولون عن إعداد تقرير الاحتياطيات المعدّ من طرف ثالث المتطلبات المتعلقة بالمؤهلات والاستقلالية والموضوعية والسرية المنصوص عليها من طرف جمعية مهندسي البترول. وشركة سبرول ش.ش.م هي شركة استشارات مستقلة ولا تمتلك أي حصة في ممتلكات الضامن ولا يوظفها الضامن نظير أتعاب مشروطة.

### الإنتاج

خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026، بلغ إنتاج النفط من المربع 6 نحو 706,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا[10]، بما يتماشى مع مستوى إنتاج النفط المسجل على مدار عام 2025 بأكمله. وخلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026، بلغ متوسط إنتاج الغاز غير المصاحب نحو 351,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج مكثفات الغاز غير المصاحب نحو 70,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا[11].

ويعرض الجدول التالي إجمالي إنتاج المربع 6 وحصة مشاركة المجموعة فيه في الفترات المشار إليها:

| | للفترة/السنة المنتهية في | | |
|---|---|---|---|
| | 30 يونيو 2026 | 31 ديسمبر 2025 | 31 ديسمبر 2024 |
| **المربع 6** | | | |
| النفط *(ألف برميل/يوم)* ..... | 706 | 706 | 680 |
| مكثفات الغاز غير المصاحب (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا) | 70 | 76 | 84 |
| الغاز غير المصاحب (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا) ..... | 351 | 346 | 354 |
| الإجمالي (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا)..... | **1,127** | **1,128** | **1,117** |
| **حصة مشاركة المجموعة** | | | |
| النفط *(ألف برميل/يوم)* ..... | 424 | 423 | 408 |
| مكثفات الغاز غير المصاحب (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا) | 70 | 76 | 84 |
| الغاز غير المصاحب (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا) ..... | 351 | 346 | 354 |
| الإجمالي (ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا)..... | **845** | **845** | **846** |

### إدارة المكامن واستراتيجية الإنتاج

***النفط***

تدير شركة تنمية نفط عُمان بفعالية احتياطيات المربع 6 وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان ولأفضل الممارسات في القطاع، لتحسين الإنتاج وتحقيق أقصى قيمة على المدى الطويل، ونظرًا لحجم حقولها وعددها، إلى جانب طاقتها الاحتياطية، تحقق شركة تنمية نفط عمان مستوى الإنتاج المستهدف من خلال استغلال مكامن جديدة عند الحاجة وتعزيز محفظة الأصول. يتسم هذا النهج بكفاءة أعلى في استخدام رأس المال، ويؤدي إلى استقرار الإنتاج وتحقيق معدلات استخلاص نهائية أعلى للنفط. وتؤدي شركة تنمية نفط عمان تنمية نفط عُمان دور المنتج المرن للنفط في سلطنة عُمان، بما يتيح استيعاب التغيرات غير المخطط لها في إنتاج الأطراف الأخرى. وقد حفرت شركة تنمية نفط عمان 1.103 بئرًا جديدًا في وقت توقف العمليات بنسبة 7.1 في المائة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بـ 886 بئرًا في وقت توقف العمليات بنسبة 7.1 في المائة في عام 2024.

وتوظف شركة تنمية نفط عمان مجموعة من التقنيات لدعم استخلاص الاحتياطيات. وينقسم استخلاص النفط إلى مرحلة أولية ومرحلة ثانوية ومرحلة ثالثة. يقتصر استخلاص النفط الأولي على الهيدروكربونات التي ترتفع بصورة طبيعية إلى السطح أو تلك التي تستخدم أجهزة الرفع الاصطناعي. ويستخدم الاستخلاص الثانوي حَقن الماء والغاز لإزاحة النفط ودفعه إلى السطح. ويُشار أيضًا إلى استخلاص النفط الثلاثي باسم الاستخلاص المعزَّز للنفط، وهو عملية تتيح للمشغِّلين استخلاص النفط من مكامن لم تعد الطرق التقليدية -مثل الغمر بالماء- فعالة فيها. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2024، كان ما يقرب من 97 في المائة من احتياطيات النفط في المربع 6 ذات عامل استخلاص أقل من 20 في المائة. ويُعد نجاح شركة تنمية نفط عمان في مجال الاستخلاص المعزَّز للنفط أمرًا مهمًا لتحقيق إنتاجها الحالي والمستقبلي. أما في عام 2024، فقد كان 36 في المائة من إنتاج المربع 6 من النفط معزوًا إلى الاستخلاص الأولي، و50 في المائة إلى الاستخلاص الثانوي، و14 في المائة إلى الاستخلاص المعزَّز للنفط. وتتوقع المجموعة بحلول عام 2031 أن يكون 24 في المائة من إنتاج

[10] تملك المجموعة 60 في المائة من إنتاج النفط من المربع ا 6

[11] تمتلك المجموعة نسبة 100 في المائة من إنتاج الغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز غير المصاحب من المربع 6.

شركة تنمية نفط عُمان من النفط معزوًا إلى الاستخلاص الأولي، و51 في المائة إلى الاستخلاص الثانوي، و26 في المائة إلى الاستخلاص المعزَّز للنفط.

*الاستخلاص المعزَّز للنفط*

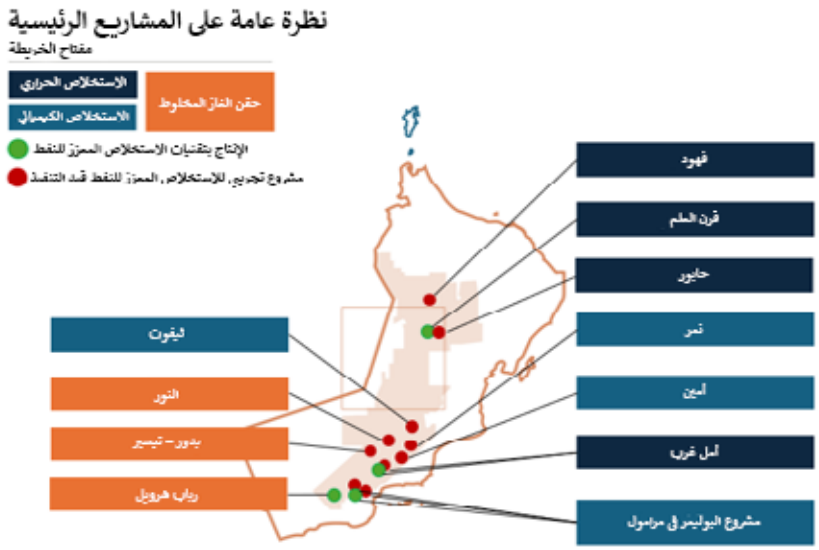
للاستخلاص المعزَّز للنفط ثلاث طرق رئيسية هي حقن الغاز القابل للامتزاج، والحقن الحراري، والحقن الكيميائي، وتُعد شركة تنمية نفط عُمان واحدة من شركات النفط القليلة في العالم التي تستخدم جميع الطرق الثلاث على نطاق واسع.

والشكل الأكثر شيوعًا للاستخلاص المعزَّز للنفط هو حقن الغاز القابل للامتزاج، والذي يتكوّن من حقن غاز أو خليط من الغازات التي تختلط (أو تصبح قابلة للامتزاج) مع النفط في المكمن، وهذا من شأنه الحفاظ على ضغط المكمن وتحسين إزاحة النفط. وتشمل الغازات التي تُحقن عادةً ثاني أكسيد الكربون والغاز الطبيعي والنيتروجين. وستخدم شركة تنمية نفط عمان حقن الغاز القابل للامتزاج في منطقة بيريا الكبرى، التي تشمل مشروع رباب-هرويل المتكامل الجاري.

ويتضمن الحقن الحراري استخدام طرق مختلفة لتسخين النفط لتقليل لزوجته أو تبخيره لتقليل نسبة حركته. وستخدم شركة تنمية نفط عمان الحقن الحراري في اثنين من مشاريعها، هما مشروع قرن علم، الذي كان أول مشروع يستخدم تقنية الصرف بالجاذبية للنفط والغاز باستخدام دعم حراري في الصخور الكربونية المتشققة عندما بدأ عملياته في عام 2010، ومشروع أمل غرب الذي يستخدم تقنية الدفع باستخدام البخار وأمل شرق الذي يستخدم تقنية الحقن الدوري بالبخار، ويوفر مصنع مرآة للطاقة الشمسية التابع للشركة البخار المطلوب لمشروع أمل غرب.

يتضمن الحقن الكيميائي حقن مواد كيميائية في الخزانات لتحسين حركة النفط وتقليل التوتر السطحي، مما يسمح للمشغِّلين باستخلاص المزيد من النفط من المكامن، فعلى سبيل المثال، تحقن شركة تنمية نفط عمان البوليمر في المياه في مرمول، مما يسّهل إزاحة النفط نحو آبار الإنتاج.

وتضطلع شركة تنمية نفط عمان -في تاريخ هذه النشرة الأساسية- بتشغيل أو تطوير 18 مشروعًا ودراسة تجريبية وفكرة في مجال الاستخلاص المعزَّز للنفط، من بينها تطوير مشاريع حقول الاستخلاص المعزَّز للنفط الرئيسية المعروفة باسم مشروع الغمر بالبوليمر في مرمول، وقرن علم، وأمل غرب، ورباب-هرويل. وتوضح الخريطة التالية موقع بعض مشاريع الاستخلاص المعزَّز للنفط الرئيسية التابعة للشركة. ولمشاريع المعلّمة باللون الأخضر هي مشاريع قيد التشغيل في تاريخ هذه النشرة الأساسية، والمشاريع المعلّمة باللون الأحمر هي مشاريع تجريبية قيد التطوير.




*الجودة*

تتولى وزارة الطاقة والمعادن خلط جميع كميات النفط المُنتجة في سلطنة عُمان وبيعها في شكل مزيج الصادرات العُمانية، وتُقاس جودة هذا المزيج في المقام الأول على أساس كثافته -التي تُقاس بدورها استنادًا إلى الوزن النوعي طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي- ومحتواه

من الكبريت. وهو يمثل المقياس العكسي لكثافة الهيدروكربونات السائلة مقارنةً بالماء؛ فكلما خف وزن السوائل الهيدروكربونية ارتفع الوزن النوعي طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي. ويُستخدم الوزن النوعي طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي لتصنيف النفط حسب الوزن (أي خفيف ومتوسط وثقيل)، وهو عامل مهم في تحديد القيمة السوقية؛ فالنفط ذو الوزن النوعي الأعلى طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي أكثر قيمة لأنه يسمح للمصافي بإنتاج نسبة أكبر من المنتجات ذات الهامش الربحي العالي من النفط، مثل البنزين ووقود الديزل، مقارنةً بالنفط ذي الوزن النوعي الأقل طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي. ويؤثر محتوى الكبريت أيضًا على قيمة النفط؛ فلما كان من اللازم إزالة الكبريت قبل تكرير النفط إلى منتجات أخرى، فإن النفط الذي يحتوي على نسبة أقل من الكبريت له قيمة أعلى. وقد سجّل مزيج الصادرات العُمانية وزنًا نوعيًا طبقًا لمقاييس معهد البترول الأمريكي يبلغ 34.2 وبلغ محتوى الكبريت 1.2 في المائة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024.

***الغاز***

تركز استراتيجية إدارة الغاز وإنتاجه التي تعتمدها المجموعة على تعظيم كميات الغاز القابلة للاستخلاص بطريقة مُوفرة بتسخير أفضل الأساليب والتقنيات المتاحة، وتعتمد استراتيجيتها الأساسية على خفض الضغط بمعدلات معتدلة، مع عدم وجود دعم من خزان المياه الجوفية وقلة إنتاج المياه المتوقع. كما تستخدم حقول الغاز تقنيات متقدمة على نطاق واسع (مثل الآبار الأفقية ومتعددة الجوانب وذات الامتدادات القصوى، والتكسير متعدد المراحل والحفر تحت مستوى التوازن باستخدام الأنابيب الملتفة)، مع التخطيط لمشاريع الضغط لتمديد فترات الإنتاج المستقرة للحقول. ونظرًا لتباين أنماط الطلب -مع ارتفاع الاستهلاك في الصيف وانخفاض الإنتاج في الشتاء- ثمة فرصة كبيرة لتحسين القيمة؛ إذ تتيح القدرة الاحتياطية الناتجة من انخفاض الطلب في الشتاء للشركة تحسين القيمة من خلال موازنة الإنتاج بين الحقول الناضجة نسبيًا التي تحتوي على كمية أكبر من السوائل عالية القيمة والحقول الأحدث ذات الإنتاج الثابت المتبقي لفترة أطول ولكنها تحتوي على كمية أقل من السوائل. ويسمح نمط الاستهلاك كذلك بالتخطيط الفعال للصيانة بهدف تحسين القدرة على المدى الطويل.

وتُستخدم عمليات حقن الغاز لدعم تطوير حقول النفط في المربع 6. يوفر هذا الغاز وقودًا لتوليد الطاقة، ومعالجة النفط والغاز (الضغط، والتسخين، والتغطية، وتطهير الشعلة) وتوليد البخار، كما يُستخدم في الحقن للحفاظ على الضغط في عمليات الصرف بالجاذبية للنفط والغاز أو لتعزيز تقنية الاستخلاص المعزَّز للنفط باستخدام طريقة الدفع بالغاز القابل للامتزاج.

**الاستكشاف والتطوير**

تضطلع مديرية الاستكشاف في شركة تنمية نفط عُمان بتنفيذ أنشطة الاستكشاف، وتهدف إلى استكشاف وتطوير احتياطيات النفط والغاز ذات الجدوى التجارية بأمان وكفاءة في المربع 6. وتهدف المديرية إلى دعم تحقيق القيمة على المدى القريب -من خلال تسريع تطوير الفرص ذات القيمة العالية على سبيل المثال- وتحقيق استدامة الإنتاج على المدى البعيد للشركة وأصحاب الشأن. وتسخِّر شركة تنمية نفط عمان أحدث تقنيات الحصول على البيانات ومعالجتها وتحليلها، مثل تقنية الإنتاجية فوق العالية (**UHP**) والمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد واسع السمت (**3D WAZ**)، لتعزيز محفظة النفط والغاز في المربع 6 وتنويعها باستمرار، حيث يتيح هذا التنوع مرونةً تدعم الإنجاز على المدى القصير والنمو المستدام على المدى الطويل.

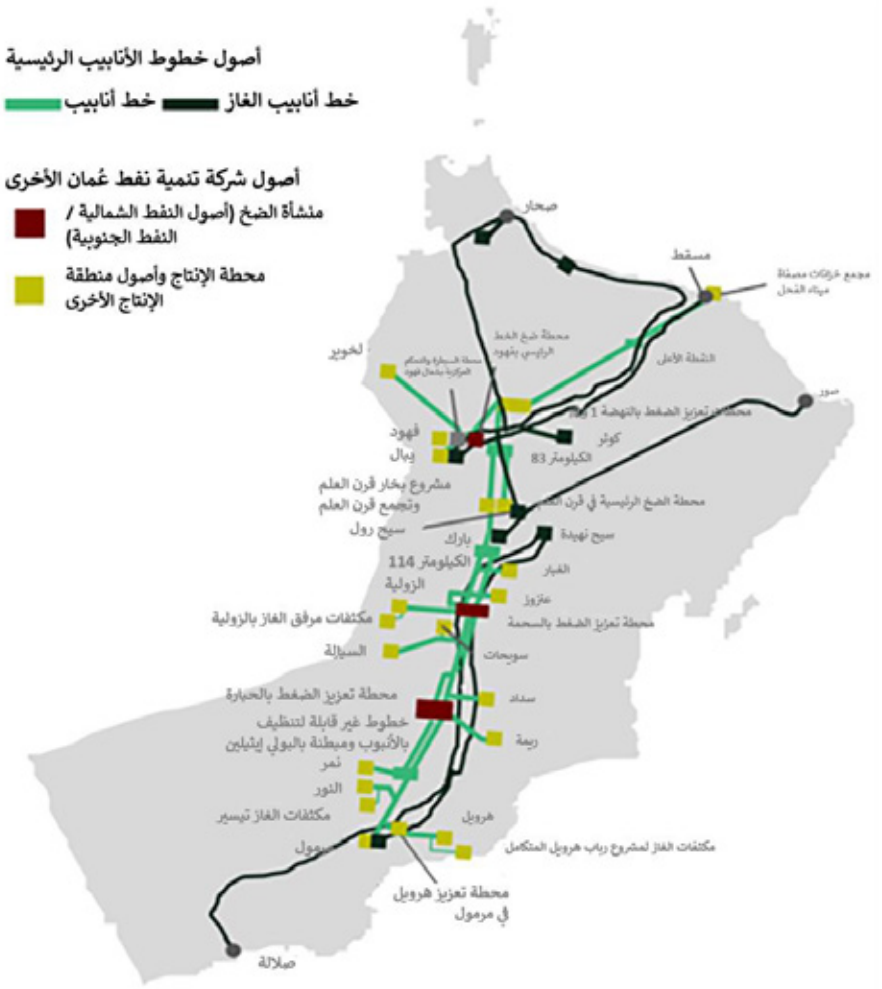
وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، سُجِّل ما مجموعه 110 مليون برميل من النفط و1.08 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب كموارد تجارية محتملة. وفي عام 2024، سُجِّل 135 مليون برميل من النفط و0.73 تريليون قدم مكعبة من الغاز غير المصاحب. وبلغت تكلفة الاكتشاف الإجمالية لكل وحدة 1.3 دولار أمريكي لكل برميل من المكافئ النفطي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بـ 1.83 دولار أمريكي في عام 2024.

**البنية الأساسية**

***النفط***

ترتبط حقول النفط في المربع 6 بشبكة كبيرة من خطوط الأنابيب ومحطات التقوية ومرافق القياس التي تمكّنها من إرسال النفط المُنتج إلى الميناء الرئيسي لتصدير النفط في عُمان في ميناء الفحل لمعالجته وتثبيته وشحنه. وتمتلك المجموعة جميع شبكة البنية الأساسية للنفط في عُمان وتضطلع شركة تنمية نفط عُمان بتشغيلها، وتتألف هذه الشبكة من نظام خط أنابيب النفط الرئيسي ومحطات التقوية وأنظمة القياس، وينقل نظام خط أنابيب النفط الرئيسي جميع النفط المُنتج في البر الرئيسي لعُمان -بما في ذلك الكميات التي تنتجها شركات إنتاج أخرى- إلى المحطة الساحلية في ميناء الفحل، ويتكون هذا النظام من أكثر من 1.800 كيلومتر من خطوط الأنابيب التي

تتراوح أقطارها من ست بوصات إلى 42 بوصة وتبلغ سعة النقل القصوى 1.4 مليون برميل يوميًا. وتُشغّل شركة تنمية نفط عُمان ست محطات رئيسية لضخ النفط على طول خط أنابيب النفط الرئيسي. وتخطط لمواصلة الاستثمار في خط أنابيب النفط الرئيسي للحفاظ على سلامة شبكة خطوط أنابيب النفط. وقد نقل خط أنابيب النفط الرئيسي متوسط 1.2 مليون برميل من النفط يوميًا في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتوضح الخريطة التالية شبكة خط النفط الرئيسي والبنية الأساسية لخطوط الأنابيب، بالإضافة إلى أصول أخرى تابعة للشركة.




واعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، كانت شركة تنمية نفط عمان تنقل النفط لصالح 12 جهة أخرى في سلطنة عمان، وفقًا لشروط وأحكام خدمات النقل التي تحددها شركة تنمية نفط عمان، والتي تنص -من بين أمور أخرى- على أن شركة تنمية نفط عمان لن تتحمل أي مسؤولية ناشئة عن أدائها بموجب اتفاقية (COHTA)، باستثناء حالات سوء السلوك المتعمد أو الإهمال الجسيم. وتمتلك عُمان مرافق تخزين نفط في ميناء الفحل بسعة 4.5 مليون برميل ومرسيين عائمين فرديين للتصدير، يستقبلان حوالي 320 ناقلة نفط سنويًا.

***الغاز***

بعد تاريخ نقل عمليات الغاز، تمتلك إي دي او للغاز ش.ش.و. وتشغّل شركة تنمية نفط عُمان خمسة منشآت لمعالجة الغاز في عُمان، تشكّل الغالبية العظمى من منشآت معالجة الغاز الرئيسية في البلاد. وقد بلغ إجمالي حجم الإنتاج في كل من 31 ديسمبر 2025، و 2024، و 2023 نحو 381,000، و 397,000، و 406,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا على التوالي.

ويوضح الجدول التالي التفاصيل الرئيسية المتعلقة بمنشآت معالجة الغاز الرئيسية الخمسة التابعة لإي دي او للغاز ش.ش.و. .

| | طاقة المعالجة | | تصدير الغاز غير المصاحب | | | تصدير مكثفات الغاز غير المصاحب | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الغاز غير المصاحب | مكثفات الغاز غير المصاحبة | 31 ديسمبر 2025 | 31 ديسمبر 2024 | 31 ديسمبر 2023 | 31 ديسمبر 2025 | 31 ديسمبر 2024 | 31 ديسمبر 2023 |
| | *(مليون متر مكعب قياسي/يوم)* | *(ألف برميل/يوم)* | *(مليون متر مكعب قياسي/يوم)* | | | *(ألف برميل/يوم)* | | |
| محطة المعالجة المركزية ..... | 45 | 126 | 21.22 | 20.5 | 22.82 | 19.81 | 22.05 | 24 |
| محطة الغاز الحكومي..... | 23 | 8.01 | 6.98 | 7.36 | 6.65 | 9.72 | 8.01 | 6.97 |
| محطة غاز سيح نهيدة ..... | 25 | 28 | 12.67 | 13.72 | 14.1 | 17.03 | 17.54 | 25.97 |
| محطة غاز كوثر ..... | 20 | 69 | 1.16 | 61.1 | 1.49 | 5.26 | 5.44 | 6.09 |
| مشروع رباب هرويل المتكامل ..... | 22.6 | 61 | 13.05 | 13.58 | 13.27 | 25.13 | 30.6 | 35.44 |

***أصول الطاقة***

بالإضافة إلى أصول النفط والغاز، تمتلك المجموعة شبكة كبيرة ومتكاملة من أصول توليد الطاقة في جميع أنحاء منطقة امتياز المربع 6، وتضطلع شركة تنمية نفط عُمان بتشغيلها، وتضم هذه الشبكة 29 وحدة توليد موزّعة على 15 محطة لتوليد الطاقة، وتستخدم مزيجًا من توربينات الغاز ذات الدورة المفتوحة، وتوربينات الغاز ذات الدورة المركّبة، وتقنيات التوليد المشترك، بإجمالي قدرة مركّبة تبلغ نحو 1.8 غيجاوات. وتُسرّع شركة تنمية نفط عُمان نشر مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق هدفها المتمثل في تلبية 30 في المائة من الطلب على الأحمال من مصادر الطاقة المتجددة بحلول نهاية عام 2026، بما يعادل نحو 400 ميغاوات. ويشمل النظام مشروع أمين للإنتاج المستقل للطاقة الشمسية بقدرة تقارب 100 ميغاوات، مع خطط لإضافة محطة أخرى للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 100 ميغاوات في سيح نهيدة، ومزرعتي رياح بقدرة 100 ميغاوات لكل منهما في أمين ونمر، ومن المتوقع أن تدخل هذه المشروعات حيز التشغيل بحلول نهاية عام 2026. كما تدير شركة تنمية نفط عمان شبكة واسعة في مجال نقل الطاقة تتألف من حوالي 4.400 كيلومتر من خطوط نقل علوية بجهد 132 كيلو فولت، مدعومة بأكثر من محطة فرعية بجهد 33/132 كيلو فولت وأربع نقاط ربط مع الشبكة المملوكة للشركة العُمانية لنقل الكهرباء.

وعلى مستوى التوزيع، تدير شركة تنمية نفط عمان نحو 33,000 كيلومتر من خطوط النقل العلوية بجهد 33 كيلو فولت، لتزويد منشآت النفط والغاز بالطاقة في مواقع متباعدة جغرافيًا. ويخضع النظام للمراقبة والتحكم المركزيين من خلال مركز التحكم في نظام الطاقة في يبال، الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما يكفل تحقيق الأمان والموثوقية في تشغيل النظام. وترتبط شبكة شركة تنمية نفط عمان ارتباطًا كاملًا بشبكة نظام الربط الرئيسي العُماني بجهد 400 كيلو فولت في ثلاثة مواقع، من خلال محطات الشبكة الرئيسية في كلٍ من نهيدة وباريك وسويحات، التي اكتمل إنشاؤها خلال عام 2021. ويشكّل هذا الربط دعامةً رئيسية قوية للشبكة، مما يعزز موثوقيتها، ويتيح استيراد الطاقة الكهربائية، ويدعم دمج مصادر الطاقة المتجددة، ويُسهم في خفض الانبعاثات في ظل تحسين كفاءة النظام. وتواصل شركة تنمية نفط عمان تعظيم الاستفادة من استيراد الطاقة الكهربائية ذات الكفاءة من الشبكة الوطنية من خلال استغلال نقاط الربط المذكورة، ما يسهم في تحسين الكفاءة الإجمالية للنظام ودعم أهدافها في خفض الانبعاثات الكربونية.

توضح الخريطة التالية البصمة الجغرافية لشبكة أصول الطاقة التابعة لشركة تنمية نفط عمان في عُمان.




تشمل استراتيجية المجموعة للتحول في مجال الطاقة هدفًا يتمثل في تجاوز 400 ميغاوات من قدرة توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول نهاية عام 2026، وبالتالي الحد من استخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة. وتوفر شركة تنمية نفط عُمان حاليًا 3.4 مليار قدم مكعبة من الغاز سنويًا، وتسهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من 225,000 طن سنويًا، كما أنها تواصل استكشاف مصادر الطاقة البديلة وتقييمها، بما في ذلك تخزين البطاريات والبخار من الموارد المتجددة، إلى جانب خطط لتجربة تقنيات تخزين الطاقة لتوظيفها في أصولها. وتتماشى هذه الجهود مع هدف المجموعة لتقليل اعتماد عُمان على الوقود الأحفوري ودفع عجلة التنويع الاقتصادي من خلال حلول الطاقة المستدامة.

**شركة تنمية نفط عُمان للخدمات ذ.م.م**

تأسست شركة تنمية نفط عُمان للخدمات ذ.م.م. كشركة تابعة لشركة تنمية نفط عُمان في عام 2021 بهدف تسويق قدرات شركة تنمية نفط عُمان الفنية وقدرتها التنافسية في مجالات تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- الاستخلاص المعزَّز للنفط، والحلول الجيولوجية، والتقنيات المبتكرة، وتزاول شركة تنمية نفط عُمان للخدمات أعمالها محليًا وإقليميًا ودوليًا، وتركز على استكمال القدرات في سوق النفط والغاز العُماني وسد الفجوات فيها مع تسريع نقل التكنولوجيا والتحول إلى الطاقات الجديدة، وترمي أيضًا إلى تعظيم القيمة المضافة لكلٍ من شركة تنمية نفط عُمان وسلطنة عُمان مع دعم تطوير اقتصاد قائم على المعرفة في البلاد. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تقدم شركة تنمية نفط عُمان للخدمات خدمات تقليدية ومتخصصة.

وتسعى شركة تنمية نفط عُمان للخدمات إلى اقتناص فرص تجارية في ثماني فئات من الخدمات مصنفَّة في ثلاث فئات رئيسية: الخدمات، والاستشارات، والمنتجات. تشمل الخدمات التعلم في مجال الاستكشاف والإنتاج، والحلول الجيولوجية للاستكشاف (مثل الحصول على البيانات الزلزالية ومعالجتها وتفسيرها، والاستشعار عن بُعد والحلول الجيولوجية)، والتعلم والتطوير، وخدمات الصحة والسلامة والبيئة والخدمات اللوجستية. وتشمل الاستشارات خدمات استشارات تخطيط تطوير الحقول (مثل مراجعات وضمانات الحقول/المشاريع، والتدقيق الفني ودراسات الجدوى)، وخدمات الاستشارات الأولية، وخدمات استشارات إدارة المشاريع، وخدمات استشارات القيمة المحلية المضافة، وتشمل المنتجات احتضان التقنيات المبتكرة وتطويرها والاستثمار فيها.

**المبيعات والتسويق**

***النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب)***

يُدمج إنتاج النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب) من المربع 6 مع إنتاج المربعات الأخرى ضمن خط أنابيب النفط الرئيسي ويُباع بالسعر نفسه، ويُعرف هذا التدفق المخلوط باسم مزيج الصادرات العُمانية ويُتاح تحميله من محطة ميناء الفحل. وتبيع المجموعة حصتها من المزيج الناجم عن إنتاج المربع 6 إلى وزارة الطاقة والمعادن أو إلى العملاء الذين تحددهم الوزارة، بما في ذلك شركات النفط الدولية والوطنية والمصافي وشركات تجارة النفط. وعادةً ما تكون مدة العقود المُبرمة بين وزارة الطاقة والمعادن والعملاء النهائيين 12 شهرًا ويتم التفاوض عليها في الربع الثاني من كل سنة ميلادية. ويسدد العملاء الدوليون قيمة المشتريات للمجموعة ويتولون تصدير مزيج الصادرات العُمانية، بينما تُباع المبيعات المحلية مباشرةً إلى شركة أوكيو للمصافي. ويرتبط السعر المدفوع للبرميل الواحد من مزيج الصادرات العُمانية بسعر مزيج الصادرات العُمانية الذي تعلنه وزارة الطاقة والمعادن لشهر التحميل المحدد.

**الغاز غير المصاحب**

تُعد إي دي او للغاز ش.ش.و. أكبر مورِّد من بين المورِّدين الرئيسيين الثلاثة لسوق الغاز المحلي المتنامي في سلطنة عُمان الذي يشمل مصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال. وفي عام 2025، أبرمت إي دي او للغاز ش.ش.و. وشركة الغاز المتكاملة اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب لعام 2026، التي دخلت حيز النفاذ في 1 يناير 2026، لتحل محل **اتفاقية تجديد وتعديل وإعادة صياغة بيع الغاز غير المصاحب لعام 2023**، وستظل سارية حتى انتهاء امتياز الغاز. وبموجب اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب لعام 2026، تلتزم إي دي او للغاز ش.ش.و. بتوريد الغاز غير المصاحب من المربع 6 إلى شركة الغاز المتكاملة، بينما تلتزم الأخيرة بشراء الكميات المتفق عليها وفق مبدأ "استلام الكمية المحددة أو دفع مقابلها في كل الأحوال" (Take-or-Pay).

وتشتري شركة الغاز المتكاملة حاليًا جميع كميات الغاز المصاحب وغير المصاحب المتاحة للبيع من المربع 6 ومنتجي الغاز الآخرين في سلطنة عُمان، وتنقلها عبر شبكة الغاز التي تديرها شركة أوكيو لشبكات الغاز، وتبيعها للمستخدمين النهائيين بموجب الترتيبات التعاقدية القائمة، ويتألف هؤلاء المستخدمون النهائيون من مجموعة من المشغّلين الآخرين، ومحطات توليد الطاقة المحلية، والصناعات المحلية، ومُصدِّري الغاز الطبيعي المسال. وتدفع شركة الغاز المتكاملة إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. سعرًا ثابتًا مقابل الغاز غير المصاحب من المربع 6، مع زيادة سنوية في السعر، على أن يخضع هذا السعر للمراجعة كل خمس سنوات على النحو المنصوص عليه في اتفاقية بيع الغاز غير المصاحب لعام 2026.

**المنافسة**

تتسم أنشطة الاستكشاف والإنتاج في قطاع النفط والغاز بالتنافسية الشديدة، ويتحدد مستوى التنافس بعدة عوامل رئيسية تشمل السعر والكمية وجودة النفط المنتج. وتتنافس المجموعة في سوق بيع النفط خارج عُمان مع منافسين رئيسين، وهم الشركات الوطنية والدولية، والكثير منها لديه احتياطيات نفطية ضخمة وموارد مالية كبيرة، بالإضافة إلى شركات النفط والغاز التي قد تمتلك إمكانيات تقنية وفنية و/أو مالية أكثر وأكبر مقارنةً بالمجموعة. كما تواجه المجموعة منافسة مع طرق أخرى لإنتاج النفط، ولاسيما النفط الصخري، إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى.

**البحث والتطوير**

تركز شركة تنمية نفط عُمان مبادراتها التكنولوجية على قطاع الاستكشاف والإنتاج والاستدامة؛ إذ توجه مسار تطوير تكنولوجيا قطاع الاستكشاف والإنتاج في المقام الأول إلى تحسين طرق اكتشاف احتياطيات جديدة من الهيدروكربونات، وتحسين استخلاص النفط، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف التحميل. أما تطوير تكنولوجيا الاستدامة، فيهدف إلى معالجة تحديات الطلب العالمي على الطاقة، وتوسيع الاستخدامات غير الوقودية للنفط، والحفاظ على انخفاض كثافة الكربون في النفط، وتطوير النقل المستدام، وتقديم حلول فعالة منخفضة الكثافة الكربونية استجابةً لمخاوف تغير المناخ.

ويركز تطوير التكنولوجيا في شركة تنمية نفط عمان على القيمة المتحققة وليس على عدد أو نطاق المنتجات المُطورة من مرحلة التجربة الناجحة إلى مرحلة التنفيذ الكامل، و في عام 2025 قدمت شركة تنمية نفط عمان 19 تقنية رئيسية (مقارنةً بـ 18 تقنية في عام 2024) منها تقنيات مرتبطة بتعظيم الإنتاج وإدارة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية. كما وظفّت شركة تنمية نفط عمان تقنية المحرك ذي المغناطيس الدائم لمضخات PCP، التي تحل محل محرك الحث الحالي بمحرك ذي مغناطيس دائم، بهدف خفض استهلاك الطاقة.

وترمي شركة تنمية نفط عمان إلى تحديد التقنيات القادرة على استخلاص الموارد الهيدروكربونية الصعبة، وخفض التكاليف الفنية لمشاريع الاستخلاص، وتسريع تسليم المشاريع. كما تجري شركة تنمية نفط عمان سلسلة من الدراسات المخبرية المتخصصة والدراسات المكتبية وبرامج الاختبار الميداني بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية، إلى جانب فحصها للحلول الجاهزة المُقدمة من أطراف ثالثة. ومن التقنيات التي اختبرتها شركة تنمية نفط عمان في السنوات الأخيرة: حقن الرغوة، ورغوة المواد الخافضة للتوتر السطحي، والحقن الدوري للمذيبات، والحقن المتزامن للبوليمرات/الماء. كما تتضمن المبادرات البحثية الأخرى تحسين التكاليف في مشاريع الاستخلاص المعزَّز للنفط الحالية والمستقبلية. وتهدف شركة تنمية نفط عمان إلى توسيع نطاق استخدام تقنية البوليمرات الخافضة للتوتر السطحي للنفط الأعلى لزوجة، الأمر الذي من شأنه، في حال نجاحه، إتاحة تطوير كميات إضافية من الموارد. وتركز أيضًا على خفض التكاليف في المرحلة التالية من عمليات الحقن الكيميائي والاستفادة من تقنيات التحول الرقمي المثبتة والمبتكرة لفتح آفاق لفرص جديدة.

ومن أبرز التقنيات التي طورتها شركة تنمية نفط عمان في السنوات الأخيرة تقنية جهاز التحكم الذاتي بتدفق السوائل (AICD) لتقليل المياه المنتجَة إلى السطح، ومشروع تجريبي للزراعة البيولوجية المالحة لمعالجة المياه باستخدام أنواع يمكنها تحمل المياه عالية الملوحة، وتقنية الرفع المدعوم بالرغوة (FAL)، وهي تقنية لإزالة السوائل من آبار الغاز.

أما على صعيد البحث والتطوير، فتطور شركة تنمية نفط عمان عدة مشاريع، منها تحويل نفايات الكتلة الحيوية (نوى التمر ومستنقعات القصب الاصطناعية) إلى وقود حيوي، واستخدام الطحالب من المياه المُنتجة كوسط نمو لاحتجاز الكربون، والروبوتات داخل الآبار المصممة خصيصًا لشركة تنمية نفط عمان لفحص خصائص المكمن مثل الصخور والسوائل وإرسال العينات إلى السطح.

**تكنولوجيا المعلومات**

نجحت المجموعة وشركة تنمية نفط عُمان في تطبيق نظام مركزي ومُجدٍ اقتصاديًا لتخطيط موارد المؤسسات باستخدام أنظمة وتطبيقات ومنتجات في معالجة البيانات (**SAP**) ويغطي هذا النظام جميع أصولها وجميع جوانب نشاطها التجاري، بما في ذلك إعداد الفواتير والدفع، وإدارة سلسلة التوريد، والشؤون المالية ومراقبة التكاليف، والصيانة، والاستثمار وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية.

واعتمدت شركة تنمية نفط عُمان على مواردها الداخلية في تلبية متطلباتها من البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة المستخدمين النهائيين، وشبكة البيانات والصوت، وشبكة النقل الرئيسية، والبنية الأساسية للاتصالات (التي تغطي المنطقة الصناعية بأكملها)، كما تمتلك شركة تنمية نفط عمان مراكز بياناتها وتشغِّلها، وهي تمتد على أكثر من 2.000 متر مربع وتوفر جميع البنية الأساسية اللازمة للاستضافة وقواعد البيانات والتخزين والنسخ الاحتياطي لدعم أكثر من 500 تطبيق تجاري تابع لها (مع نسخ جميع البيانات والمعلومات احتياطيًا بانتظام وفقًا لسياسات النسخ الاحتياطي والاحتفاظ بالبيانات المُعتمدة لدى شركة تنمية نفط عمان). وإلى جانب مراكز البيانات الرئيسية، تدير شركة تنمية نفط عمان مركزًا لاستعادة البيانات في حالات الكوارث لتشغيل التطبيقات التجارية الحيوية خلال سيناريوهات الكوارث كجزء من خطتها لاستمرارية الأعمال.

وتعتمد المجموعة وشركة تنمية نفط عُمان على عدد من أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ عملياتها اليومية، بيد أن التعقيد المتزايد للمعلومات والاتصالات الرقمية وارتفاع محاولات الوصول غير المصرح به والهجمات الإلكترونية على الشركات على مستوى العالم، تسفر عن تعرض المجموعة وشركة تنمية نفط عُمان لمخاطر تتراوح بين فقدان البيانات أو سرقتها، والهجمات الإلكترونية، وتوقف الأعمال وتعطلها، ووصولًا إلى فشل أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتقادمها من الناحية الفنية. لذلك، تولي إي دي او للغاز ش.ش.و. والمجموعة وشركة تنمية نفط عُمان الأولوية لإجراءات الأمن بهدف منع الوصول أو الهجمات غير المصرح بها وتستخدم تقنيات حماية البنية الأساسية الموثوقة لضمان مستوى عالٍ من الأمان. وتُختبر سلامة الوصول إلى الشبكة بانتظام، مع تحديد أوجه الضعف ومعالجتها. وعلاوةً على ذلك، تُجري شركات أمنية مستقلة اختبارات اختراق دورية للشبكات الداخلية والخارجية المتعلقة بالأمن السيبراني بهدف تحديد مواطن الضعف والحد من المخاطر المرتبطة بها. وقد اعتمدت شركة تنمية نفط عُمان المعيار ISO/IEC 27001:2022 لتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) واستدامته، ويخضع هذا النظام في شركة تنمية نفط عمان للتدقيق واعتماد شهادته من جهة اعتماد خارجية مستقلة استنادًا إلى المعيار ISO/IEC 27001:2022؛ حيث حافظت شركة تنمية نفط عمان على هذا الاعتماد لأكثر من 10 سنوات. وإلى جانب ذلك، تعمل شركة تنمية نفط عمان حاليًا على اعتماد المعيار ISA/IEC 62443 لتصميم وتنفيذ ضوابط أمنية في بيئة الأتمتة الصناعية. وتُدار أنظمة التحكم الصناعي وفقًا لمعايير أمن التكنولوجيا التشغيلية وأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال. وتواصل إي دي او للغاز ش.ش.و. والمجموعة وشركة تنمية نفط عُمان رصد التغييرات في القوانين واللوائح والتهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني لتكنولوجيا المعلومات، وتطبيق ضوابط للتخفيف من المخاطر بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية والحد من المخاطر السيبرانية.

وعلى الرغم من وجود برامج وضوابط وعمليات للأمن السيبراني، فقد تظل عمليات إي دي او للغاز ش.ش.و. والمجموعة وشركة تنمية نفط عُمان عُرضة للتهديدات المعروفة أو غير المعروفة.

**الملكية الفكرية**

لا تمتلك المجموعة سوى تسجيلات للعلامات التجارية ويعتقد أنه لا يوجد أي أصل من أصول الملكية الفكرية يُعد جوهريًا لأعمالها أو لأعمال شركة تنمية نفط عُمان، وتمتلك المجموعة وشركة تنمية نفط عُمان جميع العلامات التجارية التي يستخدمها كل منهما في سياق أعماله.

**إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة**

تهدف المجموعة إلى مزاولة أنشطة استكشاف الهيدروكربونات وإنتاجها وتطويرها وتخزينها ونقلها بأمان وكفاءة ومسؤولية والانتقال التدريجي إلى مصادر الطاقة البديلة في عُمان، وقد وضعت شركة تنمية نفط عُمان سياسة حماية الصحة والسلامة والبيئة.

**الأنشطة البيئية**

***المجموعة***

تُعد المسؤولية البيئية إحدى القيم الأساسية لدى طاقة عُمان، استنادًا إلى سجل شركة تنمية نفط عُمان الحافل بالأداء البيئي على مدى السنوات. وتُخضع المجموعة أنشطتها في مجال البيئة والاستدامة للمراجعة المنتظمة، وستواصل وضع أهداف في مجالات التركيز الرئيسية، بما في ذلك أهداف محددة تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتنطبق على إي دي او للغاز ش.ش.و. .

***شركة تنمية نفط عُمان***

تسعى شركة تنمية نفط عُمان إلى حماية البيئة في عُمان والحَول دون وقوع أي تلوث محتمل ناجم عن أنشطة النفط والغاز؛ وتحقيقًا لهذه الغاية، وضعت شركة تنمية نفط عمان استراتيجية وخطة عمل بيئية تتضمن أهدافًا استراتيجية لتحقيق الامتثال البيئي والمحافظة عليه وتعظيم القيمة المُحققة لسلطنة عُمان، وتركز على المخاطر البيئية الرئيسية الخاصة بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز مثل تغير المناخ وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، وإدارة المياه والنفايات، ومنع تلوث التربة والمياه الجوفية.

كما تضع شركة تنمية نفط عمان الامتثال للوائح البيئية وأفضل الممارسات في المجال على رأس سلم أولوياتها، ويتضمن ذلك الامتثال للوائح هيئة البيئة في عُمان المتعلقة بعمليات الاستكشاف والإنتاج. وقد حافظت شركة تنمية نفط عمان على رخصة تشغيلها منذ تأسيسها، وكانت من أوائل الشركات في الشرق الأوسط التي حصلت على شهادة الآيزو 14001 (نظام الإدارة البيئية)، والتي حافظت عليها منذ عام 1999، ونجحت في إتمام عملية التحقق المستقل من بيانات انبعاثات غازات الدفيئة وفقًا لمنهجية ISO 14064، وهي عملية تجريها شركة تنمية نفط عمان سنويًا. كما أقامت شركة تنمية نفط عمان العديد من الشراكات مع منظمات بيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتسهيل المبادرات البيئية المشتركة واعتماد أفضل الممارسات، مثل "مبادرة القضاء التام على الحرق الروتيني للغاز بحلول عام 2030" التي أطلقها البنك الدولي، وشراكة النفط والغاز والميثان 2.0، ومذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد انضمت شركة تنمية نفط عمان في عام 2021 إلى شراكة النفط والغاز والميثان 2.0، الرامية إلى بناء شبكة التعاون مع شركات النفط والغاز الأخرى وتعزيزها وتحسين دقة الإبلاغ عن انبعاثات الميثان. وطبّقت مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في مجال البيئة والاستدامة بغية مواصلة تحسين أدائها في هذين المجالين. وعلى المنوال نفسه، نفذت شركة تنمية نفط عمان في السنوات الأخيرة العديد من مشاريع البيئة والاستدامة الرامية إلى تعزيز الأداء والتصدي للتحديات البيئية الرئيسية.

***استراتيجية إدارة الطاقة***

وضعت شركة تنمية نفط عُمان خارطة طريق لخفض انبعاثات غازات الدفيئة تركز على مبادرات التحسين المتعلقة بعمليات حرق الغاز، وكفاءة توليد واستهلاك الطاقة، ويشمل البرنامج أيضًا مشاريع الطاقة المتجددة، ومراقبة انبعاثات الميثان والانبعاثات المتسربة، وضمان جودة بيانات غازات الدفيئة، إلى جانب فرص تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية وتعويضها، وقد أنشأت شركة تنمية نفط عمان لجنة فرعية مخصصة لإدارة الطاقة تابعة للجنة المدير العام في عام 2019 لإضفاء تركيز إضافي على البرنامج العام.

وكجزء من استراتيجيتها لإدارة الطاقة، وضعت شركة تنمية نفط عمان الأهداف التالية:

- الحفاظ على كثافة انبعاثات الميثان عند مستوى 0.2 في المائة بعد تحقيق هذا الهدف في عام 2025.
- زيادة قدرة الطاقة المتجددة إلى 30 في المائة من الطاقة الكهربائية اللازمة لعمليات التشغيل الخاصة بها بحلول نهاية عام 2026 (مقارنةً بـ 9 في المائة في عام 2022).
- خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من ستة ملايين طن (تراكميًا) مقارنةً بالوضع الاعتيادي بحلول عام 2030.
- الطموح إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 مع تحقيق تغيير ملموس بحلول عام 2030.
- القضاء التام على الحرق الروتيني للغاز بحلول عام 2030.
- تحسين كفاءة توليد الطاقة إلى 154 مترًا مكعبًا قياسيًا لكل ميغاواط ساعة بحلول عام 2030 (مقارنةً بـ 169 مترًا مكعبًا لكل ميغاوات ساعة في عام 2022).
- تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050، مع الوفاء بأهداف انبعاثات غازات الدفيئة المحددة لقطاع النفط والغاز في عُمان.

يُعد تحسين أداء شركة تنمية نفط عمان في مجال انبعاثات غازات الدفيئة عاملًا أساسيًا لتحقيق الهدف السنوي المحدد لهذه الانبعاثات، وهو أحد المحركات الرئيسية لاستراتيجية شركة تنمية نفط عمان. وتندرج انبعاثات غازات الدفيئة ضمن ثلاث فئات مختلفة: انبعاثات النطاق 1، وانبعاثات النطاق 2، وانبعاثات النطاق 3. تشكّل انبعاثات النطاق 1 غالبية انبعاثات غازات الدفيئة لدى شركة تنمية نفط عمان، وتشير إلى الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة الناتجة من مصادر تسيطر عليها شركة تنمية نفط عمان أو تملكها. أما انبعاثات النطاق 2 لدى شركة تنمية نفط عمان، فتشير إلى الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة المتعلقة بشراء الكهرباء أو البخار أو الحرارة أو التبريد، فهي ضئيلة للغاية ولا تحدث إلا في مقر شركة تنمية نفط عمان في مسقط. وقد حافظت شركة تنمية نفط عمان في عام 2025 على المعيار الذهبي لشراكة النفط والغاز والميثان 2.0 فيما يتعلق بالإبلاغ عن انبعاثات الميثان. وخلال عام 2025، ارتفعت انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة طفيفة إلى نحو 0.21 مليون طن فوق المستوى المستهدف، حيث بلغت 11.11 مقابل 10.9 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ويُعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى زيادة حرق الغاز واستهلاك غاز الوقود محليًا، في حين استمر الحفاظ على التحسينات المتعلقة بتوليد الطاقة والبخار وبمصادر أخرى لانبعاثات غازات الدفيئة.

غير أن شركة تنمية نفط عمان تواجه مجموعة فريدة من التحديات التشغيلية التي تؤثر تأثيرًا ملموسًا على جهودها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، مثل زيادة الطلب على الطاقة، وانقطاع المياه وأنشطة التخلص من مياه الإنتاج، والتي تساهم، جنبًا إلى جنب مع الحرق التشغيلي والعارض، في زيادة مستويات غازات الاحتباس الحراري المنبعثة منها. فعلى سبيل المثال، شهد الطلب على الطاقة الكهربائية لدى شركة تنمية نفط عمان زيادة خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى نمو الإنتاج، ومن المتوقع أن يستمر هذا الطلب في الارتفاع حتى عام 2030، حيث يُتوقع أن يصل إلى ذروته. وبين عامي 2015 و2025، ارتفعت قدرة توليد الطاقة الكهربائية لدى شركة تنمية نفط عمان من 730 ميغاوات إلى 1,200 ميغاوات.

وتعمل شركة تنمية نفط عمان حاليًا على مراجعة أهداف لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في جميع أنشطة أعمالها بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس، وحددت الإدارة أكثر من 140 فرصة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة على مدى السنوات العشر القادمة، بما في ذلك مشاريع تقليل حرق الغاز، وكفاءة الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة.

***حرق الغاز***

يساهم حرق الغاز مساهمة ملموسة في انبعاثات شركة تنمية نفط عمان، وقد تجاوزت مستويات حرق الغاز في عام 2025 مستويات عام 2024، وكانت أعلى من الهدف المحدد لعام 2025، وذلك نتيجة لمواجهة العديد من التحديات التشغيلية في حقل هرويل وحقل جبال خُف ومشروع رباب هرويل المتكامل، ومشكلات تتعلق بالامتثال لمتطلبات TVP في فهود والخوير، إلى جانب استقرار تشغيل مشروع MGCP. وفي عام 2025، واصلت شركة تنمية نفط عمان تقييم الخيارات المتاحة للقضاء على الحرق الروتيني للغاز في أقرب موعد ممكن قبل حلول عام 2030، من خلال خيارات بيع الغاز وتحقيق العائد الاقتصادي منه، مثل تحويل الغاز إلى وقود سائل أو إلى كهرباء وتحتفظ شركة تنمية نفط عمان بلوحة معلومات لمراقبة أداء حرق الغاز على مستوى شركة تنمية نفط عمان. يُرجى الرجوع إلى قسم «—نقاط القوة—التركيز على الأداء البيئي وأداء الاستدامة والسلامة» لمزيد من المعلومات حول هذه المبادرات.

***كفاءة الطاقة***

يُعد تحسين كفاءة الطاقة محورًا رئيسيًا في استراتيجية شركة تنمية نفط عمان للحفاظ على الغاز، وفي ظل هذه الاستراتيجية، اتخذت شركة تنمية نفط عمان مبادرات لتحسين كفاءة الطاقة من خلال التوليد المشترك واسترداد الحرارة المهدرة. وفي عام 2025، حققت شركة تنمية نفط عمان هدفها المتمثل في خفض استهلاك الغاز لتوليد الطاقة إلى 285 مترًا مكعبًا من الغاز لكل ميغاوات ساعة، بانخفاض قدره 15 في المائة مقارنةً بعام 2015، وتستهدف خفضه إلى 154 مترًا مكعبًا لكل ميغاوات ساعة بحلول عام 2030. كما تواصل شركة تنمية نفط عمان خفض استهلاك الطاقة من خلال مراقبة الطاقة المستهلكة في المنشآت التابعة لها والتحكم فيها.

***الطاقة المتجددة***

في إطار التزامها بخطة عُمان الرئيسية للطاقة 2040 وهدفها المتمثل في زيادة قدرة الطاقة المتجددة إلى 30 في المائة من الطاقة الكهربائية اللازمة لعمليات التشغيل الخاصة بها بحلول نهاية عام 2026، تجتهد شركة تنمية نفط عُمان في توسيع محفظتها من مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق المرافق. ففي ظل الاستثمارات الاستراتيجية في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تعمل شركة تنمية نفط عمان على تقليل بصمتها الكربونية، وتعزيز أمن الطاقة والتوافق مع أهداف الاستدامة الوطنية والعالمية مع تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وتوظف شركة تنمية نفط عمان أحدث التقنيات، وتعمل على تحسين كفاءة توليد الطاقة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية لتسريع تحولها نحو حلول الطاقة المستدامة. كما أنها تواصل استكشاف مصادر الطاقة البديلة وتقييمها، بما في ذلك تخزين البطاريات والبخار من الموارد المتجددة، إلى جانب خطط لتجربة تقنيات تخزين الطاقة لتوظيفها في أصولها. تتماشى هذه الجهود مع طموحات شركة تنمية نفط عمان لتقليل اعتماد عُمان على الوقود الأحفوري ودفع عجلة التنويع الاقتصادي من خلال حلول الطاقة المستدامة.

***انسكابات النفط وتصريفاته***

تسعى شركة تنمية نفط عمان جاهدة لتحسين سلامة أصولها باستمرار، بما في ذلك عن طريق تقليل انسكابات النفط، وفي عام 2024، ظل عدد تسرب النفط التي تجاوزت برميلًا واحدًا (ما يعادل 0.16 متر مكعب) لكل مليون طن من إنتاج النفط عند 0.06، وهو المعدل نفسه المسجل في عام 2023، وأقل من المعدل المسجل في عام 2022 والذي بلغ 0.09. وللحد من هذه الانسكابات، نفذت شركة تنمية نفط عمان عددًا من التدابير والبرامج الرئيسية مثل:

- زيادة أنشطة الصيانة الوقائية، بما في ذلك عمليات التفتيش المنتظمة والتأهيل المستمر لخطوط الأنابيب القديمة
- تحسين المواد مثل خطوط وأنابيب الكربون الصلب المطلية داخليًا.
- تسريع استبدال خطوط التدفق.
- أنشطة التخطيط الحضري، بما في ذلك إنشاء مسارات التفافية واستبدال خطوط التدفق في تجمع مرمول ومشروع تجديد حقل يبال.

***إدارة المياه***

تنتج شركة تنمية نفط عُمان حاليًا نحو 1,034,410 مترًا مكعبًا من المياه يوميًا. وفي الوقت الراهن، يُعاد استخدام ما يقرب من 73 بالمائة من المياه المُنتجة على السطح للحفاظ على الضغط من خلال حقن المياه وتعزيز الاستخلاص المعزَّز للنفط كيميائيًا وحراريًا، وتُرسل الكمية المتبقية إلى مشروع الأراضي الرطبة بمستنقعات القصب الاصطناعية بحقل نمر التابع لشركة تنمية نفط عمان وكذلك إلى مواقع التخلص العميق. وتُعد محطة معالجة المياه في نمر واحدةً من أكبر أنظمة الأراضي الرطبة المُنشأة لأغراض صناعية في العالم، وتُروى بمياه الحقول النفطية، وتمتد على مساحة 10.5 كيلومتر مربع، وتعالج 155,000 متر مكعب من المياه يوميًا. وقد شغّلت شركة تنمية نفط عمان محطة ريما لمعالجة المياه المنتجة باستخدام الأراضي الرطبة في عام 2022. وأسهمت أنظمة المعالجة الطبيعية المذكورة بدور محوري في الحد من كميات المياه الملوثة التي يجري التخلص منها في طبقات المياه الجوفية العميقة؛ حيث تستخدم محطة معالجة المياه في نمر ومحطة ريما لمعالجة المياه المنتجة باستخدام الأراضي الرطبة كميات ضئيلة من الوقود الأحفوري، مما يؤدي إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 98 في المائة مقارنةً بطرق التخلص التقليدية. وتساهم محطة معالجة المياه المنتجة باستخدام الأراضي الرطبة في خفض أكثر من 273,000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا نتيجة الاستغناء عن عمليات التخلص التقليدية في الآبار العميقة، التي تتطلب كميات كبيرة من الطاقة والغاز. وفي عام 2025، أعادت شركة تنمية نفط عمان تدوير 10 في المائة من النفايات غير الخطرة الناتجة من عملياتها، وأعادت استخدام 17 في المائة من النفايات الخطرة، بما يمثل إجمالي كمية تبلغ نحو 119,000 طن من النفايات التي أُعيد تدويرها وأُعيد استخدامها.

وعلى نحو منفصل، وقّعت شركة تنمية نفط عمان في عام 2023 اتفاقية مع هيئة البيئة العُمانية لإجراء مسح مشترك للتنوع البيولوجي في حقلي بهجة وبيربا الكبرى، وقد بدأ المسح في ديسمبر 2023. وفي محافظة ظفار، تعاونت شركة تنمية نفط عمان مع هيئة البيئة العُمانية في إطار مبادرة لزراعة 10 ملايين شجرة، وقد زرعت شركة تنمية نفط عمان منها نحو 5,500 شجرة بحلول نوفمبر 2023.

**الممارسات الاجتماعية**

تسعى شركة تنمية نفط عُمان إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية لموظفيها مع شروط خدمة تنافسية، وتولي شركة تنمية نفط عمان اهتمامًا خاصًا بتوظيف الموظفين العُمانيين وتدريبهم وتطويرهم، وتحترم حقوق جميع الموظفين بما يتماشى مع قانون العمل العُماني. وتحقيقًا لهذه الغاية، تحرص شركة تنمية نفط عمان على تقديم التدريب في الجوانب الفنية وغير الفنية لعملياتها.

***الممارسات الصحية***

تعزز شركة تنمية نفط عُمان الصحة الطبية والمهنية والعامة لتحقيق رفاه الموظفين وصحتهم وعافيتهم، إلى جانب توفير مرافق للرعاية الطبية. وتدير شركة تنمية نفط عمان مركزها الطبي في ميناء الفحل و10 عيادات داخل المربع 6 تقدم رعاية صحية أولية عالية الجودة ومتكاملة، ويمكن للموظفين والمعالين المؤهلين والمتقاعدين الاستفادة من خدمات مختبر متعدد التخصصات عالي التقنية وصيدلية وخدمات الصحة المهنية والتطعيم والتغذية، والرعاية السابقة للولادة.

وقد دشنت شركة تنمية نفط عمان في أوائل عام 2024، برنامجًا محسنًا للصحة النفسية والرفاهية، يهدف إلى تزويد الموظفين بحلول لمعالجة الإجهاد، مع تقليل وصمة العار المرتبطة بالصحة النفسية، ومنذ تدشينه، عُقدت ستة عشر جلسة توعية استفاد منها أكثر من 8000 مشارك، واعتمدت شركة تنمية نفط عمان 88 موظفًا كمسعفين نفسيين أوّليين.

كما نفذت شركة تنمية نفط عمان العديد من المبادرات للإشراف على لياقة الموظفين والمقاولين وجاهزيتهم للعمل ودعم صحتهم النفسية والجسدية.

***ممارسات السلامة***

تضع شركة تنمية نفط عُمان السلامة في صدارة أولوياتها، وتركز على تحقيق "الهدف الصفري" (أي ضمان عمل مرافقنا دون تسربات أو حوادث يمكن أن ينتج عنها تضرر للأفراد والبيئة والموجودات)، ولهذا الغرض، أطلقت شركة تنمية نفط عمان في عام 2022 خطة تحديث استراتيجية السلامة ("خطة تحديث استراتيجية السلامة")، وهي عبارة عن خطة تمتد لعدة سنوات وتهدف إلى معالجة نقاط الضعف في مجال السلامة من خلال نهج منظم ومنهجي، فأطلقت شركة تنمية نفط عمان -مثلًا- منصة «اهتمام (Ihtimam)»، وهي منصة محسّنة للسلامة القائمة على السلوك، تربط بين القدرات الراسخة والحلول الرقمية المتقدمة.

وخلال عام 2025، لم تُسجَّل أي وفيات ناجمة عن حوادث متعلقة بالعمل، مقارنةً بحالتَي وفاة في عام 2024 وعدم تسجيل أي وفيات في عام 2023. وبلغ معدل تكرار الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل 0.12 في عام 2025، وهو أقل من المستوى المستهدف لذلك العام، مقارنةً بـ 0.16 في عام 2024 و0.12 في عام 2023. وفي الوقت نفسه، بلغ معدل تكرار جميع حالات الإصابات المسجلة لكل مليون ساعة عمل 0.48 في عام 2025، مقارنةً بـ 0.71 في عام 2024 و0.57 في عام 2023. أما الحوادث من المستوى الأول، وهي حوادث سلامة العمليات ذات العواقب الوخيمة التي تنطوي على إطلاق غير مخطط له أو غير مسيطر عليه لأي مادة ينتج عنها عواقب مثل غياب الموظفين عن العمل أو الإصابة أو الوفاة، فقد ارتفعت إلى حادث واحد في عام 2025 مقارنةً بعدم تسجيل أي حوادث في عام 2024 وثلاثة حوادث في عام 2023.

كما ركزت شركة تنمية نفط عمان جهودها طوال عام 2025 على تحسين سلامة المقاولين؛ فأجرت عمليات تدقيق لأداء الصحة والسلامة والبيئة لـ 59 مقاولًا ممن صُنفوا بأن لديهم مخاطر عالية أو متوسطة في مجال الصحة والسلامة والبيئة بناءً على نطاق العقود. وأسفرت مراجعة القدرات والإمكانات في مجال الصحة والسلامة والبيئة عن إضافة موارد إضافية بالغة الأهمية في هذا المجال في المناطق عالية المخاطر. كما أسهم منتدى الصحة والسلامة والبيئة للرؤساء التنفيذيين للشركات المتعاقدة في زيادة الزيارات الميدانية المشتركة للقيادات، وإتاحة فرص التعلم وتبادل الخبرات، مما عزز شراكة شركة تنمية نفط عمان مع الشركات المتعاقدة من خلال التعامل مع مسائل الصحة والسلامة والبيئة باعتبارها تحديًا جماعيًا.

ولبناء كوادر قادرة وكفؤة في مجال الصحة والسلامة والبيئة، درّبنا مجموعة معينة من موظفي شركة تنمية نفط عمان ومقاوليها ليصبحوا مقيَّمين معتمدين في هذا المجال، مما يمكّنهم من تقييم كفاءات الموظفين الآخرين في الصحة والسلامة والبيئة، فمنذ بدء برنامج كفاءة الصحة والسلامة والبيئة، درّبنا 17 موظفًا و183 مقاولًا ليصبحوا مقيَّمين معتمدين في مجال الصحة والسلامة والبيئة. وقد واصلت شركة تنمية نفط عمان أيضًا إحراز تقدم في الخطة المتكاملة «درب السلامة» بشأن سلامة السائقين والمركبات. وأسفرت الجهود الأخيرة عن تحسن كبير في مستوى الامتثال لقواعد القيادة المنقذة للحياة في عام 2025، حيث ارتفع مستوى الامتثال بنسبة 70 في المائة مقارنةً بعام 2024.

***التنوع والشمولية***

بدأت مبادرة التنوع والشمولية في شركة تنمية نفط عُمان في عام 2014 وتأسست رسميًا في عام 2017.

ويرتكز نهج التنوع والشمولية لدينا على ثلاثة محاور رئيسية: مكافحة التحرش والتنمر، والعدالة، وتحقيق التوازن والإنصاف بين الجنسين. ويتولى أحد المديرين مسؤولية كل محور من هذه المحاور، بدعم من مستشار أعمال للموارد البشرية، وفريق عمل، ومسؤول مخصص للتنوع والشمولية. وتوفر شركة تنمية نفط عمان كذلك تدريبًا منتظمًا لموظفيها حول التوعية بالتنوع والشمولية، يشمل دورة إلزامية ليوم كامل في هذا الصدد.

***المواطنة المؤسسية***

تهدف شركة تنمية نفط عُمان إلى تعميم الاستفادة من قطاع النفط والغاز في كافة أرجاء سلطنة عُمان من خلال استراتيجيتها للقيمة المحلية المضافة، والتي تلتزم شركة تنمية نفط عمان بموجبها بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات المحلية إلى أقصى حد ممكن، فضلًا عن رفع كفاءة الكوادر العُمانية والشركات الوطنية وقدراتها؛ ضمانًا لتحقيق منافع تجارية مستدامة للسلطنة. وتُعرَّف القيمة المحلية المضافة بأنها إجمالي الإنفاق المحتفظ به داخل البلاد، والذي يُسهم في تطوير الأعمال وتنمية القدرات البشرية، ويحفز الإنتاجية في الاقتصاد العُماني.

ويشمل تعزيز القيمة المحلية المضافة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إرساء معايير وقواعد قياسية موّحدة على مستوى القطاع لمتطلبات القيمة المحلية المضافة في عقود التوريد والمشتريات؛ بهدف زيادة حجم الإنفاق على السلع والخدمات العُمانية، من بين أمور أخرى؛
- إتاحة الفرص الاستثمارية والتجارية أمام الشركات العُمانية؛
- تطوير قدرات الشركات المحلية وكفاءتها؛ بما يسهم في تقليل التكاليف، والتحسين المستمر لأعمال شركة تنمية نفط عُمان، ودعم النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل في السلطنة؛
- تطوير وتطبيق أول نظام في سلطنة عُمان لجمع بيانات القيمة المحلية المضافة الخاص بمقاولي شركة تنمية نفط عُمان؛ و
- إطلاق مبادرات لمقاولي المجتمعات المحلية؛ لإتاحة الفرصة للقاطنين في مناطق الامتياز لتقديم الخدمات لشركة تنمية نفط عُمان.

وترتكز استراتيجية القيمة المحلية المضافة لشركة تنمية نفط عُمان للفترة من عام 2021 إلى 2025 على المحاور الآتية: (1) إطار ضمان الجودة والاستدامة؛ (2) الإجراءات والمبادئ التوجيهية؛ (3) النموذج التشغّيلي والهيكل التنظيمي؛ (4) التعاون والشراكة بين مختلف القطاعات؛ (5) إطار الجدارات والكفاءات؛ (6) التقنية والتحول الرقمي والطاقة؛ (7) توطين السلع والخدمات والقوى العاملة.

وقد نجحت شركة تنمية نفط عُمان في تحقيق قيمة مضافة محتفظ بها بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي ضمن إجمالي إنفاق سلسلة التوريد الخاصة بها في السلطنة خلال عام 2025، وتستهدف الوصول إلى 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2026. فضلًا عن ذلك، تم الاعتماد النهائي لخطط القيمة المحلية المضافة لـ 65 مناقصة بقيمة إجمالية تبلغ نحو 9.2 مليار دولار أمريكي؛ وهو ما يمثل محطة مفصلية في جهود شركة تنمية نفط عمان لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي وتدعيم استدامته. وتستهدف هذه الخطط ضمان الاحتفاظ بقدرٍ أكبر من القيمة داخل الاقتصاد الوطني، بغرض تقديم منافع ملموسة؛ تشمل إيجاد فرص العمل، وتطوير الإمكانات والقدرات المحلية، وبناء سلسلة توريد مرنة تتكامل مع الأهداف الوطنية للتنّوع الاقتصادي.

وخلال عام 2025، طرحت شركة تنمية نفط عُمان أربع فرص للقيم المحتفظ بها محليًا، نجحت في استقطاب استثمارات ناهزت 39 مليون دولار أمريكي، في حين أسفرت سبع فرص أُطلقت في عام 2024 عن جذب استثمارات بلغت إجمالًا نحو 40 مليون دولار أمريكي. ومنذ عام 2013، نجحت شركة تنمية نفط عمان في تنفيذ 97 فرصة للقيم المحتفظ بها محليًا (تم إنجازها وتفعيلها عمليًا)، مما أثمر عن جني استثمارات إجمالية تقارب 655 مليون دولار أمريكي، وتوفير أكثر من 3,000 فرصة عمل في سلطنة عُمان.

***الأهداف الوطنية***

يُعَدُّ برنامج الأهداف الوطنية لشركة تنمية نفط عُمان أحد الركائز الأربع لاستراتيجية القيمة المحلية المضافة، ويُسَهَّل تنفيذه في إطار برنامج "إمداد" (وهي كلمة عربية تعني العون والدعم) والمُسَمَّى **(برنامج إمداد للقيمة المحلية المضافة)**. ويهدف قسم الأهداف الوطنية إلى تعزيز القيمة المضافة للقوى العاملة العُمانية في قطاع النفط والغاز والقطاعات الأخرى. ويعمل برنامج إمداد للقيمة المحلية المضافة الخاص بشركة تنمية نفط عُمان بالتنسيق الوثيق مع وزارة العمل، ومقاولي شركة تنمية نفط عمان، ومؤسسات التدريب المحلية؛ بهدف تقليص أعداد الباحثين عن عمل في سلطنة عُمان من خلال تدريب الشباب العُماني؛ حيث يتعهد المقاولون بتوظيف عددٍ من العُمانيين اتساقًا مع سياسة التعمين الحكومية.

وفي عام 2025، شهد برنامج إمداد للقيمة المحلية المضافة تخريج دفعةً تضم 124 شابًا عُمانيًا أتمّوا مسارات تدريبية فنية وغير فنية؛ وتؤمن شركة تنمية نفط عُمان بأن هؤلاء الخريجين يمثلون رافدًا مهمًا لدعم الكوادر الوطنية الماهرة في سلطنة عُمان.

علاوةً على ذلك، اضطلع فريق توفير القوى العاملة الوطنية التابع لاستراتيجية القيمة المحلية المضافة بشركة تنمية نفط عُمان بدور حيوي في توفير 1,829 فرصة عمل جديدة في عام 2024 في قطاعات رئيسة، شملت: الصحة والسلامة والبيئة، وخطوط الأنابيب، واختبار مرحّلات الحماية، والتخطيط، والصيانة، وميكانيكا منصات الحفر، وتقنية المعلومات. كما وقّع الفريق ثلاث مذكّرات تعاون جديدة في عام 2024، أسفرت عن إتاحة 481 فرصة عمل وتدريب مهني إضافية في عام 2025.

واتساقًا مع أهدافها لتطوير القوى العاملة، نجحت شركة تنمية نفط عُمان في إعادة توزيع ونقل 4,055 موظفًا ضمن 38 عقدًا مختلفًا، بما مكّن من تحقيق الاستقرار الوظيفي وضمان استمرارية أداء كوادرها البشرية.

ومن جانب آخر، وفّر برنامج التدريب المهني الصناعي التابع لشركة تنمية نفط عُمان فرصًا بنظام الدوام الجزئي لـ 50 باحثًا عن عمل لدى ثماني شركات مختلفة؛ لإكسابهم المهارات الحرفية الصناعية الحيوية، واختُتم البرنامج في ديسمبر 2024 بنجاح 70% من الخريجين في الحصول على وظائف بدوام كامل. كما أطلقت شركة تنمية نفط عُمان برنامج تطوير الخريجين تحت اسم "شبابنا".

***الاستثمار الاجتماعي***

التزمت شركة تنمية نفط عُمان بتنفيذ 48 مشروعًا جديدًا من مشاريع الاستثمار الاجتماعي (تتضمن أوجُه الرعاية والتبرعات)، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 8.9 مليون دولار أمريكي. وسيكون لهذه المشاريع أثر ملموس في الارتقاء بجودة حياة الآلاف من القاطنين في منطقة الامتياز التابعة للشركة والمناطق المجاورة لها، وذلك عبر مجالات عدة؛ تشمل تطوير البنية الأساسية، وتقديم البرامج التدريبية، وتوفير الأجهزة والمعدات التقنية. وقد أنجزت شركة تنمية نفط عمان 25 مشروعًا للاستثمار الاجتماعي في عام 2025، مقارنةً بـ 31 مشروعًا في عام 2024. كما حظي العديد من مشاريع الاستثمار الاجتماعي المعتمدة مؤخرًا بتمويل مشترك مع شركاء من مختلف القطاعات، مما أسهم في تقديم دعم إضافي بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي. وإضافةً إلى مذكرات التفاهم الأنثى عشر (12) التي أُبرمت في عام 2023، جرى توقيع 9 مذكرات تفاهم في عام 2024، و27 مذكرة أخرى في عام 2025.

وفي إطار المتابعة لعام 2025، نُفِّذت 28 زيارة ميدانية للمراجعة والتدقيق بعد التنفيذ لمختلف المشاريع المُنجزة؛ وذلك بهدف تقييم أثرها الفعلي واستخلاص الدروس المستفادة للمستقبل، فضلًا عن تنفيذ 25 زيارة ميدانية لضمان الجودة للمشاريع الجاري تنفيذها.

***العلاقات المجتمعية***

تعمل دائرة علاقات المجتمع بشركة تنمية نفط عُمان جنبًا إلى جنب مع المجتمع المحلي؛ لضمان تحقيق تواصل بنّاء مع المجتمعات المحلية وكافة الجهات والأطراف المعنية الرئيسية في المربع 6، بما في ذلك مكاتب المحافظين، والولاة، وشيوخ القبائل، والوزارات، والهيئات الحكومية المعنية بتقديم الخدمات. وقد حققت دائرة علاقات المجتمع تحسينات ملموسة في المجتمعات المحلية، منها توفير

مياه الشرب النظيفة للمنازل وحظائر الإبل، وتعبيد الطرق، فضلًا عن دعم مسيرة التعليم المجتمعي من خلال تمويل المنح الدراسية للالتحاق بالكليات والجامعات في سلطنة عُمان.

**الحوكمة**

تُشكّل مبادئ العمل العامة للشركة الركيزة الأساسية لاستراتيجيات أعمالها وأنشطتها التجارية؛ إذ تنص هذه المبادئ على التزام شركة تنمية نفط عمان بإدارة شؤونها كافة، بما في ذلك علاقاتها مع المقاولين والمورّدين، بكل صدق ونزاهة وإنصاف.

وإضافةً إلى ذلك، اعتمدت شركة تنمية نفط عمان مدوّنة لقواعد السلوك تُطبّق على كافة موظفيها ومقاوليها ومورّديها. وتتألف المدوّنة من خمسة أقسام تتناول الامتثال في المجالات الآتية: أ) الأفراد والسلامة؛ ب) مكافحة ممارسات الفساد؛ ج) حماية المعلومات والأصول؛ د) إدارة الاتصالات؛ هـ) التجارة الوطنية والدولية.

وتحرص شركة تنمية نفط عمان على تعزيز سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد من خلال تقديم البرامج التدريبية والتواصل المستمر مع جميع الموظفين على مدار العام. كما يُخضَع جميع المورّدين المسجَّلين لدى شركة تنمية نفط عمان، سواء كانوا محليين أو دوليين، لعمليات فحص وتدقيق؛ للتحقق من امتثالهم لقواعد مكافحة الرشوة والفساد.

**الموظفون**

بلغ عدد الموظفين بدوام كامل في شركة تنمية نفط عُمان 9,318 و9,325 و9,206 موظَّفًا في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023 على التوالي، في حين بلغ عدد الموظفين بدوام كامل لدى الضامن 38 موظَّفًا كما في 31 ديسمبر 2025.

واعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، كان ما يقرب من 56% من إجمالي الموظفين بدوام كامل لدى شركة تنمية نفط عُمان أعضاءً في النقابة العمالية لشركة تنمية نفط عُمان، في حين بلغت نسبة الموظفات العُمانيات نحو 15%. وقد حقّقت شركة تنمية نفط عمان نسبة تعمين إجمالية ناهزت 90% عبر مختلف المستويات الوظيفية والإدارية.

**التأمين**

تحتفظ شركة تنمية نفط عُمان بمجموعة من وثائق التأمين التي توفّر تغطيةً تأمينية بمبالغ وشروط تتوافق بوجه عام مع الممارسات السائدة في هذا القطاع. وتتولى شركة تنمية نفط عمان تنظيم وإدارة برنامج تأميني شامل لأخطار الطاقة التشغّيلية ("حزمة التأمين التشغّيلي")، إلى جانب تسهيل تأميني منفصل لأخطار التشييد والبناء كافة. وتشمل المخاطر التي تغطيها هذه السياسات الأضرار التي تلحق بالممتلكات (التشغّيلية والإنشائية)، والنفقات الإضافية للمشغّلين، والمسؤولية العامة تجاه الغير.

ونتيجةً للمخاطر التشغّيلية والمخاطر المحتملة الأخرى المرتبطة بأعمال كل من إي دي او للغاز ش.ش.و. ، والضامن، وشركة تنمية نفط عُمان، قد تتكبد هذه الشركات من حين إلى آخر مسؤوليات جسيمة قد لا تتوافر لها تغطية تأمينية كافية. وتعتمد السيطرة على هذه المخاطر وإدارتها على توافر الخبرة والتدريب اللازمين للكوادر البشرية، فضلًا عن وجود إجراءات تشغّيلية، وخطط صيانة وقائية، وبرامج محددة مدعومة بأنظمة لضبط الجودة، والتي تُسهم بدورها في الحدّ من احتمالية وقوع هذه المخاطر وتخفيف حدة تأثيراتها، وإن كانت لا تقضي عليها تمامًا.

**الإجراءات القانونية**

تُعدّ كلٌّ من إي دي او للغاز ش.ش.و. ، والضامن، وشركة تنمية نفط عُمان، من حينٍ لآخر، طرفًا في دعاوى تحكيم وإجراءات قضائية أخرى. ولا تُقدِّر إي دي او للغاز ش.ش.و. ولا الضامن أن صدور أحكام نهائية في أي من هذه الدعاوى القائمة لغير صالحهما من شأنه أن يُرتّب أثرًا سلبيًا جوهريًا على المركز المالي لأيٍّ منهما.

**5. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "المديرون والإدارة"**

**المديرون والإدارة**

**مجلس الإدارة**

**إي دي او للغاز ش.ش.و.**

تتم إدارة عمليات الغاز من خلال مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. ويكون تعيين أعضائه عبر مجلس إدارة الضامن.

يوضح الجدول أدناه الأعضاء الحاليين لمجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و.:

| الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|
| سعادة/ محسن بن حمد الحضرمي | رئيس و عضو مجلس الإدارة |
| أزهر الكندي | عضو مجلس الإدارة |
| عصام الزدجالي | عضو مجلس الإدارة |
| مازن راشد ناصر اللمكي | عضو مجلس الإدارة |
| سلطان علي راشد المعمري | عضو مجلس الإدارة |

عنوان العمل لكل مدير : ص.ب.: 828، ر.ب.: 116، مسقط، سلطنة عُمان.

يتولى رئيس مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. إدارة أعماله وفقًا للعقد التأسيسي لإي دي او للغاز ش.ش.و. ودليل الصلاحيات والقواعد والقرارات التي يتخذها مجلس إدارة الضامن من وقتٍ لآخر. ويتألف مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. مما يصل إلى خمسة أعضاء يعينهم الضامن من وقتٍ لآخر. ويحدد دليل الصلاحيات المسائل المحفوظة لموافقة مجلس إدارة الضامن، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، الموافقة على الاستراتيجية والأهداف المؤسسية، وتعيين لجان مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. ، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وضمان حسن أداء الشركة، والموافقة على سياسات الشركة ومعاييرها غير المنصوص عليها صراحةً بموجب عقد التأسيس، وفتح الحسابات وإغلاقها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وينص دليل الصلاحيات كذلك على أنه يجوز لمجلس إدارة الضامن أن يراجع من وقت إلى آخر المسائل المندرجة ضمن القرارات المحفوظة للضامن (بصفته المساهم الوحيد في إي دي او للغاز ش.ش.و.)، بالإضافة إلى الصلاحيات المفوضة إلى مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. والمدير العام لإي دي او للغاز ش.ش.و..

تُعْرَضُ أدناه سُيَرٌ ذاتيةٌ موجزةٌ لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و.:

**سعادة/ محسن بن حمد الحضرمي، الرئيس وعضو مجلس الإدارة**

تم تعيين سعادة/ محسن بن حمد الحضرمي رئيس و عضو مجلس الإدارة لمجلس إي دي او للغاز ش.ش.و. في يناير 2025. وقد عُيِّنَ وكيلًا لوزارة الطاقة والمعادن في ديسمبر 2022. ولديه أكثر من 27 سنة من الخبرة في القطاع الخاص. فقبل هذا التعيين، كان الحضرمي يشغل منصب مدير الطاقة الجديد في شركة شلمبرجير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، فإنه يتمتع بخبرة كبيرة في قطاع النفط والغاز المتجدد. كما أنه عمل في مجال التسويق الاستراتيجي، وإعداد وتنفيذ استراتيجية تنمية أعمال الطاقة المتجددة، ولديه خبرة في مجال احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه ولديه خبرة في مجال الطاقة الحرارية الأرضية.

حصل سعادة/ محسن بن حمد الحضرمي على درجة البكالوريوس في الجيوفيزياء من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة.

**أزهر الكندي، عضو مجلس الإدارة**

تم تعيين أ/ أزهر الكندي عضو لمجلس الإدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. في مارس 2024. ولديه أكثر من 20 سنة من الخبرة في مجال الطاقة العالمية. فقبل انضمامه إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. ، كان يشغل منصب مدير العمليات ونائب الرئيس التنفيذي في شركة بتروغاز للتنقيب والإنتاج ش.م.م. كما أنه عمل سابقًا في شركة شل كمدير إقليمي في أستراليا، بالإضافة إلى أنه شغل منصب قائد فريق العمليات السطحية في قسم التنقيب والإنتاج في الأمريكيتين بشركة شل.

حصل أزهر على درجة البكالوريوس في العلوم (مع مرتبة الشرف) في الفيزياء من جامعة دورهام في المملكة المتحدة. كما حصل على درجة الماجستير الانتقائية في مقررات إدارة الأعمال وتلقى تدريبًا مهنيًا في القيادة والأعمال والصحة والسلامة والبيئة والجوانب الفنية والاقتصاد والممارسات التجارية.

**مازن بن راشد اللمكي، عضو مجلس الإدارة**

تم تعيين أ/ مازن بن راشد اللمكي عضو لمجلس الإدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. في 6 أغسطس 2023. على مدى 22 سنة الماضية، اكتسب مازن بن راشد اللمكي خبرة دولية كبيرة في مجال النفط والغاز في بيئات متعددة الثقافات مع خبرة تشغيلية وفنية وتجارية متنوعة في الوظائف المختلفة. فقبل تعيينه رئيسًا تنفيذيًا، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة مبادلة للبترول ش.م.م في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو المنصب الذي شغله منذ مارس 2017. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شغل مازن العديد من المناصب القيادية في شركة مبادلة للبترول، بما في ذلك رئيس الشركة في دولة تايلاند، ونائب الرئيس الأول للعمليات، والرئيس التنفيذي للعمليات. وكان قبل ذلك مديرًا لإدارة الأصول في شركة مبادلة للتنمية في الفترة من سبتمبر 2009 إلى أغسطس 2011. ومن سبتمبر 2000 إلى أغسطس 2009، شغل مازن مناصب مختلفة في شركة شلمبرجير ش.م.م حيث كان يغطي مهام فنية وتجارية مختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، مثل مهندس ميداني ومدير العمليات ومدير المبيعات والتسويق. بدأ مازن مسيرته المهنية مع شركة تنمية نفط عُمان في سبتمبر 1998، حيث عمل مشرفًا على أعمال الميكانيكا في البناء والصيانة حتى سبتمبر 2000.

حصل مازن على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مانشستر ودرجة الماجستير في إدارة النفط والغاز من جامعة هيريوت وات. كما حصل على شهادة القيادة في البرنامج المتطور لكبار المديرين التنفيذيين من المعهد الدولي للتطوير الإداري في سويسرا. وحصل أيضًا على شهادة احترافية في مجال عمليات الدمج والاستحواذ من كلية لندن للأعمال. ويشغل أيضًا منصب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي في مجلس إدارة الضامن. انظر "—الإدارة العليا— الضامن" فيما يلي.

**سلطان المعمري، عضو مجلس الإدارة**

تم تعيين أ/ سلطان المعمري عضو لمجلس الإدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. في 6 أغسطس 2023م. يتمتع سلطان بخبرة تزيد عن 20 عامًا، معظمها مع شركات النفط والغاز في وظائف مختلفة مثل التمويل والاستراتيجية والاستثمار وتطوير الحقول. وقبل انضمام سلطان إلى مجلس إدارة الضامن، عمل كقائد استراتيجي لجهاز الإستثمار العماني ونائب رئيس التمويل الخاص بالتنقيب والإنتاج في شركة النفط العمانية. طوال مسيرة سلطان المهنية، عمل مع العديد من جهات التشغيل مثل شركة تنمية نفط عمان وشركة أوكسيدنتال وشركة شلمبرجير للخدمات النفطية.

حصل سلطان على درجة البكالوريوس في هندسة البترول ودبلوم الدراسات العليا في هندسة الخزانات من جامعة السلطان قابوس. ويشغل أيضًا منصب المدير المالي بمجلس إدارة الضامن. انظر "—الإدارة العليا— الضامن" فيما يلي.

**عصام الزدجالي، عضو مجلس الإدارة**

تم تعيين أ/ عصام الزدجالي عضو لمجلس الإدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. في أكتوبر 2023م. ويتمتع عصام الزدجالي بخبرة لأكثر من 30 عامًا في مجال الطاقة العالمية. وقبل انضمامه إلى إي دي او للغاز ش.ش.و. ، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة النفط العمانية ش.م.ع.م (التي تمت إعادة تسميتها لاحقًا إلى أوكيو ش.م.ع.م). كما شغل عصام في السابق منصب رئيس عمليات شركة أوكسيدنتال بتروليوم في سلطنة عمان، ومدير عمليات النفط والغاز ومدير الحفر في وزارة الطاقة والمعادن ورئيس بلدية مسقط.

حصل عصام على درجة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة.

**الضامن**

يتولى مجلس إدارة الضامن مهمة إدارة الضامن. يتمثل دور مجلس إدارة الضامن في تعزيز النجاح الشامل للضامن من خلال تعزيز قيمة المساهمين، وتقييم أداء الإدارة العليا، والموافقة على استراتيجية وخطط الشركة الضامنة والإشراف على تنفيذها، وقياس أداء الشركة مقارنةً بالخطط والأهداف، والعمل كمورد للإدارة في أمور التخطيط والسياسة. ويلعب المجلس الضمن دورًا فعالًا في مراجعة الاستثمارات والمشاريع الجديدة، وكذلك في الموافقة على استراتيجية الضامن وخطط العمل والميزانيات السنوية. كما تتولى إدارة الضامن مهمة إطلاع مجلس إدارة الضامن بكل جديد حول حالة استثماراته ومشاريعه بشكل منتظم.

ويتألف مجلس إدارة الضامن من رئيس للمجلس، ونائب لرئيس المجلس، و3 أعضاء آخرين من الأعضاء غير التنفيذيين، مع وجود ممثلين لوزارة الطاقة والمعادن، ووزارة المالية، وجهاز الاستثمار العُماني، يُعَيَّنُ كلٌّ منهم من قبل صاحب الجلالة السلطان بموجب أمر سامٍ.

يعيّن جلالة السلطان أعضاء مجلس إدارة الضامن بموجب أمر سلطاني استنادًا إلى مناصبهم مثل وزير الطاقة والمعادن، ويستمرون في مناصبهم لحين استبدالهم. وكان تعيين جميع المديرين غير التنفيذيين الحاليين في ديسمبر 2020، باستثناء الدكتور صالح بن علي العنبوري الذي عُيِّنَ في أكتوبر 2025. وعُيِّنَ مازن اللمكي رَئِيسًا تَنْفِيذِيًّا وعُضْوًا تَنْفِيذِيًّا بمجلس الإدارة في مارس 2022.

يوضح الجدول أدناه الأعضاء الحاليين لمجلس إدارة الضامن:

| الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|
| معالي/ سالم بن ناصر العوفي ..... | رئيس مجلس الإدارة و عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي |
| معالي/ ناصر بن خميس الجشمي ..... | نائب رئيس مجلس الإدارة و عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي |
| الدكتور صالح بن علي العنبوري..... | عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي |
| سعادة/ عبد الله بن سالم الحارثي..... | عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي |
| سعادة/ ملهم بن بشير الجرف..... | عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي |

عنوان مقر العمل لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الضامن: ص.ب.: 828، ر.ب.: 116، مسقط، سلطنة عُمان.

يتولى مجلس إدارة الضامن مهمة إدارة أعمال الضامن وفقًا للنظام الأساسي للشركة والقواعد والقرارات التي يعتمدها مجلس إدارة الضامن. وتنص مواد النظام الأساسي على أنه يجوز دعوة مجلس إدارة الضامن إلى الاجتماع بناء على دعوة من رئيسه في أي وقت، مع ضرورة حضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائه سواءً كانوا حاضرين بأنفسهم أو ممثلين عنهم. كما ينص النظام الأساسي على أن مجلس إدارة الضامن يتمتع بالسلطة والصلاحية لإدارة الضامن. ويجوز لمجلس إدارة الضمان بموجب قرار ووفقًا لما تقتضيه القوانين العمانية بأن يشكّل لجان وأن يفوّض صلاحياته للقيام ببعض الأعمال الموكلة إليه.

يتمتع مجلس إدارة الضامن بالصلاحية الكاملة لأداء جميع الأعمال المطلوبة لإدارة الضامن وفقًا للأهداف التجارية للضامن بغرض: (1) امتلاك حصة في شركة تنمية نفط عُمان. (2) امتلاك حصة في اتفاقيات البترول في المربع 6 والقيام بعمليات التنقيب وإنتاج الهيدروكربونات في سلطنة عمان وفقًا لهذه الاتفاقيات. (3) القيام بأي مشاريع أو عمليات أو أنشطة أخرى تتعلق بالتنقيب عن الهيدروكربونات وتطويرها واستخراجها وإنتاجها ونقلها وتملكها وبيعها وتخزينها وتسليمها. (4) القيام بأي مشاريع أو عمليات أو أنشطة تتعلق بالطاقة المتجددة في سلطنة عمان. (5) ممارسة أي عمل أو نشاط آخر يعتبره المساهمون أنه نُفِّذَ أو قد يتم تنفيذه لصالح الضامن. ولا يجوز تقييد أو حضر هذه الصلاحية إلا ما كان وفقًا لما ينص عليه قانون سلطنة عُمان أو النظام الأساسي للضامن أو قرار الجمعية العامة.

يتولى مجلس إدارة الضامن مهمة تعيين الرئيس التنفيذي للضامن والذي يكون تحت إشراف مجلس الضامن، كما أن المجلس يُعين المدير المالي للضامن، وغيرهم من كبار المديرين الذين يكونون تحت إشراف الرئيس التنفيذي ويديرون أعمال الضامن يوميًا.

فيما يلي السيرة الذاتية المختصرة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الضامن:

**معالي/ سالم بن ناصر العوفي، رئيس مجلس الإدارة و عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي**

يعمل معالي/ سالم بن ناصر العوفي منصب عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي للضامن منذ ديسمبر 2020. ويتمتع بخبرة أكثر من 30 عامًا عمان في مجال النفط والغاز. ويشغل معالي/ سالم بن ناصر العوفي أيضًا منصب وزير الطاقة والمعادن، وهو المنصب الذي يشغله منذ يونيو 2022، بعد أن شغل منصب وكيل وزارة الطاقة والمعادن منذ ديسمبر 2013. وكان قبل ذلك يشغل منصب مدير نفط الشمال في شركة تنمية نفط عُمان بين عامي 2010 و2013. انضم معالي/ سالم بن ناصر العوفي إلى شركة تنمية نفط عُمان في عام 1992 وقبل ترقيته إلى مدير نفط الشمال شغل مناصب مختلفة في شركة تنمية نفط عُمان، سواء في سلطنة عُمان أو على الصعيد الدولي، بما في ذلك رئيس التخطيط المؤسسي، ورئيس هندسة البترول ومدير العمليات. وفي مايو 2012، عُيِّنَ معالي/ سالم بن ناصر العوفي بموجب مرسوم سلطاني رئيسًا تنفيذيًا للهيئة العامة للطيران المدني. وخلال فترة عمله في شركة تنمية نفط عمان، تم إنتدابه إلى شركة شل في نيجيريا كمهندس بترول ومخطط للأصول، وكذلك إلى شركة شل في كندا كنائب رئيس الإنتاج.

حصل معالي/ سالم بن ناصر العوفي على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة هيريوت وات، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

**معالي/ ناصر بن خميس الجشمي، نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة غير تنفيذي**

يعمل معالي/ ناصر بن خميس الجشمي منصب عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي في تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. منذ تعيينه في ديسمبر 2020. ويشغل أيضًا منصب رئيس جهاز الضرائب في الحكومة. وقبل انضمامه إلى شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.، شغل عدة مناصب عليا في الحكومة، بما في ذلك وكيل وزارة المالية من عام 2013 إلى عام 2019 ووكيل وزارة الطاقة والمعادن من عام 2003 إلى عام 2013. كما يشغل منصب رئيس أو عضو في العديد من المجالس المتنوعة واللجان الأخرى، بما في ذلك رئيس المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ورئيس هيئة تنظيم الاتصالات، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة تنمية نفط عُمان.

حصل معالي/ ناصر بن خميس الجشمي على درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

**الدكتور صالح بن علي العنبوري، عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي**

يعمل الدكتور صالح بن علي العنبوري منصب عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي في الضامن منذ أكتوبر 2025. ويملك خبرة تتجاوز 30 عَامًا في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز، حيث تقلد مناصب مختلفة في أكثر من 20 شركة. كما يشغل منصب المدير العام لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن.

يحمل الدكتور صالح بن علي العنبوري درجة البكالوريوس في علوم الجيولوجيا من جامعة كارولاينا الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير والدكتوراه في جيولوجيا النفط من جامعة أبردين بالمملكة المتحدة.

**سعادة/ عبدالله بن سالم الحارثي، عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي**

يعمل سعادة/ عبدالله بن سالم الحارثي منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي للضامن منذ ديسمبر 2020. وهو أيضًا وكيل المالية، وهو المنصب الذي يشغله منذ يوليو 2020. وقبل انضمامه إلى الضامن، كان يشغل منصب المدير المالي لصندوق الاحتياطي العام للدولة قبل دمجه في جهاز الاستثمار العماني. ويشغل سعادة/ عبدالله بن سالم الحارثي أيضًا منصب عضو مجلس إدارة جهاز الاستثمار العماني، وهو عضو في مجلس محافظي البنك المركزي العماني.

كما أن سعادة/ عبدالله بن سالم الحارثي حاصل على شهادة المحلل المالي المعتمد. وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الدولي للتطوير الإداري في سويسرا.

**سعادة/ ملهم بن بشير الجرف، عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي**

يعمل سعادة ملهم بن بشير الجرف منصب عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي للضامن منذ تعيينه في ديسمبر 2020. ويملك خبرة تجارية تتجاوز 25 عَامًا في مجال الأعمال الدولية والمالية، كما يشغل منصب نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للاستثمار. وشغل سعادة

ملهم بن بشير الجرف سَابِقًا منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة النفط العُمانية ش.م.ع.م (التي غُيِّرَ اسْمُهَا لاَحِقًا إلى شركة أوكيو ش.م.ع.م)، وتقلد مناصب في وزارة الطاقة والمعادن، وشركة غاز عُمان ش.م.ع.م، والشركة العُمانية للاتصالات (عمانتل) - الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية سَابِقًا. ويشغل سعادة ملهم بن بشير الجرف أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوكيو ش.م.ع.م.

يحمل سعادة ملهم بن بشير الجرف درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في مجال الأعمال الدولية من جامعة ماريماونت في أرلينغتون بولاية فرجينيا (الولايات المتحدة)، وهو محامٍ معتمد في إنجلترا وويلز.

**الإدارة العليا**

**إي دي او للغاز ش.ش.و.**

لا يوجد لدى إي دي او للغاز ش.ش.و. فريق إدارة عليا منفصل.

**الضامن**

يعتبر الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للضامن مسؤولين عن الإدارة والإشراف والتوجيه السليم لأعمال وشؤون الضامن. وعلى وجه الخصوص، يكون الرئيس التنفيذي مسؤولًا عن الشؤون الفنية والإدارية والمالية للضامن والأهداف والسياسات التي قد يضعها مجلس إدارة الضامن.

ويوضح الجدول التالي فريق الإدارة العليا للضامن.

| الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|
| مازن اللمكي ..... | الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي |
| سلطان المعمري ..... | المدير المالي |
| أزهر الكندي ..... | الرئيس التنفيذي للعمليات |
| محمد الحراصي ..... | الرئيس التنفيذي لشؤون دعم الأعمال والخدمات المؤسسية |
| بدر العبري ..... | مدير الغاز والطاقة الجديدة |

عنوان العمل لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا هو ص.ب.: 828، ر.ب.: 116، مسقط، سلطنة عمان.

فيما يلي السيرة الذاتية المختصرة لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا للضامن.

**مازن بن راشد اللمكي، الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي**

عُيِّنَ مازن بن راشد اللمكي رئيسًا تنفيذيًا ومديرًا تنفيذيًا للضامن في مارس 2022. للاطلاع على السيرة الذاتية الكاملة لمازن بن راشد اللمكي، انظر "*— مجلس الإدارة — مازن بن راشد اللمكي، عضو مجلس الإدارة*" أعلاه.

**سلطان المعمري، المدير المالي**

عُيِّنَ سلطان المعمري في منصب المدير المالي للضامن في مارس 2022. للاطلاع على السيرة الذاتية الكاملة لسلطان المعمري، انظر "*— مجلس الإدارة — سلطان المعمري، مدير*" أعلاه.

**أزهر الكندي، الرئيس التنفيذي للعمليات**

عُيِّنَ أزهر الكندي رئيسًا لعمليات الضامن في أكتوبر 2023. ولديه أكثر من 20 سنة من الخبرة في مجال الطاقة العالمية. وقبل انضمامه إلى شركة الضامن، كان يشغل منصب مدير العمليات ونائب الرئيس التنفيذي في شركة بتروغاز للتنقيب والإنتاج ش.م.م. كما أن أزهر عمل سابقًا في شركة شل كمدير إقليمي في أستراليا، بالإضافة إلى أنه شغل منصب قائد فريق الأعمال تحت سطح الأرض في قسم التنقيب والإنتاج في الأمريكيتين بشركة شل.

حصل أزهر على درجة البكالوريوس في العلوم (مع مرتبة الشرف) في الفيزياء من جامعة دورهام في المملكة المتحدة. كما حصل على درجة الماجستير الانتقائية في مقررات إدارة الأعمال وتلقى تدريبًا مهنيًا في القيادة والأعمال والصحة والسلامة والبيئة والجوانب الفنية والاقتصاد والممارسات التجارية.

**محمد الحراصي، الرئيس التنفيذي لشؤون دعم الأعمال والخدمات المؤسسية**

عُيِّنَ محمد الحراصي مُدِيرًا للخدمات المؤسسية والأعمال في مايو 2022، ثمّ عُيِّنَ رَئِيسًا تَنْفِيذِيًّا لشؤون دعم الأعمال والخدمات المؤسسية. ويتمتع بخبرة تزيد عن 15 عامًا في قطاع الطاقة والاستثمار مع تخصصه في عمليات الأعمال التجارية والتحول الرقمي والعمليات التنافسية التنظيمية ذات الجدوى. كما يتمتع محمد بخبرة كشريك استراتيجي خلال مرحلة بدء الأعمال والتحولات التنظيمية. وقد عمل محمد سابقًا في جهاز الاستثمار العُماني وشركة بتروغاز للتنقيب والإنتاج ش.م.م.

حصل محمد على درجة البكالوريوس في التجارة ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية الدولية. وقد أكمل محمد دبلومة شهادة معهد تشارترد للأفراد والتنمية "CIPD".

**بدر العبري، مدير الغاز والطاقة الجديدة**

انضم بدر إلى الضامن في يناير 2023، ويشغل حاليًا منصب مدير الغاز والطاقة الجديدة. ويملك بدر خبرة تتجاوز 12 عَامًا؛ حيث عمل في العديد من مشاريع تطوير النفط والغاز وتوليد الطاقة.

وقبل تعيينه، تقلد بدر مناصب متعددة، شملت منصب نائب رئيس التأكيد للشؤون الاستكشافية والإنتاجية والمشاريع والطاقة البديلة، وقائد المشاريع (مشروع تطوير نفط حقل بساط المرحلة الأولى والمرحلة الثانية) في شركة أوكيو. وبدأ بدر مسيرته المهنية كمُهَنْدِسِ أنظمة حرارية وكبير مهندسي مشاريع بشركة تنمية نفط عُمان.

حصل بدر على درجة الدكتوراه في نموذج الربط بين سطح الأرض وتحت سطح الأرض للتقييم التقني والاقتصادي والمخاطر لمشاريع الاستخراج المعزز للنفط بالطرق الحرارية، كما حصل على درجة الماجستير في الطاقة الحرارية من جامعة كرانفيلد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة.

**تضارب المصالح**

لا يوجد تضارب في المصالح بين التزامات أعضاء مجلس إدارة الضامن والإدارة العليا للضامن من تلك المذكورة أعلاه تجاه الضامن ومصالحهم الخاصة أو التزاماتهم الأخرى.

**حوكمة الشركة**

**إي دي او للغاز ش.ش.و.**

لم يشكل مجلس إدارة إي دي او للغاز ش.ش.و. أي لجان. ومع ذلك، فإن دليل صلاحيات إي دي او للغاز ش.ش.و. يسمح بتشكيل مثل هذه اللجان وفقًا لتقدير مجلس إدارة الضامن.

**الضامن**

يلتزم الضامن بتبني أعلى معايير حوكمة الشركات وتطبيقها وتحسينها بشكل مستمر في جميع أنشطتها وعملياتها. وقد وُضِعَ عدد من السياسات ويجري تطويرها، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك، وسياسة الموارد البشرية، وسياسة المشتريات. يتكون مجلس إدارة الضامن من لجنة واحدة وهي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، والتي تكون مدعومة في عملها من خلال وظيفة التدقيق الداخلي.

***لجنة التدقيق وإدارة المخاطر***

تساعد لجنة التدقيق وإدارة المخاطر مجلس إدارة الضامن في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بما يلي: (1) سلامة عملية إعداد التقارير المالية. (2) فعالية الرقابة الداخلية. (3) أداء واستقلال وظيفة التدقيق الداخلي للضامن والمدققين الخارجيين. (4) أنظمة الامتثال للقوانين واللوائح. (5) كفاية وفعالية إدارة المخاطر.

تتمتع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بمجموعة كبيرة من المسؤوليات، بما في ذلك:

- تعيين المراجع الخارجي ومراجعة تقريره السنوي.
- مراجعة البيانات المالية للضامن.
- إعداد التقرير السنوي.
- القضايا التي أثيرت في آراء التدقيق والتقارير ومراجعات الرقابة والتي أثارها المراجع الخارجي ومؤسسة التدقيق الحكومية.
- المعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي يتعين الإفصاح عنها في الاجتماع العام السنوي.
- الموافقة على سياسة إدارة المخاطر وتنفيذها وتقديم تقارير إدارة المخاطر.

تتمتع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر في ممارسة مسؤولياتها بصلاحية طلب حضور المدير المالي في اجتماعاتها، وطلب معلومات من أي موظف لدى الضامن، وإجراء مشورة الأشخاص الفنيين والمختصين.

تجتمع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر كلما دعت الحاجة (وفقًا لما يحدده الرئيس) وتجتمع أربع مرات على الأقل في السنة. ويتم تعيين أعضائها من خلال مجلس إدارة الضامن. وتتألف هذه اللجنة حاليًا من عضوين: سعادة عبد الله الحارثي، وكيل وزارة المالية (بصفته رَئِيسًا للجنة)، وسعادة ملهم الجرف، نائب الرئيس للاستثمار بجهاز الاستثمار العُماني (بصفته عُضْوًا).

**مدونات قواعد السلوك**

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد المعايير والقيم الأخلاقية للمجموعة، وضمان ترسيخها كجزء من ثقافة المجموعة. وفي إطار التطوير المستمر لثقافة المجموعة، اعتمد مجلس الإدارة ميثاق سلوك مهني للمجموعة.

لدى شركة تنمية نفط عُمان مدونة سلوك تنطبق على جميع موظفيها ومديريها. ويتولى المدير العام لشركة تنمية نفط عُمان مهمة مراقبة تنفيذ هذه المدونة والإشراف عليها. ويتخذ مجلس إدارة شركة تنمية نفط عُمان القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالمدونة والتي تخص المدير العام وتقاريره المباشرة. وتساعد لجنة التدقيق التابعة للضامن في مسؤوليات الرقابة المتعلقة بالمدونة.

تحدد مدونة السلوك المعايير في مجموعة من المجالات، بما في ذلك:

- تضارب المصالح.
- المصلحة التجارية.
- الهدايا والترفيه.
- نزاهة الأعمال (بما في ذلك التعامل بشكل عادل مع المقاولين وشركاء الضامن، وجمع معلومات السوق بطريقة قانونية وأخلاقية فقط، والامتثال للقيود التجارية والجزاءات).
- السرية.
- حماية أصول الشركة.

- الصحة والسلامة وحماية البيئة.
- ممارسات مكان العمل (مثل التعامل مع الموظفين الآخرين باحترام والتأكد من مراعاة قوانين البيانات الشخصية).
- الإبلاغ عن المخالفات.

**6. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "نظرة عامة على القطاع"**

**نظرة عامة على القطاع**

**النفط والغاز في عُمان**

تعدُّ عمليات الحفر الاستكشافي عن النفط والغاز في سلطنة عُمان ضاربةً في القدم؛ إذ تعود بداياتها إلى عشرينيات القرن الماضي عندما أجرت شركة النفط الأنجلو-فارسية (المعروفة حاليًا باسم شركة بريتيش بتروليوم BP) أولى عمليات الاستكشاف في البلاد بموجب اتفاقية امتياز. بيدَ أنَّ أول اكتشاف نفطي لم يتحقق إلا في عام 1956، في حين لم تبدأ مرحلة الإنتاج التجاري إلا في عام 1967 مع بدء تشغّيل حقليّ فهود وناطح بوساطة شركة تنمية نفط عُمان. وقد تركزت أعمال الاستكشاف والتقييم الأولية في المناطق الشمالية من مربع 6، بالقرب من الاكتشافات الأولى في حقلي يبال وفهود. وتواصلت أعمال الحفر في منطقة قرن العلم الواقعة إلى الجنوب مباشرةً من حقل فهود، حيث تُوِّجت بعدة اكتشافات في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وبعد ذلك توالت الاكتشافات الجديدة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وكان من أبرزها حقل مرمول العملاق عام 1980، فضلًا عن عدة حقول للغاز، من بينها حقلا مبروك شمال شرق ومبروك شمال غرب.

تأسست شركة تنمية نفط عُمان عام 1937 تحت مسمى شركة تنمية نفط (عُمان وظفار) المحدودة، ولا تزال تدير غالبية الأراضي المنتجة في سلطنة عمان. ونيابةً عن المساهمين فيها، تنتج شركة تنمية نفط عمان النفط والغاز من مربع 6، حيث استحوذت في عام 2024 على نحو 58% من إجمالي إنتاج السلطنة من النفط والغاز غير المصاحب ومكثفات الغاز (المصاحبة وغير المصاحبة)، وذلك على أساس حصة العمل المباشرة. وتُعدّ شركة تنمية نفط عُمان شركة تشغّيلية مملوكة بنسبة 60% لحكومة سلطنة عُمان -عن طريق الضامن- وبنسبة 40% لشركة برايفت أويل هولدنج عُمان المحدودة، والتي تتوزع ملكيتها بين شركة شل بتروليوم المحدودة ("**شل**") بنسبة 85%، وشركة توتال إنرجيز ("**توتال إنرجيز**") بنسبة 10%، وشركة بي تي تي إي بي عُمان للاستكشاف والإنتاج ("**بي تي تي إي بي**") بنسبة 5%.

وتتمتع سلطنة عُمان بمزايا تنافسية في قطاع النفط والغاز تشمل بيئة تشغيل مستقرة وحكومة متعاونة تقدم اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج بشروط تجارية تُحدد من خلال عملية مزايدة مفتوحة. وبفضل هذه المقوّمات، نجحت وزارة الطاقة والمعادن في جذب العديد من الشركات العالمية لاستكشاف وتطوير موارد النفط والغاز في السلطنة؛ إذ بلغ عدد الشركات التي تُدير امتيازات استكشاف النفط والغاز وإنتاجه بحلول نهاية عام 2024 نحو 16 شركة تتولى التشغّيل في 36 منطقة امتياز (*المصدر: وزارة الطاقة والمعادن*). وتُدير شركة أوكسيدنتال أكبر امتياز خارج نطاق شركة تنمية نفط عُمان عبر سبع مناطق امتياز متفرقة، بما في ذلك مشروع الاستخلاص المعزز للنفط في حقل مخيزنة النفطي جنوب البلاد.

وتُعدّ سلطنة عُمان مُصدِّرًا رئيسيًا للغاز على هيئة غاز طبيعي مسال، حيث تمتلك الحكومة نسبة 51% في شركة الغاز الطبيعي المسال (عن طريق جهاز الاستثمار العُماني)، ونسبة 66% في شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال (بشكل مباشر وعن طريق جهاز الاستثمار العُماني)؛ وهما مشروعان لإسالة الغاز يقعان بالقرب من ولاية صور، على بُعد نحو 200 كيلومتر جنوب مسقط. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروعين نحو 11.4 مليون طن سنويًا. كما يُخطط لبدء تشغّيل منشأة إضافية للغاز الطبيعي المسال في صحار بطاقة إنتاجية تبلغ 1.1 مليون طن سنويًا بحلول عام 2028.

ويُشكّل قطاع النفط والغاز رافدًا أساسيًا للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان، حيث ساهم في عام 2025 بأكثر من نصف إجمالي الإيرادات الحكومية المجمعة. ويوضح الجدول التالي المساهمة النسبية لقطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خلال الفترات المحددة:

| | 2025 | 2024 | 2023 |
|---|---|---|---|
| | | (%) | |
| المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي [1] ..... | 34 | 35 | 36 |
| المساهمة في الصادرات (بما يشمل: إعادة التصدير) ..... | 62 | 68 | 61 |

| | 2025 | 2024 | 2023 |
|---|---|---|---|
| | | (%) | |
| المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي [1] ..... | 34 | 35 | 36 |

ملاحظة:

(1) يمثل الحصة النسبية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية.

وتُعدّ سلطنة عُمان ثاني أكبر منتج للنفط من خارج منظمة أوبك في الشرق الأوسط بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ إنتاجها من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب) ما يقارب حوالي مليون برميل يوميًا في عام 2025، و0.99 مليون برميل يوميًا في عام 2024، و1.05 مليون برميل يوميًا في عام 2023. (المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات)

وعلى الرغم من أنها ليست عضوًا في منظمة أوبك، إلا أنَّ السلطنة تُشارك تاريخيًا في الجهود التي تقودها المنظمة للحدّ من تقلبات سوق النفط وتحقيق استقراره، كما أنها عضو فاعل في تحالف "أوبك+".

**الاستكشاف والحفر**

تضم سلطنة عُمان نحو 30 منطقة امتياز نشطة، يقع معظمها ضمن الأحواض الإنتاجية الأربعة الرئيسية في جنوب عُمان ووسطها وغربها، إضافةً إلى الحوض الأمامي الفرعي شمالي السلطنة. وتمتد منطقة المربع 6 عبر هذه الأحواض الفرعية الأربعة بأكملها. وتُشكّل مناطق امتياز المناطق البرية ما يقارب 90% من إجمالي مناطق الامتياز النشطة.

وحتى عام 1999، كان الغاز المُباع في السلطنة يُنتَج بصورة شبه كاملة من عدد محدود من الحقول الواقعة في المربع 6. وقد انخفض إنتاج الغاز المصاحب في السلطنة بشكل نسبي -إذ يقل عن 400 مليون قدم مكعب قياسي يوميًا- وتركز مجمله في مناطق يبال والفهود والخوير الواقعة شمال المربع 6، التي تديرها شركة تنمية نفط عُمان. ومنذ عام 1999، عملت شركة تنمية نفط عُمان على زيادة غاز المبيعات زيادةً ملحوظة من حقول قرن علم العملاقة التي اكتُشِفت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي؛ حيث أُدخِلت حقول سيح رول وباريك وسيح نهيدة الخدمة لتزويد محطات الغاز الطبيعي المسال في السلطنة بالغاز، وهي تُنتِج حاليًا معظم غاز المربع 6.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2008، شهدت شركة تنمية نفط عُمان انخفاضًا حادًا في إنتاج النفط؛ حيث تراجع بمقدار الثلث. واستجابةً لذلك، أطلقت شركة تنمية نفط عمان برنامجًا للحدّ من هذا التراجع. كما شهدت حركة التراخيص نشاطًا ملحوظًا خلال هذه الفترة؛ إذ تخلت شركة تنمية نفط عُمان عن بعض المساحات لصالح شركات نفط عالمية، من بينها شركتا أوكسيدنتال وبريتيش بتروليوم، اللتان تولتا تشغّيل عدة مربعات رئيسية للنفط والغاز. وبحلول عام 2010، استعادت السلطنة مستويات إنتاجها ليصل إلى 800 ألف برميل يوميًا، وتجاوز حاجز المليون برميل متري يوميًا في عام 2016. وتجلّى الدور الفاعل لشركة تنمية نفط عُمان في مجال الاستكشاف خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من خلال الاستحواذ على عدة مربعات استكشافية وحفر آبار استكشافية ناجحة.

وفي المربع 60، أعلنت شركة تنمية نفط عُمان في عام 2016 عن ثلاث اكتشافات منفصلة، كان من بينها اكتشاف حقل بساط للنفط الخفيف الذي جرى تطويره منذ ذلك الحين. كما أدى بدء تشغّيل مشروع خزان التابع لشركة بريتيش بتروليوم في عام 2017 إلى إحداث تحوّل في سوق الغاز بالسلطنة، ليصبح الغاز العميق محط تركيز رئيسيًا للعديد من الشركات. وقد انصَبّ التركيز في أنشطة الاستكشاف الحديثة بوجه خاص على الغاز الصخري في المنطقة المحيطة بحقل خزان؛ حيث كان من أبرز النجاحات المحققة الاكتشافان اللذان حققتهما شركة تنمية نفط عُمان في حقليّ مبروك شمال شرق ومبروك غرب. وتجري حاليًا عمليات استكشاف نشطة في المناطق المجاورة، بعد منح حقوق الاستكشاف لكلٍّ من: شركات شيل وشركة تنمية نفط عُمان وتوتال إنرجيز (المربع 11)، وشركتي بريتيش بتروليوم وإيني (المربع 77)، وشركات توتال إنرجيز وبي تي إي بي وبيترو ناس (المربع 12).

ورغم أن معظم إنتاج السلطنة يُستخرَج من حقولها البرية، إلا أنها تواصل استكشاف المربعات البحرية (في المياه الضحلة)، مع وجود كميات إنتاج ضئيلة من مربعي 8 و50 (موقع نفط مصيرة). وفي فبراير 2026، وقّعت وزارة الطاقة والمعادن اتفاقية امتياز لمربع بحري إضافي (المربع 18) مع تحالف يضم شركتي بيترو ناس وشركة أوكيو لجميع أعمال الاستكشاف والإنتاج. وعلى الرغم من أن الموارد البحرية في السلطنة لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، إلا أن الحكومة تخطط لإدراج عدد من مناطق الامتياز البحرية ضمن مراحل التراخيص المستقبلية.

وفي عام 2025، بلغ متوسط إنتاج النفط والمكثفات 1.00 مليون برميل يوميًا، بينما بلغ متوسط إنتاج الغاز 151.2 مليون متر مكعب يوميًا (*المصدر: التقرير السنوي لوزارة الطاقة والمعادن لعام 2025*).

**احتياطيات الهيدروكربونات في سلطنة عُمان**

تتوزع الاحتياطيات الهيدروكربونية في سلطنة عُمان بتوازنٍ عبر الحوضين الفرعيين في جنوب عُمان والحوض الأمامي شمال عُمان، والحوضين الفرعيين في وسط وغرب عُمان. وتضم أجهزة الأحواض الفرعية في جنوب عُمان ومُقَدَّمَة عُمان احتياطياتٍ تتركز بالدرجة الأولى في النفط، في حين تشتمل الأحواض الفرعية في وسط وغرب عُمان على احتياطيات ضخمة من الغاز غير المصاحب والغاز المصاحب، فضلًا عن احتياطيات كبيرة من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب).

**النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب)**

يوضح الجدول الآتي إجمالي احتياطيات سلطنة عُمان المؤكدة والمحتملة من النفط والمكثفات كما في 31 ديسمبر للسنوات الموضحة:

| | اعتبارًا من 31 ديسمبر | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2025 | 2024 | 2023 | 2022 | 2021 |
| | *(مليون برميل)* | | | | |
| المربع 6[1] | 1,634.0 | 1,689.2 | 1,701.6 | 1,793.4 | 1,705.3 |
| الإجمالي | — [2] | — [2] | — [2] | — [2] | 2,878.0 |

ملاحظات:

تمثل أرقام المربع 6 الاحتياطيات المؤكدة وفق تقديرات شركة تنمية نفط عُمان وطبقًا لإرشادات هيئة الأوراق المالية والتداول الأمريكية.

اعتبارًا من عام 2022، أوقفت سلطنة عُمان الإفصاح عن إجمالي احتياطاتها المؤكدة (1P) من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب).

*المصدر: وزارة الطاقة والمعادن.*

اعتبارًا من عام 2022، أوقفت سلطنة عُمان الإفصاح عن إجمالي احتياطاتها المؤكدة (1P) من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب). وقد ارتفع إجمالي احتياطيات السلطنة المؤكدة (1P) من النفط ومكثفات الغاز (غير المصاحب) إلى 2,878 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2021 مقارنةً بـ 2,640 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2020. وفي المقابل، انخفضت احتياطيات المربع 6 المؤكدة (1P) من النفط والمكثفات (الغاز غير المصاحب) إلى 1,634 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بـ 1,689 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2024 و1,702 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2023. ويعود هذا الانخفاض في احتياطيات المربع 6 المؤكدة (1P) من النفط ومكثفات الغاز (غير المصاحب) إلى انخفاض حجم الاحتياطيات الجديدة المُسجَّلة مقارنةً بمعدلات الإنتاج خلال العام.

**الغاز**

تتركز الغالبية العظمى من احتياطيات الغاز المؤكدة (1P) في سلطنة عُمان ضمن المربع 6؛ إذ يُعدّ المكمن العميق لحقل سيح رول أكبر حقل للغاز غير المصاحب مُثبتٍ وجوده في البلاد. وتُقدَّر أحجام الغاز الموجود في مكامن حقليّ خزان وغزير بما يتراوح بين 20 و30 تريليون قدم مكعب، ويعكس هذا التفاوت في التقديرات حالة عدم اليقين المرتبطة بتطوير حقول الغاز العميقة والمنخفضة النفاذية (الغاز المحصور).

ويبيّن الجدول التالي احتياطيات الغاز المؤكدة (1P) لسلطنة عُمان ضمن المربع 6 عن الأعوام الموضحة:

| | اعتبارًا من 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|
| | 2025 | 2024 | 2023 |
| | | (تريليون قدم مكّعب) | |
| المربع 6[1] ..... | 5.3 | 5.6 | 5.4 |

ملاحظات:

تمثل أرقام المربع 6 الاحتياطيات المؤكدة (1P)، بما في ذلك حقل مبروك شمال شرق.

*المصدر: وزارة الطاقة والمعادن.*

**إنتاج سلطنة عُمان من الهيدروكربونات**

**النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب)**

يوضح الجدول الآتي متوسط الإنتاج اليومي من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب) في سلطنة عُمان عن كل عام من الأعوام الموضحة:

| | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|
| | 2025 | 2024 | 2023 |
| | | *(ألف برميل/يوميًا)* | |
| إجمالي النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب) ..... | 1,002 | 993 | 1,049 |

*المصدر:* وزارة الطاقة والمعادن؛ والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب) في سلطنة عُمان للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ما مقداره 1,002 ألف برميل يوميًا، مقارنةً بـ 993 ألف برميل يوميًا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد أتى هذا الارتفاع في الإنتاج للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2025 مدفوعًا بالنمو الذاتي في عدد من الحقول الإنتاجية (بما فيها المربع 6)، وذلك في إطار التعديلات المستمرة على حصص منظمة أوبك. في حين بلغ متوسط الإنتاج اليومي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2024 ما مقداره 993 ألف برميل يوميًا، مقارنةً بـ 1,049 ألف برميل يوميًا للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2023؛ ويُعزى هذا الانخفاض في إنتاج عام 2024 بصورة أساسية إلى التزام السلطنة باتفاقية تخفيض الإنتاج المُبرمة مع دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها.

**الغاز**

يوضح الجدول التالي متوسط الإنتاج اليومي من الغاز في سلطنة عُمان عن الأعوام الموضحة:

| | السنة المنتهية في 31 ديسمبر | | |
|---|---|---|---|
| | 2025 | 2024 | 2023 |
| | (مليار قدم مكعب)[1] | | |
| المجموع الفرعي للغاز المصاحب ..... | 1.2 | 1.2 | 1.1 |
| المجموع الفرعي للغاز غير المصاحب ..... | 4.1 | 4.1 | 4.2 |
| إجمالي الغاز ..... | 5.3 | 5.3 | 5.3 |

ملاحظة:

حُوِّل المتر المكعب الواحد إلى 35.383 قدمًا مكعبة.

*المصدر: وزارة الطاقة والمعادن.*

سجل متوسط إنتاج الغاز الطبيعي 5.3 مليارات قدم مكعب يوميًا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، دون تغيير عن المعدل المسجل في عام 2024 والبالغ 5.3 مليارات قدم مكعب يوميًا.

ومن المتوقع أن تواصل المربعات (المربع 6 والمربع 61 والمربع 10) الاستحواذ على حصة الأسد من إنتاج الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان على المديين القصير والمتوسط. ومع ذلك، يُتوقَّع أن يشهد الطلب على الغاز نموًا إضافيًا استجابةً للاحتياجات المحلية والصناعية، إلى جانب متطلبات تصدير الغاز الطبيعي المسال. وعليه، يعكف الضامن على تقييم فرص نمو متنوعة في قطاع أعمال الغاز غير المصاحب، بما في ذلك تطوير الموارد الغازية الضخمة في المربع 6. وتأكيدًا لهذا التوجه، يجري الضامن مباحثات تفصيلية مع شركاء استراتيجيين دوليين محتملين، كما يدرس المنافع التجارية والاستراتيجية الناجمة عن تزويد مرافق الغاز الطبيعي المسال في السلطنة بالغاز والمشاركة المباشرة فيها، بغية الوصول إلى الأسواق العالمية.

**مصافي النفط**

تضم سلطنة عُمان حاليًا ثلاث مصافٍ لتقرير النفط حيز التشغيل؛ وهي: مصفاة ميناء الفحل، ومصفاة صحار، ومصفاة الدقم، وتتولى مجموعة أوكيو تشغّيلها جميعًا.

**النقل والتوزيع**

**البنية الأساسية للنفط**

***الموانئ والمحطات***

تُعدّ محطة ميناء الفحل الواقعة في مسقط محطة التصدير الرئيسة للنفط في سلطنة عُمان؛ إذ يُصَدَّر معظم نفط البلاد أو يُعالَج في المصفاة للاستهلاك المحلي، باستثناء كميات ضئيلة تُنتَج من المربع 8 (غرب بخاء) التابع لمجموعة أوكيو في مسندم، والتي يُصَدَّر إنتاجها عبر محطة غاز مسندم. كما يضم ميناء ريسوت القريب من صلالة رصيفًا نفطيًا مزودًا بمرسى مربط بحري لإنزال ومعالجة ناقلات النفط التي تصل حمولتها الإجمالية المسجلة إلى 45,000 طن متري. وتوجد محطة أخرى لنقل النفط من سفينة إلى أخرى على الساحل الجنوبي للسلطنة، حيث تدير شركة مصيرة للنفط منطقة الامتياز البحري للمربع 50.

**خطوط الأنابيب**

تُشغِّل شركة تنمية نفط عُمان شبكة البنية الأساسية للنفط المتطورة للغاية في عمان، والتي تتألف بصورة رئيسة من نظام خطوط الأنابيب المعروف باسم خط النفط الرئيسي.

يمتد خط النفط الرئيسي من حقول شركة تنمية نفط عُمان الجنوبية عبر منطقة قرن العلم، ويضم أجزاءً تتراوح أقطارها بين 6 و42 بوصة. ويُعرَف الجزء الممتد من خط النفط الرئيسي من حقل مرمول إلى محطة تعزيز الضغط بنهيدة بخط النفط الرئيسي الجنوبي. ويلتقي هذا الجزء في نهيدة بقطاع آخر من خط النفط الرئيسي ينطلق من حُقلي لَخوير وجبال، ويُعرَف بخط النفط الرئيسي الشمالي. وينقل خط النفط الرئيسي كافة النفط المُنْتَج في بر السلطنة (باستثناء إنتاج مسندم ومصيرة) من المناطق الداخلية إلى المحطة الساحلية في ميناء الفحل، بطاقة استيعابية ونقل قصوى تبلغ 1.4 مليون برميل يوميًا. وتتصل حقول كافة منتجي النفط في اليابسة بخطوط أنابيب تربطها بخط النفط الرئيسي، حيث يدفع المنتجون تعرفة ثنائية محددة عن كل برميل مقابل استخدام البنية الأساسية لتصدير النفط.

ويُخَطَّط لمواصلة الاستثمار للحفاظ على سلامة شبكة خطوط أنابيب النفط واستدامتها. حيث استلزمت الزيادة في مستويات الإنتاج بجنوب السلطنة ووسطها تركيب مضخات إضافية في محطتي تعزيز الضغط في كلٍّ من قرن العلم ونهيدة، باعتبارهما من مراكز النفط الرئيسة في البلاد.

**البنية الأساسية للغاز**

***خطوط الأنابيب***

تعود ملكية شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بعد المعالجة في سلطنة عُمان إلى شركة أوكيو لشبكات الغاز، والتي تمتلك ثمانية خطوط أنابيب رئيسة، وتمتلك الحكومة أغلبية أسهمها بطريقة غير مباشرة عبر مجموعة أوكيو وجهاز الاستثمار العُماني.

وتتألف شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التابعة لشركة أوكيو لشبكات الغاز من خطوط أنابيب بامتداد يصل إلى نحو 4,368 كيلومترًا (باستثناء شبكة خطوط أنابيب الغاز الداخلية التابعة لشركة تنمية نفط عُمان، والتي تربط الحقول الإنتاجية بمحطات المعالجة). وتَشمل شبكة أوكيو لشبكات الغاز خط الغاز الرئيسي الممتد إلى محطات الغاز الطبيعي المسال بالقرب من صور، وخطوط الأنابيب الممتدة من سيح رول إلى مسقط وصحار في الشمال وصلالة في الجنوب، فضلًا عن خطوط الأنابيب التبادلية بين الحقول، وخطوط الأنابيب التي تُمِد بالغاز المصاحب لإعادة حقنه في مكامن النفط بالحقول الواقعة جنوبي السلطنة.

وتُخطط شركة أوكيو لشبكات الغاز لتطوير شبكة نقل الغاز القائمة خلال الأعوام القادمة، بما في ذلك تنفيذ مشاريع رئيسة لربط منطقة الدقم وتلبية الطلب المتنامي في منطقة صحار.

ويأتي الإمداد الرئيسي للغاز في سلطنة عُمان من مناطق الإنتاج الشمالية والوسطى الواقعة ضمن المربع 6، وتحديدًا من حقول يبال، وفهود، ولخوير، وقرن العلم. ويمتد خط غاز جنوب عُمان من حقل سيح نهيدة في منطقة قرن العلم إلى حقول مرمول في الجنوب؛ ويُستخدم هذا الخط لتمويل إمدادات الغاز المخصصة بشكل أساسي لأغراض الحقن (لحفظ الضغط في المكامن)، وتوليد الطاقة، والاستخدامات المحلية الأخرى.

**محطات الغاز الطبيعي المسال**

بدأت عمليات التشغيل في محطة عُمان للغاز الطبيعي المسال بالقرب من صور في عام 2000، وتبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية نحو 7.6 ملايين طن متري سنويًا. وتتكون المحطة من وحدتين لإسالة الغاز متساويتي السعة، ومرافق تحميل بحرية، ومرافق خدمات مساعدة. وقد دُشِّنت وحدة ثالثة باسم قلهات للغاز الطبيعي المسال في نهاية عام 2006، وتبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية 3.8 ملايين طن متري سنويًا، وتتولى تشغيلها شركة عُمان للغاز الطبيعي المسال (وفق هيكل ملكية مختلف عن الوحدتين الأولى والثانية)، بينما تتشارك القاطرات جميعها في مرافق التخزين والتحميل بين المشروعين.

**محطات معالجة الغاز**

منذ تاريخ نقل عمليات الغاز، آلت ملكية محطات معالجة الغاز الخمس الرئيسة في سلطنة عُمان إلى إي دي او للغاز ش.ش.و.، بينما تتولى تشغيلها شركة تنمية نفط عُمان.

**البنية الأساسية للنفط والغاز في سلطنة عُمان**

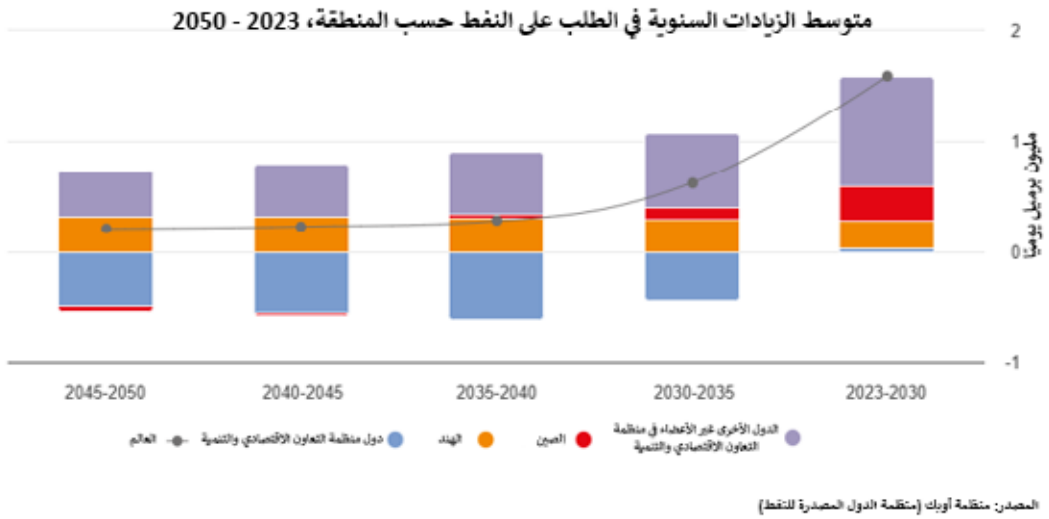
دعمًا لتطوير قطاع النفط والغاز، ضَخَّت سلطنة عُمان استثمارات رأسمالية ضخمة لبناء سلسلة قيمة متكاملة الشمول؛ شملت خطوط الأنابيب المحلية والمستوردة، ومحطات المعالجة، ومصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات لمرافق التكرير والتصنيع، فضلًا عن محطات التصدير. ويوضح الجدول أدناه ملخصًا لهذه المرافق:

تفاصيل البنية الأساسية

- مصافي النفط: ثلاث مصاف رئيسية، وهي الدقم وصحار وميناء الفحل.
- خطوط أنابيب النفط: حوالي 2,000 كيلومتر.
- محطات تخزين النفط: منشأة في ميناء الفحل وأخرى في رأس مركز..
- محطات معالجة الغاز: خمس محطات بالقرب من حقول الغاز الرئيسية لسلطنة عُمان.
- خطوط أنابيب الغاز: حوالي 4.360 كيلومتر .
- الغاز الطبيعي المسال: 3 خطوط تسييل مملوكة لشركة عُمان للغاز الطبيعي المسال وشركة قلهات للغاز الطبيعي المسال (بقدرة إجمالية تقارب 11.4 مليون طن سنوياً)

*المصدر: التقرير السنوي لوزارة الطاقة والمعادن لعام 2025، ومعلومات الشركة، والموقع الإلكتروني لشركة أوكيو لشبكات الغاز لعام 2026.*

**الطلب والعرض في قطاع النفط**



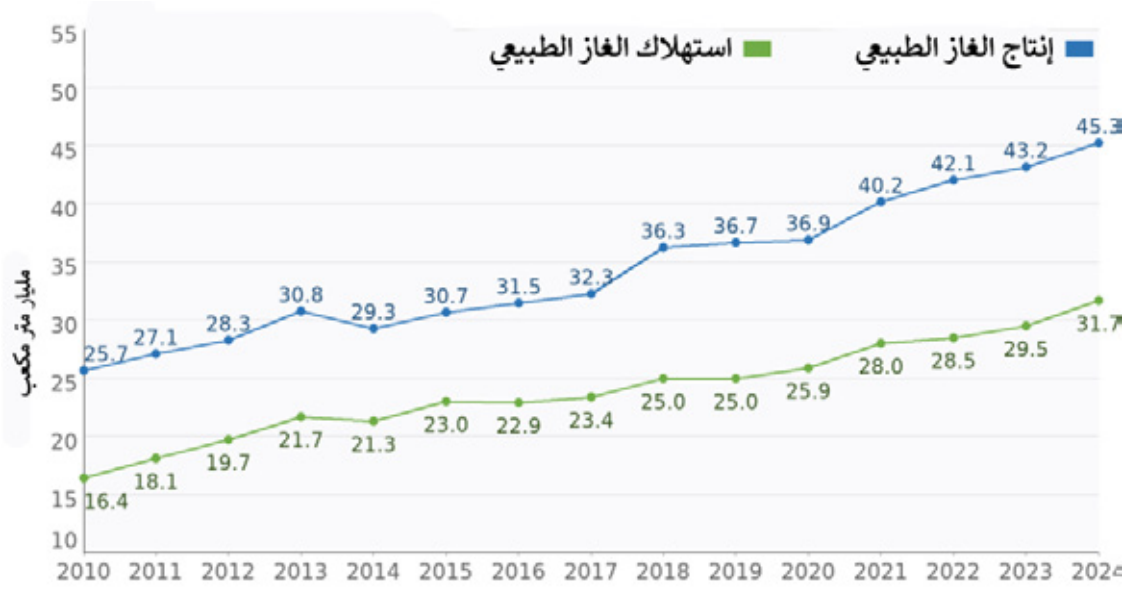

المصدر: منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط)

تاريخيًا، ارتبط اتجاه الطلب العالمي على النفط بمسار الناتج المحلي الإجمالي العالمي. واستشرافًا للمستقبل، يُتوقع أن يَصدر أكبر قدر من الزيادة التراكمية في الطلب على النفط من الدول النامية؛ مدفوعًا بالنمو السكاني القوي، والتوسع الاقتصادي، وتسارع حركة التمدن، وما يرافق ذلك من اتساع نطاق الطبقة المتوسطة. وتنسحب اتجاهات مماثلة أيضًا على الهند وبعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك. كما يُتوقع تسجيل نموٍّ ما في الطلب على النفط في الصين ومنطقة أوراسيا، بيد أنه من المرجح أن يصل الطلب في هذه الدول إلى مرحلة التشبع والاستقرار خلال العقد الحالي ليتخذ بعدئذٍ مسارًا أفقيًا ثابتًا.

وفي المقابل، تتوقع منظمة أوبك أن يشهد الطلب على النفط من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعًا بطيئًا ولكنه مطرد خلال الفترة الممتدة من عام 2030 إلى 2050؛ وذلك نتيجة لإحلال الكهرباء والغاز الطبيعي محل النفط، والتحسينات المعتمدة على التكنولوجيا لرفع الكفاءة، بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية والتطورات التنظيمية والسلوكية المرتبطة بالمستهلكين.

**سوق الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان**

يوضح الرسم البياني التالي مستويات إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2010 و2024 بمليارات الأمتار المكعبة:




*المصدر: معهد الطاقة، المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية 2025.*

خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2010 و2024، شهد استهلاك الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان (شاملًا الصادرات) نموًا بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.8%؛ مدفوعًا بالتوسع في التنمية الصناعية في البلاد، والدور المحوري للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، فضلًا عن نمو الصادرات. وفي المقابل، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في السلطنة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.1%، تدعمه الموارد الهائلة المتاحة للاستخراج من الغاز الطبيعي.

علاوة على ذلك، تُسهم السياسات الإقليمية لقطاع الطاقة في دعم إنتاج واستهلاك الموارد غير النفطية؛ ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي والضريبي، والتزامات بعض الدول المستهلكة لكميات كبيرة في المنطقة بتحقيق الحياد الصفري الكربوني. ومن المرجح أن تؤثر هذه السياسات على الطلب على الغاز الطبيعي على المدى الطويل. وفي الوقت الراهن، يُولَّد جزء كبير من الكهرباء في سلطنة عُمان باستخدام الغاز الطبيعي، وهو ما يُتوقع أن يدعم تحقيق المزيد من النمو على المدى القريب والمتوسط. كما أن أي زيادات محتملة في القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال في السلطنة ستوفر منافذ إضافية لاستيعاب الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي.

## 7. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "تنظيم صناعة النفط والغاز في عُمان"

### تنظيم قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان

#### قانون النفط والغاز العُماني

تَسري أحكام قانون النفط والغاز الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته (المُشار إليه بـ **"قانون النفط والغاز"**) على كافة المواد والموارد والعمليات البترولية داخل أراضي سلطنة عُمان.

#### اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج والتراخيص

بموجب قانون النفط والغاز، تُمنَح حقوق استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وتقييمها وتطويرها واستغلالها على أساس اتفاقية امتياز، تُبرَم عادةً في صيغة اتفاقية استكشاف النفط والمشاركة في الإنتاج، والتي تدخُل حيز النفاذ بعد إصدار الحكومة مرسومًا سلطانيًا يُصادق عليها. ويُستثنى من ذلك المربع 6، حيث يخضع لاتفاقيات امتياز لا تندرج ضمن اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج. وتُعدّ وزارة الطاقة والمعادن -نيابةً عن الحكومة- الجهةَ المُخوّلة بالتفاوض والاتفاق على الشروط التجارية لاتفاقيات الامتياز (سواء أكانت صياغتها في شكل اتفاقيات استكشاف النفط والمشاركة في الإنتاج أم غير ذلك) مع شركات استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما.

وطبقًا لأحكام قانون النفط والغاز، تخضع حقوق استيراد المواد البترولية، وتصديرها ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها، ومعالجتها، وتسويقها لترخيص منفصل تُصدره وزارة الطاقة والمعادن. وتمنح الوزارة اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج والتراخيص ذات الصلة بالعمليات البترولية وفقًا للوائح والإجراءات والسياسات المُعتمدة من حينٍ لآخر، والتي تُحدِّد الشروط والأحكام المتعلقة بمنح تلك الاتفاقيات أو التراخيص.

**حقوق الملكية**

تنص أحكام قانون النفط والغاز على أن جميع المواد البترولية (والمعادن)، في حالتها الطبيعية وأينما وجدت داخل سلطنة عُمان، تؤول ملكيتها للدولة. ولا تمنح اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج أي حقوق ملكية لصالح الجهة المتعاقدة (المشار إليه فيما يلي بـ **"صاحب حق الامتياز"**). ويُحظر على صاحب حق الامتياز التنازل أو التخلي عن حقوقه أو التزاماته المقررة في اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج أو اتفاقيات الامتياز الأخرى أو إلا بعد موافقة الوزارة كتابة، ويصدر بالتنازل مرسوم سلطاني.

**تنفيذ قانون النفط والغاز والرقابة عليه**

تُعد وزارة الطاقة والمعادن هي الجهة المختصة بتطبيق أحكام قانون النفط والغاز؛ إذ تُباشر جميع أعمال إصدار التراخيص والمفاوضات التعاقدية وغير ذلك من الشؤون التنظيمية المتعلقة بالموارد البترولية في السلطنة. كما تراقب الوزارة وتشرف على كافة أنشطة الاستكشاف وإنتاج البترول المنفذة في سلطنة عُمان. وتتولى الوزارة مسؤولية الإشراف والرقابة على جميع العمليات البترولية لصاحب حق الامتياز بما في ذلك العمليات الفنية، بالإضافة إلى المسؤولية عن إجراء مراجعة شاملة لكافة الإيرادات والمصروفات التي يتكبدها صاحب حق الامتياز.

وتضطلع وزارة الطاقة والمعادن أيضًا بمسؤولية إعداد الاستراتيجيات والسياسات البترولية الوطنية لسلطنة عُمان والإشراف عليها؛ لضمان توظيف الموارد البترولية وتطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل.

**قرارات الإنتاج**

تتمتع وزارة الطاقة والمعادن بسلطة سيادية وحصرية ونافذة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالحد الأقصى لكميات المواد البترولية التي يجوز لصاحب حق الامتياز إنتاجها في أي وقت. وعند اتخاذ أي قرار بشأن الإنتاج، تراعي الوزارة غايات الحكومة في مجالات التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والأمن الوطني، والأهداف السياسية والتنموية، والسياسة الخارجية، والاعتبارات الدبلوماسية، والاحتياجات المحلية من الطاقة، والمصلحة العامة، وأي مصالح سيادية أخرى، فضلًا عن الآثار الاقتصادية أو التشغّيلية المترتبة على صاحب حق الامتياز المعني. ويتعين على صاحب الحق أن يوافي وزارة الطاقة والمعادن بأية معلومات تُطلب منه فيما يتعلق باستكشاف البترول واستخراجه وإنتاجه، بما في ذلك البيانات المالية والفنية، وبيانات الاكتشاف، وأية معلومات أخرى من شأنها تيسير اتخاذ قرار الإنتاج، كما يحق للحكومة الاطلاع الكامل وغير المقيد على تلك المعلومات.

**الحفاظ على موارد النفط والغاز**

ينص قانون حماية البيئة ومكافحة المرسوم السلطاني الصادر بموجب رقم 114/2001، التلوث على إلزام الجهات التي تعمل في مجال استغلال الموارد الطبيعية بوضع الضوابط اللازمة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد، بما يكفل صونها وحمايتها من التلوث. فضلًا عن ذلك، تقضي أحكام اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج بإدارة العمليات البترولية وصيانتها بأسلوب مهني وملائم وفعّال وفقًا للمعايير الدولية للصناعة وقانون النفط والغاز واللوائح الصادرة بموجبه، وبطريقة فعّالة ومُجدية اقتصاديًا تعزز الإنتاجية طويلة الأمد للمكامن في منطقة الامتياز، وتدعم الإدارة الرشيدة للموارد البترولية والمواد البترولية، وتحدّ من هدرها.

**التزامات صاحب حق الامتياز الإضافية**

يتحمل صاحب حق الامتياز مسؤولية تطبيق الإجراءات الكفيلة بضمان سلامة عملياته ومرافقه البترولية، وفقًا لمعايير الصناعة الدولية والقوانين المعمول بها كما يلتزم صاحب حق الامتياز باتخاذ كافة التدابير الاحترازية اللازمة وفقًا للقوانين ذات الصلة المعمول بها ومعايير الصناعة الدولية لحماية البيئة، ومنع التلوث وتسرب المواد البترولية، والحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة في منطقة الامتياز، وردم الآبار الجافة وغير المستخدمة أو إغلاقها، وحماية الطبقات الجوفية والطبقات المشتركة المحتوية على المياه.

وتنص اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج أو اتفاقيات الامتياز عادةً على التزام صاحب حق الامتياز بتعويض الحكومة عن أي مطالبات تتعلق بالأضرار التي تلحق بالممتلكات الحكومية أو موظفيها أو الأطراف الأخرى الناجمة عن تصرف خاطئ أو إهمال من جانب صاحب حق الامتياز، وتستبعد عادةً الأضرار الناتجة عن الخسائر التبعية. كما يلتزم صاحب حق الامتياز بتوفير تغطية تأمينية شاملة ضد المخاطر المختلفة بموجب اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج، بما في ذلك المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.

**حقوق التسويق والبيع**

يُشترط الحصول على ترخيص من وزارة الطاقة والمعادن لتسويق جميع المواد البترولية. وبوجه عام، يجوز تسويق النفط المُنْتَج تسويقًا حرًا.

**أسعار النفط**

يُعَدّ النفط العُماني من بين أنواع النفط القليلة في منطقة الشرق الأوسط التي يجري تداولها تداولًا حرًا في السوق الفورية. وفي شهر نوفمبر 2006، أعلنت وزارة الطاقة والمعادن عن اعتماد سلطنة عُمان آلية التسعير الآجل لنفطها بناءً على بورصة دبي التجارية، والتي أُعيد تسميتها لاحقًا لتصبح بورصة الخليج التجارية.

**إمدادات الغاز وتسعيره**

**شركة الغاز المتكاملة بصفتها المجمّع في سلطنة عُمان**

قبل 1 يناير 2023، كانت وزارة الطاقة والمعادن هي الجهة الحكومية المُجمِّعة للغاز. وعملًا بالقرار الوزاري رقم 248/2022 الصادر عن وزير المالية، والقرار الوزاري رقم 19/2023 الصادر عن وزارة الطاقة والمعادن، أنشأت وزارة المالية شركة الغاز المتكاملة لتتولى دور الجهة الوطنية المُجمِّعة للغاز؛ وبموجب ذلك، نُقلت كافة الاتفاقيات والحقوق والالتزامات المتعلقة ببيع الغاز الطبيعي وشرائه وتوريده ونقله من وزارة الطاقة والمعادن إلى شركة الغاز المتكاملة.

وبناءً عليه، واعتبارًا من الأول من يناير 2023، تمارس شركة الغاز المتكاملة دور الجهة الوطنية المُجمِّعة للغاز في سلطنة عُمان، وتتولى مسؤولية شراء وتوريد كافة كميات الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب من منتجي الغاز في السلطنة، باستثناء الغاز الذي يستخدمه المشغّلون في عمليات النفط والغاز الخاصة بهم، وذلك وفقًا لأحكام اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج أو اتفاقيات الامتيازات ذات الصلة.

**تخصيص الغاز الطبيعي وتسعيره**

عادةً ما يتوجب على منتجي الغاز الطبيعي، بموجب أحكام وشروط اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج الخاصة بكلٍّ منهم، بيع إنتاجهم من الغاز (باستثناء الغاز المستخدَم في عملياتهم الخاصة) لشركة الغاز المتكاملة. ويُنفَّذ ذلك عادةً بموجب اتفاقيات طويلة الأجل لبيع الغاز وشرائه، تكون فيها شركة الغاز المتكاملة هي الطرف المشتري. وتعمل شركة الغاز المتكاملة على تجميع الغاز المشتَرى من منتجي الغاز وتبيعه لكلٍّ من المشترين النهائيين بالسوق المحلية ومرافق الغاز الطبيعي المسال لأغراض التصدير.

**القوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة**

**لوائح الصحة والسلامة**

تتولى عدة جهات حكومية تنظيم المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة المرتبطة بأنشطة النفط والغاز، ومن بينها وزارة الطاقة والمعادن ووزارة العمل. بالإضافة إلى ذلك، تُصدر الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف توجيهاتٍ وإرشاداتٍ للسلامة والوقاية من الحرائق للمنشآت الصناعية، والتي تُحدد الحد الأدنى من المتطلبات الواجب توافرها في أنظمة إدارة الصحة والسلامة.

وتَرِد مبادئ الصحة والسلامة والالتزامات المتعلقة بها في نصوص تشريعية وقوانين متعددة، مثل قانون النفط والغاز، والمرسوم السلطاني رقم 2013/29 بإصدار قانون المعاملات المدنية، والمرسوم السلطاني رقم 2023/53 بإصدار قانون العمل، والقرار الوزاري رقم 286/2008 (وتعديلاته) بشأن لائحة تدابير السلامة والصحة المهنية.

**اللوائح والأنظمة البيئية**

تتولى هيئة البيئة الإشراف العام على الشؤون البيئية في سلطنة عُمان بموجب قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 114/2001، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الاستكشاف والإنتاج (أنشطة المنبع). ويحظر هذا القانون حظرًا شاملًا على التلوث أو تلويث الهواء أو التربة أو المياه. ولا يجوز البدء في أي عملية أو نشاط أو إقامة أي منطقة عمل من شأنها إحداث تلوث بيئي - سواءً أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة- إلا بعد الحصول على تصريح بيئي من هيئة البيئة يُثبت سلامتها البيئية. ويَلتزم جميع أصحاب حقوق الامتياز بالحصول على التصريح البيئي المُشار إليه من هيئة البيئة. وقد يُطلَّب من مقدّم الطلب -قبل التقدم بطلب الحصول على التصريح- إعداد دراسة متكاملة لتقييم الأثر البيئي وإجراء مسحٍ بيئي مرجعي، وفقًا للمواصفات والمعايير البيئية ذات الصلة.

وقد صدرت مجموعة من القرارات الوزارية استنادًا إلى أحكام قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، ومن المرتقب أن تُصدر هيئة البيئة لوائح إضافية تنظيمية في هذا الشأن.

علاوةً على ذلك، يُرجَّح أن تسري أحكام القرار الوزاري رقم 18 لسنة 1993 وتعديلاته الخاص باللائحة التنظيمية لإدارة النفايات الخطرة -والذي ينظم إدارة النفايات الخطرة، بما فيها أي نفايات ناتجة عن الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو غيرها من الأنشطة التي تُعد خطرة أو يُحتمل أن تكون خطرة على البيئة، ويمتد هذا الإطار ليشمل المخلفات الناجمة عن أنشطة استخراج النفط والغاز ومعالجتهما. ويُشترط الحصول على ترخيص إدارة النفايات الخطرة من هيئة البيئة لتصريف أي نفايات خطرة أو خلطها بأي نفايات أخرى.

**التعمين**

تُطبِّق سلطنة عُمان سياسة التعمين وفقًا للآليات والمعايير التي تحددها وزارة العمل؛ وتقتضي سياسة التعمين إلزام الشركات العُمانية بضمان أن يشكّل المواطنون العُمانيون نسبةً محددةً من إجمالي القوى العاملة لديها. وتتولى وزارة العمل تحديد المستهدفات المخصّصة للتعمين بحسب القطاع الذي تمارس فيه الشركة نشاطها، كما يجوز تخصيص مستهدفات تعمين محدّدة لكل شركة على حدة. وتُصدر الوزارة بصورة دورية قرارات بحظر شغل بعض المهن والمسميات الوظيفية إلا على المواطنين العُمانيين فقط. فضلًا عن ذلك، يُشجَّع المستثمرون في قطاع الطاقة على الالتزام بالسياسات العامة للسلطنة الداعمة لتدريب الكوادر الوطنية وتوظيفها؛ ومثال ذلك ما تتضمنه الاتفاقيات النموذجية لاستكشاف النفط والمشاركة في الإنتاج الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن، والتي تُلزم أصحاب حقوق الامتياز عادةً بدفع مبالغ محددة سنويًا للوزارة تخصص لتدريب المواطنين العُمانيين.

**قانون دمج صناديق التقاعد**

صدر المرسوم السلطاني 33/2021 في شأن أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية بتاريخ 7 أبريل 2021، ونصَّ على دمج صناديق التقاعد في القطاع الحكومي وصندوق تقاعد موظفي شركة تنمية نفط عُمان في صندوقين هما: (1) صندوق الحماية الاجتماعية، و(2) صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية؛ وذلك تحت إشراف لجنة تُشكَّل بقرار من مجلس الوزراء. وفي وقتٍ لاحق، صدر مرسوم السلطاني رقم 2023/52 قانون الحماية الاجتماعية تاريخ 19 يوليو 2023، وعلى الرغم من أنه لم يُعدِّل المرسوم السلطاني رقم 33/2021، إلا أنه نصَّ على إلغاء كافة أنظمة وصناديق التقاعد (بما في ذلك صندوق تقاعد شركة تنمية نفط عُمان)، واستبدال عبارة "صندوق الحماية الاجتماعية" بأي إشارة إلى هذه الصناديق في القوانين الأخرى (ومنها المرسوم السلطاني رقم 133/2012). وبناءً على ذلك، نُقِلت أصول صندوق تقاعد شركة تنمية نفط عُمان والتزاماته إلى صندوق الحماية الاجتماعية خلال النصف الأول من عام 2025.

**قانون العمل العُماني**

صدر قانون العمل الجديد بموجب المرسوم السلطاني رقم 53/2023 بتاريخ 25 يوليو 2023م **(قانون العمل الجديد)** مُلغيًا بذلك قانون العمل السابق الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 35/2003. ويُحدِّد القانون الجديد التزامات الموظفين وأصحاب العمل بالنسبة للمواطنين والوافدين على حدٍّ سواء في القطاعين العام والخاص، ويُنظِّم مجموعة من المسائل الجوهرية من بينها -على سبيل المثال لا الحصر- ساعات العمل، والسلامة والصحة المهنية، والمنازعات العمالية، فضلًا عن النقابات العمالية. وقد صَدَرت اللوائح التنفيذية المُكمِّلة للقانون العمل الجديد في وقت لاحق.

**8. تعديلات على قسم نشرة الإصدار الأساسية المعنون بـ "نظرة عامة على سلطنة عُمان واقتصادها"**

**نظرة عامة على سلطنة عُمان واقتصادها**

**الموقع الجغرافي**

تُعدّ سلطنة عُمان ثاني أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة الجغرافية بعد المملكة العربية السعودية، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية 309,500 كيلومتر مربع، وتمتلك شريطًا ساحليًا يمتد بطول 3,165 كيلومترًا. وتتمتع السلطنة بموقع استراتيجي فريد عند مصب الخليج العربي، وتَحُدُّها كلٌّ من جمهورية اليمن، والدولتان الشقيقتان العضوان في مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تتألف سلطنة عُمان من 11 محافظة، تُقسَّم بدورها إلى 63 ولاية. وتُعدّ مسقط العاصمة السياسية والتجارية للسلطنة وأكبر مدنها، فضلًا عن كونها الميناء الرئيسي والمركز التجاري الأول في البلاد. وتضم السلطنة مدنًا رئيسة أخرى من بينها صلالة، وصُحار، وصُور، ونزوي، وخصب. (*المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2026، الإصدار 54*)

**السكان**

في شهر مارس من عام 2025، قَدَّر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إجمالي عدد سكان سلطنة عُمان بنحو 5.3 ملايين نسمة؛ يمثل المواطنون العُمانيون منهم زهاء 3.0 ملايين نسمة، بينما يبلغ عدد الوافدين 2.3 مليون نسمة. ويتميز النسيج السكاني في السلطنة بكونه مجتمعًا فتيًا؛ إذ تشير البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أنه في 31 ديسمبر 2022، بلغت نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن 17 عامًا 28.1%، في حين بلغت نسبة من تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر 4.2%. كما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 78.3 عامًا بنهاية عام 2022. وتُعدّ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية لسلطنة عُمان، مع انتشار واسع لاستخدام اللغة الإنجليزية، ولا سيّما في المعاملات التجارية.

وقد قَدَّر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إجمالي القوى العاملة في السلطنة بنحو 2.7 مليون عامل في عام 2024، يعمل ما يقارب 1.8 مليون عامل منهم في القطاع الخاص. ومن بين العاملين في القطاع الخاص، يشكّل المواطنون العُمانيون نحو 22.0%، بينما يمثل الوافدون 78.0%.

**نظام الحكم والإدارة**

نظام الحكم في سلطنة عُمان هو نظام سلطاني، ويتولى مقاليد الحكم فيها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم. ويُرسي النظام الأساسي للدولة -ويُعرف أيضًا بالقانون الأساسي الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 6 لسنة 2021 (**القانون الأساسي**)- بعض الحقوق الأساسية لكل من المواطنين والحكومة، ويشكّل الإطار الدستوري لسلطنة عُمان. وقد صدر القانون الأساسي لأول مرة في عام 1996، وقد اضطلع جلالة السلطان هيثم بن طارق بتعديله وإعادة صياغته لاحقًا في 11 يناير 2021 بموجب المرسوم السلطاني رقم 6 لسنة 2021.

ويتألف الجهاز الإداري للدولة من ديوان البلاط السلطاني، ومجلس الوزراء، ومجلس عُمان، وهو مجلس استشاري يتكون بدوره من مجلسين: مجلس الدولة -وهو المجلس الأعلى- الذي يتمتع بصلاحيات استشارية فقط ويُعيّن أعضاؤه بمرسوم سلطاني من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، ومجلس الشورى، الذي يُنتخب أعضاؤه لمدة أربع سنوات. وقد جرت آخر انتخابات لمجلس الشورى في شهر أكتوبر من عام 2023. وفي 11 يناير 2021، صَدَر المرسوم السلطاني رقم 7 لسنة 2021 بإصدار قانون مجلس عُمان، ليحل محل المراسيم السلطانية أرقام 86 لسنة 97 (الخاص بمجلس عُمان)، و87 لسنة 97 (بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الدولة)، و88 لسنة 97 (بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشورى). ويُحدد هذا القانون الجديد اختصاصات مجلس عُمان، وشروط عضويته، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، فضلًا عن إرسائه لوائح تنظيمية جديدة لكلا المجلسين.

**التصنيف الائتماني**

شهد الملف الائتماني لسلطنة عُمان تحسنًا ملحوظًا في التقييمات الأخيرة الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الدولية؛ في سبتمبر 2024، رفعت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان المُقوم بالعملتين المحلية والأجنبية على

المديين الطويل والقصير من +BB إلى -BBB مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي سبتمبر 2026، أكدت الوكالة ذاتها تصنيفاتها الائتمانية السيادية للسلطنة المُقوم بالعملتين المحلية والأجنبية عند الفئة -BBB للمدى الطويل والفئة A-3 للمدى القصير، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة. يُشير التصنيف -BBB إلى وجود بيئة استثمارية آمنة؛ إذ يُمثل المستوى الأول ضمن درجات الاستثمار الجدير بالثقة وفقًا لمقياس التصنيف الائتماني المعتمد لدى الوكالة. وفي سياق متصل، رفعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين **(موديز)** في شهر يوليو من عام 2025 تصنيف جهة الإصدار على المدى الطويل وتصنيفات الديون غير المضمونة ذات الأولوية لسلطنة عُمان من الفئة Ba1 إلى الفئة Baa3، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي يوليو 2026، أكدت وكالة موديز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند درجة Baa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي شهر ديسمبر من عام 2025، رفعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية **(فيتش)** تصنيف التخلف عن السداد لجهة الإصدار بالعملات الأجنبية على المدى الطويل الخاص بسلطنة عُمان من الفئة +BB إلى الفئة -BBB، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس هذه الترقية المتتالية في التصنيفات الائتمانية تنامي الثقة الدولية في المسار الاقتصادي لسلطنة عُمان والتزامها الراسخ بالاستدامة المالية.

**رؤية عُمان 2040**

تُنسَّق جهود التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان من خلال سلسلة من خطط التنمية الخمسية ضمن الإطار الذي ترسمه الخطط طويلة الأجل. وتضع رؤية عُمان 2040 ملامح الخطة المالية طويلة الأجل للسلطنة؛ حيث يُنفَّذ ذلك من خلال سلسلة من الخطط المالية الخمسية والخطط المالية متوسطة الأجل. وتضع كل خطة تنمية خمسية المحددات والأطر التي تُقرَّر بموجبها الموازنات العامة السنوية للدولة (بما في ذلك الحدود المسموح بها لعجز الميزانية ومستويات السحب من الاحتياطيات العامة لتغطية هذا العجز)؛ ويتعين صدور مرسوم سلطاني للموافقة على أي عمليات سحب من الاحتياطيات تتجاوز المبالغ المعتمدة في الموازنة. ويتمثل الهدف الرئيس لخطط التنمية الخمسية في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العُماني، مع التركيز على المدى المتوسط على قطاعات: (1) الصناعات التحويلية، و(2) النقل والخدمات اللوجستية، و(3) السياحة، و(4) الزراعة والثروة السمكية، و(5) التعدين والمحاجر.

وتمر سلطنة عُمان حاليًا بمرحلة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، والتي تغطي الفترة الممتدة من عام 2026 حتى عام 2030، وتُعدّ بمثابة خارطة الطريق التنفيذية الثانية لرؤية عُمان 2040. وتتضمن أهداف الخطة ذات الأولوية: إرساء دعائم اقتصاد متنوّع ومستدام، وتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز اللامركزية الاقتصادية عبر مختلف المحافظات، والدفع بعجلة التنمية الاجتماعية المستدامة، وتمكين الحوكمة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، فضلًا عن الارتقاء بكفاءة سوق العمل والتشغّيل، استهدافًا لتحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى نحو 4% بالأسعار الثابتة.

وتشمل أبرز الإصلاحات الحكومية التي أُقرَّت في السنوات الأخيرة لدعم الخطة الرئيسة لرؤية 2040 ما يلي: (1) رؤية عُمان 2020، وهي استراتيجية تنموية فرعية طويلة الأجل ركزت على تنويع الاستثمار في الصناعات والخدمات غير النفطية والغازية؛ و(2) الخطط الخمسية المخصصة للمساهمة في تنويع الموارد الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية الحيوية، مثل موانئ السلطنة.

وفي شهر سبتمبر من عام 2020، صدر المرسوم السلطاني رقم 100 لسنة 2020 الذي يقضي بإنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، لتندمج تحت مظلتها وحدة دعم التنفيذ والمتابعة والمديرية العامة لمتابعة الخدمات الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

**الخطة المالية متوسطة المدى**

أعلنت الحكومة عن إطلاق الخطة المالية متوسطة المدى للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2024، بهدف تحقيق "التوازن المالي على المدى المتوسط". وتُشكّل هذه الخطة الإطار المالي الداعم لرؤية عُمان 2040؛ إذ تهدف -من بين أمور أخرى- إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، لمواجهة التداعيات التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني جراء أزمة انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2020 وتبعات جائحة كوفيد-19. وتضمنت الخطة المالية متوسطة المدى حزمة من التدابير والإجراءات التنفيذية، شملت تطبيق ضريبة القيمة المضافة (والتي أُدخلت حيز التنفيذ في أبريل 2021)، وإقرار ضريبة الدخل على الأفراد (والتي أُعلن عنها في يوليو 2025)، إلى جانب إعادة هيكلة الرسوم الحكومية لقاء الخدمات، وإصلاح منظومة الدعم المالي، فضلًا عن تنشيط القطاع السياحي من خلال منح إعفاءات من التأشيرات لمواطني بعض الدول.

وقد أُعدت الميزانية العامة لسلطنة عُمان لعام 2026 بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 ومحاور الخطة الخمسية التنموية الحادية عشرة (2026 - 2030). وتهدف الميزانية إلى ترسيخ الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، وتلبية أهداف اقتصادية واجتماعية محددة؛ حيث تستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 3%، وذلك من خلال تخصيص مبلغ 1.3 مليار ريال عُماني سنويًا للإنفاق التنموي ومشاريع التحوّل الاقتصادي.

تُظهر نتائج الأداء المالي للسنة المالية الإجمالية 2025 اتجاهات ملحوظة في الإيرادات والنفقات؛ إذ بلغت الإيرادات العامة نحو 12,122 مليون ريال عُماني، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 5% مقارنةً بـ 12,781 مليون ريال عُماني في عام 2024، ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية. وفيما يلي تفصيل الأداء المالي للسنة المالية 2025:

- بلغ صافي إيرادات النفط 6,640 مليون ريال عُماني، بنسبة تراجع قدرها 11% مقارنةً بـ 7,452 مليون ريال عُماني في عام 2024؛ وقد بلغ متوسط سعر النفط المحقق 72 دولارًا أمريكيًا للبرميل، فيما وصل متوسط الإنتاج اليومي إلى 999 ألف برميل.
- وقد بلغ صافي إيرادات الغاز 1,841 مليون ريال عُماني، بارتفاع قدره 1% مقارنةً بـ 1,822 مليون ريال عُماني في عام 2024.
- بلغت الإيرادات الجارية 3,602 مليون ريال عُماني، بزيادة قدرها 130 مليون ريال عُماني (ما يعادل 4%) مقارنةً بالمبلغ المسجل في عام 2024 والبالغ 3,472 مليون ريال عُماني.

وعلى صعيد الإنفاق، بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال السنة المالية 2025 ما مقداره 12,583 مليون ريال عُماني، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة 8% مقارنةً بالمصروفات المسجلة في السنة المالية 2024 والبالغة 11,606 مليون ريال عُماني.

هذا وتُقدِّر الميزانية العامة للسلطنة لعام 2026 تحقيق إجمالي إيرادات يُقدر بنحو 11,447 مليون ريال عُماني، مقابل مصروفات مُعتمدة تُقدر بمبلغ 11,977 مليون ريال عُماني، مما يفضي إلى عجزٍ متوقع في الميزانية بمبلغ 530 مليون ريال عُماني. وتشكّل إيرادات النفط والغاز ما نسبته 67% من إجمالي الإيرادات المتوقعة بقيمة 7.7 مليارات ريال عُماني، في حين يُقَدَّر المبلغ المتبقي وقدره 4.28 مليارات ريال عُماني من الإيرادات غير النفطية والغازية.

**البطالة**

انخفض معدل البطالة في سلطنة عُمان خلال عام 2025 ليصل إلى 3.1%، مسجِّلًا تراجعًا عن النسبة المسجلة في العام السابق والبالغة 3.3% في عام 2024. وقد أظهر هذا المؤشر الشهري، المتاح عن الفترة من مارس 2018 إلى ديسمبر 2025، أن متوسط معدل البطالة بلغ 2.8 بالمائة.

**الناتج المحلي الإجمالي**

سَجَّل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 2.2% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025؛ حيث بلغ 28.7 مليار ريال عُماني، مقارنةً بـ 28.1 مليار ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام 2024.

وتشير البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن القيمة المضافة لأنشطة النفط الخام بلغت 7.5 مليارات ريال عُماني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025 (وهو رقمٌ مماثلٌ للمستوى المسجل في الفترة نفسها من عام 2024)، بينما زادت أنشطة الغاز الطبيعي بنسبة 1% تقريبًا لتصل إلى 1.45 مليار ريال عُماني. كما تُظهر البيانات أن القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية حققت نموًا بنسبة 3.4%؛ إذ بلغت 21.0 مليار ريال عُماني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، مقارنةً بـ 20.4 مليار ريال عُماني بنهاية الربع المماثل من عام 2024. وتواصل سلطنة عُمان ترسيخ مكانتها بوصفها مُنتجًا رئيسيًا للنفط على المستوى العالمي، حيث يُسهم قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي إسهامًا جوهريًا في ناتجها المحلي الإجمالي.

**9. تعديلات على القسم المعنون "الإكتتاب والبيع" في نشرة الإصدار الأساسية**

تُدرج الفقرة التالية:

**15 الاكتتاب والبيع**

**ترتيبات مزود السيولة**

أبرم الضامن اتفاقية لتوفير السيولة مع بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.ع ("**مزود السيولة**") فيما يتعلق بالشهادات. ويكون مزود السيولة مرخصاً من قبل هيئة الخدمات المالية ومسجلاً لدى بورصة مسقط لمزاولة أنشطة صناعة السوق وتوفير السيولة. ويجوز لمزود السيولة، رهناً بالقوانين واللوائح المعمول بها وظروف السوق، تقديم أسعار شراء وبيع وإجراء معاملات على الشهادات بصفته وكيلاً يتصرف نيابةً عن الضامن، وذلك بهدف دعم السيولة في السوق الثانوية. ولا يمكن تقديم أي ضمان بشأن نشوء سوق تداول نشط للصكوك أو لاستمراريته في حال نشوئه. ولا يقع على عاتق مزود السيولة أي التزام بدعم أي مستوى سعري معين للصكوك، كما أنه لا يضمن سيولة الصكوك أو قيمتها السوقية أو أدائها التداولي. ويخضع تعيين مزود السيولة وأنشطته لقواعد ولوائح بورصة مسقط وهيئة الخدمات المالية.

لا يُعد مزود السيولة مديراً للإصدار فيما يتعلق بالبرنامج أو نشرة الإصدار الأساسية، ولم يشارك في إعداد نشرة الإصدار الأساسية، كما لم يقم بإجراء أي فحص نافٍ للجهالة فيما يتعلق بالبرنامج أو الشهادات. ولا يقدم مزود السيولة أي إقرار أو ضمان، ولا يتحمل أي مسؤولية أو التزام من أي نوع فيما يتعلق بأي معلومات واردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

يعمل مزود السيولة حصرياً لصالح الضامن فيما يتعلق بخدمات صناعة السوق وتوفير السيولة. ولا يتحمل مزود السيولة أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر، باستثناء الضامن والشركات التابعة له، فيما يتعلق بتوفير الحمايات الممنوحة لعملائه.

***الشروط المعمول بها للاكتتاب في سلسلة الإصدار الثاني***

**القسم أ - الشروط التعاقديّة والإجراءات**

تُعتبر المصطلحات المستخدمة في هذه النشرة مُعرّفة على هذا النحو لأغراض الشروط (**الشروط**) الواردة في نشرة الإصدار الأساسية المؤرخة في 15 سبتمبر 2025 (المشار إليها بـ"**نشرة الإصدار الأساسية**"). ولا يُمكن الحصول على المعلومات الكاملة حول مدير العهدة وإي دي او للغاز ش.ش.و. والضامن وطرح الشهادات إلا بالجمع ما بين تلك الشروط النهائية (بما في ذلك الملحق المرفق بها) ونشرة الإصدار الأساسية.

تتوفر نشرة الإصدار الأساسية وتكملتها وهذه الشروط النهائية للعرض خلال ساعات العمل العادية لمدير العهدة على ص.ب 828، الرمز البريدي: 116، مسقط، عمان ويمكن الحصول على نسخ من المكتب المسجل لوكيل الدفع والمسجل في ص.ب. ص.ب 952، روي، الرمز البريدي: 112، مسقط، عمان.

ملخص الشروط

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1. | (أ) | مدير العهدة والمؤجر والموكل: | صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. |
| | (ب) | البائع والمتعهد والمستفيد والمستأجر والوكيل ووكيل الخدمة: | إي دي او للغاز ش.ش.و |
| | (ج) | الضامن | تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. |
| 2. | (أ) | مدراء الإصدار: | البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع، بنك نزوى ش.م.ع.ع |
| | (ب) | وكيل حملة الشهادات: | شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م |
| | (ج) | المسجل: | شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م |
| | (د) | وكيل الدفع: | شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م |
| | (و) | مزود السيولة: | بنك الاستثمار العماني ش.م.ع.ع |
| 3. | | المستشار الشرعي: | مزن للصيرفة الإسلامية، البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع |
| 4. | | بنوك التحصيل: | البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع، مُزن للصيرفة الإسلامية، البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع، بنك نزوى ش.م.ع.ع، البنك الأهلي ش.م.ع.ع، الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش.م.ع.ع، بنك ظفار ش.م.ع.ع، ظفار الإسلامي، بنك ظفار ش.م.ع.ع، بنك عُمان العربي ش.م.ع.ع، بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع، صحار الإسلامي، بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع |
| 5. | | رقم الإصدار: | 2 |
| 6. | | العُملة المُحددة: | الريال العُماني |
| 7. | | إجمالي القيمة الاسمية: | 50,000,000 ريال عُماني، مع مراعاة ممارسة خيار الزيادة حجم الاكتتاب الأصلي بما لا يتجاوز الحد الأقصى البالغ 75,000,000 ريال عُماني |
| 8. | | سعر الإصدار: | 1 ريال عُماني لكل شهادة |
| 9. | | الفئات المحددة: | تُصْدَرُ الشهادة في شكل شهادة اسمية بفئات محددة قدرها 1 ريال عُماني لكل شهادة ومضاعفات صحيحة قدرها 1 ريال عُماني لما زاد عن ذلك. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10 | مبلغ الحساب: | | 1 ريال عُماني |
| 11. | (أ) | تاريخ الإصدار: | 8 ديسمبر 2026 |
| | (ب) | تاريخ بدء تراكم العوائد: | تاريخ الإصدار |
| 12. | تاريخ الحل المحدد: | | 8 ديسمبر 2031 |
| 13. | أساس مبلغ التوزيع الدوري: | | شهادات العهدة ذات المعدل الثابت |
| 14. | أساس الحل: | | سيتم استرداد شهادات العهدة بنسبة 100 بالمائة. من إجمالي المبلغ الإسمي |
| 15. | حقوق البيع/ الشراء: | | الحلّ المبكر لأسباب ضريبية<br>حق الاستدعاء النهائي<br>حق البيع في حالة تغيير السيطرة<br>حق البيع عند وقوع حدث ملموس |
| 16. | إجمالي الضريبة: | | ينطبق |
| 17. | حالة الشهادات: | | الشهادات هي التزامات مباشرة وغير خاضعة لأي ترتيب، غير مضمونة ومحدودة الحق، لصالح مدير العهدة |
| **الأحكام المتعلقة بالأرباح المستحقة الدفع (إن وجدت)** | | | |
| 18. | أحكام التوزيع الدوري الثابتة: | | |
| | (أ) | المعدل: | 5.00% بالمائة سنويًا، مستحق الدفع على أساس ربع سنوي في كل تاريخ توزيع دوري (**معدل الربح**) |
| | (ب) | تاريخ التوزيعات الدورية: | يبدأ في تاريخ حلول الشهر الثالث من تاريخ الإصدار الواقع في مارس 2027.<br>يحل في كل من الذكرى الشهرية الثالثة والسادسة والتاسعة والثانية عشرة لتاريخ الإصدار. |
| | (ج) | كسور عدد الأيام | 360/30 |
| | (د) | تاريخ (تواريخ) التحديد: | لا ينطبق |
| **الأحكام المتعلقة بالحل** | | | |
| 19. | الحلّ المبكر لأسباب ضريبية | | ينطبق |
| | (أ) | فترات الإشعار: | الحد الأدنى للفترة: 30 يومًا<br>فترة الحد الأقصى: 60 يومًا |
| 20. | استدعاء الحل الاختياري الصحيح: | | ينطبق |
| | (أ) | تاريخ (تواريخ) حق الاستدعاء النهائي: | وفقًا للشرط 10.4 |
| | (ب) | مبلغ الحل بسبب ممارسة حق الشراء بالحل: | وفقًا للشرط 10.4 |
| | (ج) | فترات الإشعار: | الحد الأدنى للفترة: 30 يومًا<br>فترة الحد الأقصى: 60 يومًا |
| 21. | حق البيع في حالة تغيير السيطرة: | | ينطبق، وفقًا للشرط 10.7 |
| 22. | حق البيع عند وقوع حدث ملموس | | مُنطبق، وفقًا للشرط 10.8 |
| 23. | مبلغ حدث الحل: | | وفقًا للشرط 10.9 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| .24 | مبلغ الحدث الإجمالي: | | وفقًا للشرط 10.1 |
| .25 | مبلغ الحل في حالة الخسارة الكاملة: | | وفقًا للشرط 10.5 |
| **أحكام عامة تنطبق على الشهادات** | | | |
| .26 | نموذج الشهادات: | | الشهادات بصيغة مسجلة |
| **الأحكام الخاصة بأصول العُهدة** | | | |
| .27 | أصول العُهدة: | | ينطبق الشرط 5.1 |
| .28 | في تاريخ الإصدار: | | |
| | (أ) | نسبة الإجارة: | %55 |
| | (ب) | نسبة الوكالة: | %45 |
| | (ج) | معدل الإيجار: | %8.28 |
| | (د) | (د) معدل الربح الوكالة المتوقع : | %1.00 |
| **معلومات مستندات المعاملة الأخرى** | | | |
| .29 | (أ) | تفاصيل حساب المعاملات: | رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) لحساب صفقة صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. (شركة شخص واحد): OMR450350000100000007768 لدى مزن للصيرفة الإسلامية |
| | (ب) | السند العهدة التكميلي: | سند العهدة التكميلي المؤرخ في أو حوالي تاريخ الإصدار بين مدير العهدة، اي دي أو للغاز، ووكيل حملة الشهادات |
| | (ج) | اتفاقية شراء الأصول التكميلية: | اتفاقية شراء الأصول التكميلية المؤرخة في تاريخ الإصدار أو تاريخ قريب منه بين مدير العهدة (كمشتري) وشركة أي دي أو للغاز (كبائع) |
| | (د) | عقد الإيجار التكميلي: | اتفاقية إيجار تكميلية مؤرخة في تاريخ الإصدار أو في تاريخ قريب منه بين مدير العهدة (كمؤجر) والمتعهد (كمستأجر). |
| | (هـ) | عقد الوكالة التكميلي: | عقد الوكالة التكميلي المؤرخ في أو حوالي تاريخ الإصدار بين مدير العهدة (كالموكل)، وأي دي أو للغاز كالوكيل |
| .30 | شروط نهائية أخرى: | | خيار الزيادة: في حالة تجاوز الاكتتاب في الشهادات الحجم المطروح، يجوز للمُصدر ممارسة خيار الزيادة حجم الاكتتاب الأصلي بما لا يتجاوز الحد الأقصى البالغ 75,000,000 ريال عُماني |

**الغرض من الشروط النهائية**

تشتمل هذه الشروط النهائية على الشروط النهائية المطلوبة للإصدار والقبول للتداول في سوق السندات والصكوك في بورصة مسقط للشهادات الموضحة في نشرة الإصدار الأساسية هذه فيما يتعلق ببرنامج إصدار الصكوك بقيمة مليار ريال عماني.

**المسؤولية**

يقبل كل من مدير العهدة، المتعهد والضامن المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية. على حد علم واعتقاد كل من مدير العهدة، المتعهد والضامن (بعد اتخاذ كل العناية المعقولة للتأكد من أن هذا هو الحال) فإن المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية تتوافق مع الحقائق ولا تحذف أي شيء من المحتمل أن يكون يؤثر على استيراد تلك المعلومات.

التوقيع بالنيابة عن

التوقيع بالنيابة عن

صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و

بواسطة: .....

*المفوض بالتوقيع على الأصول*

شركة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.

بواسطة: .....

*المفوض بالتوقيع على الأصول*

التوقيع بالنيابة عن

اي دي أو للغاز ش.ش.و

بواسطة: .....

*المفوض بالتوقيع على الأصول*

**الجزء ب - المعلومات الأخرى**

| | | | |
|---|---|---|---|
| .1 | **الإدراج والسماح بالتداول** | | |
| | أ. | الإدراج والسماح بالتداول | سيتم تقديم الطلب من قبل مدير العهدة (أو نيابةً عنه) إلى بورصة مسقط لإدراج الشهادات في سوق السندات والصكوك التابع لبورصة مسقط. |
| | ب. | تقدير إجمالي النفقات المتعلقة بالقبول للإدراج | سوف يتحمل المتعهد النفقات المتعلقة بالإصدار |
| .2 | **التقييمات** | | |
| | التقييمات | | لن يتم تقييم الشهادات. |
| .3 | **مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشاركين في الإصدار** | | |
| | باستثناء أي رسوم مستحقة لمدير الإصدار، فإنه حسب علم كل من مدير العهدة، و اي دي أو للغاز، والضامن، لا يوجد أي شخص مشارك في إصدار الشهادات لديه مصلحة جوهرية في الاكتتاب. وقد شارك مدير الإصدار والشركات التابعة له، وقد يشاركون مستقبلاً، في معاملات مصرفية استثمارية و/أو تجارية مع و اي دي أو للغاز، والضامن و/أو مدير العهدة (وأي من الشركات التابعة لكل منهم) في إطار الأعمال الاعتيادية، وقد يتقاضون رسوماً مقابل تلك الخدمات. | | |
| .4 | **معلومات تشغيلية** | | |
| | أ. | تفاصيل حساب المعاملة: | رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) لحساب صفقة صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. (شركة شخص واحد): OMR450350000100000007768 لدى مزن للصيرفة الإسلامية |
| | ب. | تسليم الشهادات: | التسليم مقابل الدفع |
| | ج. | رقم تعريف الشهادات في بورصة مسقط للإصدار: | سيتم إخطار حاملي الشهادات في رسالة التأكيد أو في الإعلان بعد إدراج الشهادات |
| | د. | طريقة التوزيع: | غير مشترك |
| | هـ. | نوع الطرح: | طرح عام |
| | و. | فترة الاكتتاب: | الفئة الأولى 4 نوفمبر 2026 حتى 12 نوفمبر 2026<br><br>الفئة الثانية 18 نوفمبر 2026 حتى 30 نوفمبر 2026 |
| | ز. | تاريخ القرار الإداري لهيئة الخدمات المالية بشأن اعتماد النشرة: | 29 أكتوبر 2026 |
| .5 | **شروط واحكام الاكتتاب** | | |
| | أ. | سعر الطرح: | 1 ريال عماني لكل شهادة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | ب. | تفاصيل الحد الأدنى و/أو الحد الأقصى لمبلغ الاكتتاب: | يرجى الاطلاع على "*ملحق تخصيص الشهادات – شهادات الإصدار الأول*" أدناه. |
| | ج. | وصف إمكانية تقليل حجم الإصدار الأصلي وطريقة استرداد المبلغ الزائد الذي دفعه مقدم الطلب: | إذا كان إجمالي الاكتتاب في الشهادات من قبل مقدمي الطلبات من الفئة الأولى حتى العائد المحدد أقل من حجم الاكتتاب الأصلي المخصص لمقدمي الطلبات من الفئة الأولى، يجوز للمُصدر، بالتشاور مع مديري الإصدار وهيئة الخدمات المالية، أن يقرر، خلال يومي عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب للفئة الأولى، إلغاء الطرح.<br><br>إذا كان إجمالي الاكتتاب في الشهادات من قبل مقدمي الطلبات من الفئتين الأولى والثانية حتى العائد المحدد أقل من حجم الاكتتاب الأصلي، يجوز للمُصدر، بالتشاور مع مديري الإصدار وهيئة الخدمات المالية، أن يقرر، خلال يومي عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب للفئة الثانية، إما إلغاء الطرح أو تخفيض حجم الطرح إلى إجمالي المبلغ المكتتب به حتى العائد المحدد. |

**مُلحق**
**تخصيص الشهادات: شهادات سلسلة الإصدار الثاني**

**ملخص سلسلة الإصدار الثاني**

| | |
|---|---|
| **عدد الشهادات المُتاحة للاكتتاب** | 50,000,000 شهادة بقيمة اسمية إجمالية قدرها 50,000,000 ريال عُماني، مع مراعاة ممارسة المتعهد لخيار زيادة التخصيص لزيادة حجم الاكتتاب الأصلي بما يصل إلى 25,000,000 ريال عُماني (ويُعَدُّ هذا المبلغ الإضافي هو مبلغ **زيادة التخصيص**)، وصولاً إلى الحد الأقصى لحجم الاكتتاب البالغ 75,000,000 ريال عُماني.<br><br>الحد الأقصى لعدد الشهادات المخصصة لمستثمري الفئة الأولى: 90% من حجم الطرح الأصلي.<br><br>الحد الأقصى لعدد الشهادات المخصصة لمستثمري الفئة الثانية: 10% من حجم الطرح الأصلي.<br><br>وفي حال ممارسة خيار زيادة التخصيص، تُغطَى الأولويةُ لمكتتبي الفئة الثانية الذين يجوز أن يُخَصَّصَ لهم كامل مبلغ زيادة التخصيص. |
| **الحد الأدنى من الشهادات المُتاحة للاكتتاب** | 1,000 شهادة لمستثمري الفئة الأولى (المستثمرين غير الأفراد)، وبمضاعفات قدرها 100 شهادة.<br><br>100 شهادة لمستثمري الفئة الثانية (المستثمرين الأفراد)، وبمضاعفات قدرها 100 شهادة. |
| **الحد الأقصى من الشهادات المُتاحة للاكتتاب** | لا يوجد حد أقصى لمبلغ الاكتتاب، شريطة ألا يتجاوز إجمالي الاكتتاب الحد الأقصى لحجم الاكتتاب. |
| **طريقة الاكتتاب** | **الفئة الأولى:** استمارات طلب الاكتتاب الورقية.<br><br>**الفئة الثانية:** آلية الاكتتاب الإلكتروني (e-IPO) |
| **نوع المزاد** | مستثمرو الفئة الأولى: مزاد العطاءات التنافسية؛ حيث يقدم المكتتبون عطاءاتهم للاكتتاب في الشهادات على أساس العائد باستخدام الجدول المرجعي للعائد.<br><br>مستثمرو الفئة الثانية: بسعر ثابت (بناءً على العائد الحدي المحدد)، ويسري ذلك على كافة مستثمري الفئة الثانية. |
| **تحديد العائد الحدّي** | بعد تاريخ انتهاء الاكتتاب للفئة الأولى، سيقوم المتعهد، بالتشاور مع مدراء الإصدار ، بتحديد العائد الحدّي ، والذي سيكون العائد الأقصى المقبول لدى المتعهد، وفقًا لتقدير المتعهد وحده.<br><br>سيتم تخصيص الشهادات لمقدمي الطلبات من الفئة الأولى بترتيب تصاعدي للعوائد التي قدمها مقدمو الطلبات من الفئة الأولى (مع إعطاء الأولوية للعائد الأقل).<br><br>سيُعرض على المتقدمين من الفئة الثانية الشهادات بسعر ثابت بناءً على العائد الحدّي. |

| | |
|---|---|
| | يرجى الاطلاع على «توضيح كيفية تحديد العائد الحدّي» أدناه. |
| **تخصيص الشهادات وحجم الإصدار** | إذا كان إجمالي الاكتتاب في الشهادات من قبل مقدمي الطلبات من الفئة الأولى حتى العائد المحدد أقل من حجم الاكتتاب الأصلي المخصص لمقدمي الطلبات من الفئة الأولى، يجوز للمُصدر، بالتشاور مع مديري الإصدار وهيئة الخدمات المالية، أن يقرر، خلال يومي عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب للفئة الأولى، إلغاء الطرح.<br><br>إذا كان إجمالي الاكتتاب في الشهادات من قبل مقدمي الطلبات من الفئتين الأولى والثانية حتى العائد المحدد أقل من حجم الاكتتاب الأصلي، يجوز للمُصدر، بالتشاور مع مديري الإصدار وهيئة الخدمات المالية، أن يقرر، خلال يومي عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب للفئة الثانية، إما إلغاء الطرح أو تخفيض حجم الطرح إلى إجمالي المبلغ المكتتب به حتى العائد المحدد.<br><br>يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتخصيص لمستثمر واحد من الفئة الأولى 40% من الشهادات المصدرة (**حجم الإصدار**). ويجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتخصيص لمستثمر واحد من الفئة الثانية 5 % من حجم الإصدار. |
| **سعر الطرح:** | 1 ريال عُماني لكل شهادة (القيمة الاسمية) |
| **مصروفات الإصدار** | يتحمل المتعهد المصروفاتِ المتعلقة بالاكتتاب. |
| **أسلوب الطرح** | طرح عام. |

**شروط الاكتتاب وإجراءاته**

تُوَجَّهُ الدعوةُ إلى المستثمرين (ويُشَارُ إلى كلٍّ منهم بـ "**المكتتب**") للمشاركة في طرح الشهادات عن طريق الطرح العام (**الطرح**). ويتألف الطرح من فئتين: مستثمرو الفئة الأولى (**المستثمرون غير الأفراد**)، ومستثمرو الفئة الثانية (**المستثمرون الأفراد**).

ويُجْرَى الاكتتاب لمستثمري الفئة الأولى من خلال عملية تقديم عطاءات تنافسية عبر استمارات طلب الاكتتاب الورقية (ويُشَارُ إلى كلٍّ منها بـ "**استمارة طلب الاكتتاب**") وباستخدام جدول العوائد المرجعي (**جدول العوائد**).

وعقب إغلاق فترة اكتتاب الفئة الأولى وتحديد العائد الحدي لمكتتبي الفئة الأولى، تُطْرَحُ الشهاداتُ لمستثمري الفئة الثانية بسعر ثابت، بناءً على العائد الحدي المحدد.

مع مراعاة قيود التخصيص القصوى المنصوص عليها في هذا القسم، سيقومون مدراء الإصدار بتخصيص العدد الكامل من الشهادات المطلوب الاكتتاب بها لكل متقدم من الفئة الثانية، إلا إذا أدى ذلك إلى تجاوز حجم الإصدار لحجم الاكتتاب الأقصى، وفي هذه الحالة سيتم تخصيص الشهادات للمتقدمين من الفئة الثانية على أساس تناسبي. وإذا قام المتعهد بممارسة خيار زيادة الحجم، فيجوز له، وفقاً لتقديره المطلق، تخصيص كامل مبلغ خيار زيادة الحجم للمكتتبين من الفئة الثانية.

ويُنَفَّذُ التخصيص للمكتتبين وفقًا للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا الملحق على النحو المبين أدناه.

**فترة الاكتتاب**

تبدأ فترة الاكتتاب لمستثمري الفئة الأولى المكتتبين في الشهادات في 4 نوفمبر 2026 (**تاريخ بدء اكتتاب الفئة الأولى**) وتُغْلَقُ في تمام الساعة 2:00 ظهرًا (بتوقيت مسقط) في 12 نوفمبر 2026 (**تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى**) (**فترة اكتتاب الفئة الأولى**).

وعقب إغلاق فترة اكتتاب الفئة الأولى وتحديد العائد الحدي، تبدأ فترة الاكتتاب لمستثمري الفئة الثانية في 18 نوفمبر 2026(**تاريخ بدء اكتتاب الفئة الثانية**) وتُغْلَقُ في تمام الساعة 2:00 ظهرًا (بتوقيت مسقط) في 30 نوفمبر 2026 (**تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية**) (**فترة اكتتاب الفئة الثانية**).

ويُشَارُ إلى كلٍّ من تاريخ بدء اكتتاب الفئة الأولى وتاريخ بدء اكتتاب الفئة الثانية بـ "تاريخ بدء الاكتتاب المعني"، كما يُشَارُ إلى كلٍّ من تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى وتاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية بـ "تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني". ويجوز للمتعهد تمديد فترة الطرح بموافقة هيئة الخدمات المالية.

**ويجب تقديم استمارات طلب الاكتتاب وفقًا للكيفية المبيّنة في هذا الملحق في تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني أو قبله. ولن تُقْبَلَ استمارات طلب الاكتتاب التي تُقَدَّمُ بعد تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني.**

**لن يتحمل أي من مدير العهدة، أو المتعهد، أو بنوك التحصيل، أو مدراء الإصدار أي مسؤولية عن رفض أي استمارة طلب وفقًا للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا الملحق أو في استمارة الطلب نفسها، أو بسبب أي تغيير في القوانين أو اللوائح المعمول بها يحدث بعد تاريخ هذه النشرة التكميلية. و يُنصح مقدمو الطلبات بإجراء تحقيقاتهم المستقلة للتأكد من أن استمارات طلباتهم تتوافق مع القوانين واللوائح السارية.**

**الأهلية للاكتتاب في الشهادات**

**لمكتتبي الفئة الأولى**

يُطْرَحُ الاكتتاب في الشهادات حصرًا للمكتتبين غير الأفراد الذين لديهم حسابات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ، وذلك من خلال طرح عام، بحد أدنى للاكتتاب قدره 1,000شهادة وبمضاعفات قدرها 100 شهادة.

**لمكتتبي الفئة الثانية**

يُطْرَحُ الاكتتاب في الشهادات في سلطنة عُمان حصرًا للمكتتبين الأفراد الذين لديهم حسابات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ، وذلك من خلال طرح عام، بحد أدنى للاكتتاب قدره 100 شهادة وبمضاعفات قدرها 100 شهادة.

**القيود على طلبات الاكتتاب**

وفقًا للقرار الإداري رقم 2005/12الصادر من قبل هيئة الخدمات المالية، فإنه يُحظر على الأشخاص أدناه المُشاركة في الطرح للاكتتاب:

1. المؤسسات الفردية: لا يحق لأصحاب المؤسسات الفردية سوى تقديم نماذج الطلبات بأسمائهم الشخصية.
2. الطلبات المتعددة: لا يجوز للمكتتب تقديم أكثر من استمارة طلب اكتتاب واحدة.
3. الطلبات المُشتركة: يُحظر على مُقدمي الطلبات تقديم نماذج الطلبات باسم أكثر من طرف واحد (حتى وإن كان بالإنابة عن خلفائهم القانونيين).
4. حسابات الأمانة: يجوز للعملاء المسجلين تحت حسابات الأمانة تقديم استمارات طلب الاكتتاب بأسمائهم الشخصية فقط (ولدرء الشك، لا ينطبق هذا القيد على صناديق الاستثمار والأوقاف).

ويجوز رفض أي استمارة طلب اكتتاب لا تستوفي المعايير المذكورة أعلاه دون الحاجة إلى التواصل مع المكتتب المعني.

**الاكتتاب بالإنابة عن القاصرين**

لأغراض هذا الطرح، يُعَرَّفُ أي شخص يقل عمره عن 18 عَامًا في تاريخ إغلاق الاكتتاب بأنه قاصر.

لا يجوز أن يُشارك في عملية الاكتتاب بالإنابة عن القاصر سوى والده.

في حال قدم أي شخص نموذج طلب بالإنابة عن قاصر غير والده، ففي هذه الحالة يجب على هذا الشخص أن يُرفق بالطلب توكيلًا شرعيًا (قانونيًا) صادرًا من الجهات المعنية يُثبت أحقيته في أن يتصرف في أموال هذا القاصر من خلال البيع أو الشراء أو الاستثمار.

**رقم المُستثمر وحساب مُقدم الطلب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع**

يجب أن يكون لكل مكتتب يتقدم للاكتتاب في الشهادات حسابٌ ورقمُ مستثمر (**رقم المستثمر**) لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع (MCD). ويجوز لأي مكتتب التقدم بطلب للحصول على رقم مستثمر وفتح حساب من خلال تعبئة استمارة طلب شركة مسقط للمقاصة والإيداع ذات الصلة أو عبر تطبيق الهواتف الذكية التابع للشركة "أسهم عُمان" (Oman Stocks) المتاح عبر منصتي Google Play وApple Store. ويمكن الحصول على الاستمارة إما من المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع أو فرعها في محافظة ظفار على العنوان المبيّن أدناه، أو عبر موقعها الإلكتروني www.mcd.om، أو من شركات الوساطة المرخصة من هيئة الخدمات المالية.

ويمكن للمكتتب تقديم الاستمارة المستوفاة من خلال أي من القنوات التالية:

1. إما في المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع، الكائن في حي مطرح التجاري (جنوب)، مسقط، أو فرعها في ظفار سلطنة عُمان، أو عن طريق إرسال فاكس إلى شركة مسقط للمقاصة والإيداع على 7491 2481 968+.
2. المقر الرئيسي لأي شركة وساطة مالية مُرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان.
3. عبر التواصل على البريد الإلكتروني الرسمي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع: mail@mcd.om

وفي حال رغب شخص اعتباري في فتح حساب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع واستلام رقم المُستثمر، يجب عليه أن يُقدم نسخة من وثائق التأسيس الخاصة به بالصيغة المنصوص عليها من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع، بجانب نموذج فتح الحساب المُعبأ بالكامل.

يُنصح الأشخاص الذين لديهم حسابات بالفعل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع أن يتحققوا من البيانات الخاصة بهم على النحو المُبين في نموذج الطلب قبل تسليمه. ويحق لهم - إذا لزم الأمر - تحديث بياناتهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع من خلال أي من قنوات التواصل المذكورة أعلاه.

**وتُرْسَلُ كافة المراسلات الموجهة إلى مكتتبي الفئة الأولى، بما في ذلك تسليم رسالة التأكيد المرحلية ورسالة التأكيد النهائية (وفقًا للتعريف الموضح أدناه)، إلى المكتتب من قِبل مدراء الإصدار أو بنوك التحصيل.**

**وتُرْسَلُ كافة المراسلات الموجهة إلى مكتتبي الفئة الثانية، بما في ذلك تسليم رسالة التأكيد النهائية (وفقًا للتعريف الموضح أدناه)، إلى المكتتب إما عن طريق شركة مسقط للمقاصة والإيداع على العنوان المقيد لديها، أو عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة بموجب بيانات الاتصال الخاصة بهم والمسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.**

يتعين على مُقدمي الطلب التأكد من أن العنوان المذكورة في نموذج الطلب هي نفسها العناوين المُسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، وأن تلك العناوين صحيحة ومُحدثة في جميع الأوقات.

ويتعين على كل مكتتب الحصول على رقم مستثمر من شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م؛ حيث يُشْتَرَطُ وجود رقم المستثمر لاستكمال استمارة طلب الاكتتاب. ويتحمل كل مُقدم طلب مسؤولية التأكد من صحة رقم المُستثمر الخاص به الوارد في نموذج الطلب الخاص به. ويجوز رفض استمارات طلب الاكتتاب التي لا تتضمن رقم المستثمر الصحيح دون الحاجة إلى التواصل مع المكتتب.

لمزيد من المعلومات حول إجراءات التقديم، فإنه يرجى من مُقدمي الطلبات التواصل عبر جهات الاتصال التالية:

**شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م**
ص.ب 952، روي، الرمز البريدي 112، سلطنة عُمان

هاتف: 2222 2482 968+ و2260 2482 968+
فاكس: 7491 2481 968+
https://mcd.om

**تحديد العائد الحدي**

بعد حلول تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى، وبمجرد تقديم بنوك التحصيل لكافة الطلبات إلى مدراء الإصدار، يحدد المتعهد بالتشاور مع مدراء الإصدار العائدَ الحدي، والذي يمثل الحد الأقصى للعائد المقبول لدى المتعهد، وذلك وفقًا لتقدير المتعهد المنفرد.

ويُنَفَّذُ تخصيص الشهادات لمكتتبي الفئة الأولى بترتيب تصاعدي للعوائد المعروضة من قِبل مكتتبي الفئة الأولى (بحيث يُؤْخَذُ بأدنى عائد أَوَّلًا).

وتُطْرَحُ الشهادات لمكتتبي الفئة الثانية بسعر ثابت بناءً على العائد الحدي.

ومع مراعاة قيود الحد الأقصى للتخصيص المنصوص عليها في هذا القسم، يهدف مديرا الإصدار إلى تخصيص كامل عدد الشهادات المطلوبة لكل مكتتب من الفئة الثانية، ما لم يؤدِّ ذلك إلى تجاوز حجم الإصدار لحجم الاكتتاب الأصلي أو تجاوز الحد الأقصى لحجم الاكتتاب عقب ممارسة خيار زيادة التخصيص، وفي هذه الحالة تُخَصَّصُ الشهاداتُ لمكتتبي الفئة الثانية على أساس النسبة والتناسب. وفي حال ممارسة المتعهد لخيار زيادة التخصيص، يجوز للملتزم (وفقًا لتقديره المنفرد) تخصيص كامل مبلغ زيادة التخصيص لمكتتبي الفئة الثانية.

**توضيح لكيفية تحديد العائد الحدي**

**السيناريو 1: العائد الحدي أدنى من معدل الربح الثابت البالغ 5.00% سَنَوِيًّا**

| | العائد | السعر |
|---|---|---|
| طلب الفئة الأولى (الحد الأدنى للعائد) | 4.95% | 1.00225 |
| طلب الفئة الأولى (الحد الأقصى للعائد) | 4.98% | 1.00090 |
| العائد الحدي المحدد | 4.98% | 1.00090 |
| العائد المطروح لمكتتبي الفئة الثانية | 4.98% | 1.00090 |

**السيناريو 2: العائد الحدي أعلى من معدل الربح الثابت البالغ 5.00% سَنَوِيًّا**

| | العائد | السعر |
|---|---|---|
| طلب الفئة الأولى (الحد الأدنى للعائد) | %4.95 | 1.00225 |
| طلب الفئة الأولى (الحد الأقصى للعائد) | %5.02 | 0.99915 |
| العائد الحدي المحدد | %5.02 | 0.99915 |
| العائد المطروح لمكتتبي الفئة الثانية | %5.02 | 0.99915 |

**عملية الاكتتاب**

1. يكتتب مقدمو طلبات الفئة الأولى الراغبون في الاكتتاب في الشهادات عن طريق تعبئة استمارة طلب الاكتتاب الورقية. وتتوفر استمارات طلب الاكتتاب في كافة فروع بنوك التحصيل. ويجب تقديم استمارة طلب الاكتتاب في فروع بنوك التحصيل خلال ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق الاكتتاب المحدد لمكتتبي الفئة الأولى أو قبله.
2. لن تُقْبَلَ استمارات طلب الاكتتاب الخاصة بالفئة الأولى التي تُقَدَّمُ إلى بنوك التحصيل بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى.
3. يكتتب مقدمو طلبات الفئة الثانية الراغبون في الاكتتاب في الشهادات عن طريق تقديم طلبات الاكتتاب عبر قنوات الاكتتاب الإلكتروني (e-IPO) التابعة لبنوك التحصيل، وذلك قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب المحدد لمكتتبي الفئة الثانية.
4. لن تُقْبَلَ طلبات مكتتبي الفئة الثانية التي تُقَدَّمُ عبر قنوات الاكتتاب الإلكتروني (e-IPO) التابعة لبنوك التحصيل بعد تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية.
5. يتحمل المكتتب مسؤولية تقديم كافة بياناته، والتأكد من صحة وسريان المعلومات المدونة في استمارة طلب الاكتتاب. وتَلَقَّتْ بنوكُ التحصيل تعليماتٍ بقبول استمارات طلب الاكتتاب المستوفية فقط لكافة المتطلبات المنصوص عليها في استمارة طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار التكميلية هذه.
6. يجب على كل مكتتب قراءة نشرة الإصدار الأساسية ونشرة الإصدار التكميلية هذه بعناية تامة قبل تعبئة استمارة طلب الاكتتاب، والتحقق من استيفاء الشروط والإجراءات الحاكمة للاكتتاب.
7. يتعين على كل مكتتب تقديم استمارة طلب الاكتتاب إلى بنك التحصيل مرفقة بمبلغ سداد قيمة الشهادات وكافة المستندات المؤيدة المطلوبة.
8. يُعد الطلب، بعد تقديمه، ملزماً، إلا أنه يجوز تقديم طلب مُعدّل يتضمن معدل ربح أقل أو عدداً أكبر من الشهادات أو كليهما.
9. تُبَيَّنُ تفاصيل عملية السداد في القسم المعنون بـ "شروط وأسلوب السداد".

**تخفيض حجم الاكتتاب الأصلي**

إذا كان إجمالي الاكتتاب في الشهادات من مقدمي الطلبات من الفئة الأولى حتى العائد المحدد أقل من حجم الاكتتاب الأصلي لمقدمي الطلبات من الفئة الأولى، فيجوز للمتعهد بالتشاور مع مدراء الإصدار وهيئة الخدمات المالية اتخاذ قرار بإلغاء الطرح، وذلك خلال يومي عمل (2) من تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى.

وإذا تقدم مكتتب الفئتين الأولى والثانية بطلبات اكتتاب في شهادات تقل عن حجم الاكتتاب الأصلي، فيجوز للمتعهد بالتشاور مع مدراء الإصدار وهيئة الخدمات المالية اتخاذ قرار إما بإلغاء الطرح أو بتخفيض الطرح إلى إجمالي المبلغ المكتتب به حتى مستوى العائد الحدي، وذلك خلال يومي عمل (2) من تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية.

**إعادة تخصيص الشهادات لمستثمري الفئة الأولى**

في حال عدم تغطية الاكتتاب في الشهادات بالكامل في طرح الفئة الثانية مع وجود فائض اكتتاب في طرح الفئة الأولى حتى مستوى العائد الحدي، يتيح المتعهد الشهاداتِ غير المكتتب بها في طرح الفئة الثانية لتخصيصها لمكتتبي الفئة الأولى؛ وتُخَصَّصُ الشهاداتُ لمكتتبي الفئة الأولى عند مستوى العائد الحدي على أساس النسبة والتناسب.

**التخصيص الإضافي للشهادات في حال فائض الاكتتاب**

إذا تجاوزت طلبات الاكتتاب حجم الطرح المطروح (بما في ذلك بعد احتساب أي إعادة تخصيص من طرح الفئة الثانية لمستثمري الفئة الأولى)، يجوز للملتزم ممارسة خيار زيادة التخصيص وفقًا لتقديره وبما يتوافق مع الشروط والأحكام المحددة المنصوص عليها في الشروط النهائية، وذلك لزيادة حجم الاكتتاب الأصلي حتى الحد الأقصى لحجم الاكتتاب عن طريق زيادة تخصيص الشهادات للمكتتبين، مع إعطاء الأولوية لمكتتبي الفئة الثانية. وبالنسبة لمستثمري الفئة الأولى، تُخَصَّصُ الشهاداتُ الإضافية للمكتتبين عند مستوى العائد الحدي على أساس النسبة والتناسب.

**الحد الأدنى للاكتتاب**

بالنسبة لمستثمري الفئة الأولى، يبلغ الحد الأدنى للاكتتاب 1,000 شهادة (ومضاعفات قدرها 100 شهادة). وبالنسبة لمستثمري الفئة الثانية، يبلغ الحد الأدنى للاكتتاب 100 شهادة (ومضاعفات قدرها 100 شهادات).

**الحد الأقصى للاكتتاب**

ولا يوجد حد أقصى لمبلغ الاكتتاب لكل مكتتب، شريطة ألا يتجاوز إجمالي الاكتتاب الحد الأقصى لحجم الاكتتاب.

**الحد الأقصى للتخصيص**

يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتخصيص المسموح به لمستثمر واحد من الفئة الأولى 40% من حجم الإصدار.

ويجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتخصيص لمستثمر واحد من الفئة الثانية 5% من حجم الإصدار (مع مراعاة أي استثناء تمنحه هيئة الخدمات المالية).

**الشهادات المحتفظ بها**

يتم الاكتتاب في الشهادات المحتفظ بها بسعر ريال عُماني واحد لكل شهادة.

يتم شراء الشهادات المحتفظ بها والاحتفاظ بها من قبل تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. أو لحسابها، ويجوز بيعها أو التصرف فيها بأي طريقة أخرى، كلياً أو جزئياً، في أي وقت. ويجوز إلغاء الشهادات المحتفظ بها، كلياً أو جزئياً، في أي وقت بعد ممارسة إي دي او للغاز ش.ش.و. خيارها بموجب تعهد البيع، وذلك بإلزام مدير العهدة بشراء تلك الشهادات وإلغائها، مقابل نقل جميع حقوق إي دي او للغاز ش.ش.و. وملكيتها ومصالحها ومنافعها واستحقاقاتها المتعلقة بجزء ذي صلة من أصول العهدة إليها.

وإلى حين بيع الشهادات المحتفظ بها أو التصرف فيها من قبل تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.، تتمتع هذه الشهادات بالحقوق ذاتها وتخضع، من جميع النواحي، للشروط ذاتها المطبقة على الشهادات الأخرى، باستثناء أن الشهادات المحتفظ بها لا تُعتبر شهادات قائمة لأغراض تحديد النصاب القانوني أو التصويت في اجتماعات حملة الشهادات أو عند النظر في مصالح حملة الشهادات. وتتمتع الشهادات التي لم تعد تُصنّف كشهادات محتفظ بها بالحقوق ذاتها وتخضع، من جميع النواحي، للشروط ذاتها المطبقة على الشهادات الأخرى.

**شروط وطريقة السداد**

بالنسبة لهذا الطرح، ستقوم بنوك التحصيل بفتح حساب ضمان بعنوان "صكوك تنمية طاقة عمان بالريال العماني" (أو ما يعادل وصفه) **(حساب الضمان)** لتحصيل متحصلات الاكتتاب.

وتتولى بنوكُ التحصيل إدارةَ حسابات الضمان، وتلتزم بتحويل رصيد حساب الضمان إلى حساب الصفقة أو لأمر مدراء الإصدار، وذلك خلال يومي عمل (2) من تاريخ استلام كامل مبلغ طلب الاكتتاب.

يتعين على كل مكتتب سداد كامل المبلغ المتعلق بإجمالي عدد الشهادات المطلوبة للاكتتاب **(كامل مبلغ طلب الاكتتاب)** في وقت تقديم استمارة طلب الاكتتاب الخاصة به إلى بنك التحصيل. ويجوز لبنوك التحصيل، بعد الحصول على موافقة مدير الإصدار، السماح لمكتتبي الفئة الأولى ذوي الملاءة المالية العالية والسمعة المرموقة بسداد الأموال في تاريخ لاحق، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال يومي عمل (2) من تاريخ تسليم رسالة التأكيد النهائية وفقًا للتعريف الموضح أدناه). وفي هذه الحالات، يسدد المكتتب المعني كاملَ مبلغ طلب الاكتتاب، أو يسدد مبلغ تخصيصه **(كامل مبلغ التخصيص)** في حال استلامه رسالة التأكيد النهائية بمبلغ التخصيص الخاص به من مدراء الإصدار، وذلك في موعد لا يتجاوز يومي عمل (2) من تاريخ تسليم رسالة التأكيد النهائية (وفقًا للتعريف الموضح أدناه) كما أكدها له مدراء الإصدار. وبصرف النظر عما تقدم، تتحمل بنوك التحصيل المسؤولية الكاملة عن سداد كامل مبلغ التخصيص في موعد لا يتجاوز يومي عمل (2) بعد تسليم رسالة التأكيد النهائية. ويُرْسِلُ مديرا الإصدار / وكلاء التحصيل رسالةَ التأكيد النهائية إلى مكتتبي الفئة الأولى، وتُرْسِلُ شركة مسقط للمقاصة والإيداع رسالةَ التأكيد النهائية إلى مكتتبي الفئة الثانية الذين خُصِّصَتْ لهم شهاداتٌ **(التخصيص النهائي)**.

**يجوز لكل متقدم اتباع الطرق التالية من طرق السداد:**

1. الخصم المباشر من حسابه (حساباته) البنكي المذكور في نموذج الطلب، في حال كان هذا الحساب (الحسابات) البنكي مفتوحاً لدى بنك التحصيل؛ أو
2. التحويل إلى حساب الضمان عن طريق تحويل مصرفي.

وفي حال السداد عن طريق التحويل المصرفي، يتحمل المكتتب مسؤولية ضمان إتمام التحويل الناجح لكامل مبلغ طلب الاكتتاب إلى بنك التحصيل خلال فترة الاكتتاب (ما لم يُحْصَلْ على موافقة مدير الإصدار على النحو المذكور أعلاه)، ويجب عليه إرفاق نسخة من إشعار التحويل باستمارة طلب الاكتتاب.

**تفاصيل الحساب البنكي للمتقدمين**

وفقًا لتعليمات هيئة الخدمات المالية، تُسْتَخْدَمُ بياناتُ الحساب المصرفي المسجلة في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ضمن قاعدة بيانات رقم المستثمر لتحويل أي مبالغ مستردة، وكذا لإيداع أي مدفوعات متعلقة بالأسهم أو الأوراق المالية المدرجة في بورصة مسقط. وتجوز أن تكون بيانات الحساب المصرفي المذكورة والمسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع مفتوحة لدى بنك التحصيل أو لدى أي بنك آخر خلاف بنك التحصيل لأي أسهم أو أوراق مالية محددة مدرجة في بورصة مسقط. وتلتزم شركة مسقط للمقاصة والإيداع بإعادة أي مبالغ و/أو إيداع أي مدفوعات متعلقة بالأسهم أو الأوراق المالية المدرجة في بورصة مسقط حصرًا في الحساب المصرفي المسجل في قاعدة بيانات رقم المستثمر.

ويُحْظَرُ على المكتتب استخدام رقم الحساب المصرفي الخاص بأي شخص آخر، باستثناء حالة الأبناء القُصَّر حيث يجوز استخدام الحساب المصرفي للأب.

**المستندات المطلوبة**

يجب إرفاق نسخة من توكيل رسمي سارٍ ومُصَدَّقٍ حَسْبَ الأُصُولِ من السلطات القانونية المختصة إذا وُقِّعَتِ استمارةُ طلب الاكتتاب نيابةً عن شخص آخر.

وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين، يجب تقديم كل استمارة طلب اكتتاب مصحوبةً بأدلة كافية وسارية المفعول، شكلًا ومضمونًا وبما يرضي بنك التحصيل، تثبت أن الشخص الموقع على استمارة طلب الاكتتاب مفوضٌ أصولاً بالتوقيع نيابةً عن ذلك الشخص الاعتباري.

**قبول نماذج الطلبات من قبل بنك التحصيل**

يقبل بنكُ التحصيل استماراتِ طلب الاكتتاب إذا استلمها في تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني أو قبله. ويرفض بنكُ التحصيل قبولَ أي استمارة طلب اكتتاب ترد بعد تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني.

ويُجْرِي بنكُ التحصيل الفحوصاتِ والإجراءاتِ الخاصة بمبدأ "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال على المكتتبين، ويتحقق من الامتثال لكافة القوانين ذات الصلة.

**رفض نماذج الطلبات**

يجوز لبنك التحصيل، وفقًا لتقديره المنفرد والمطلق، رفضُ قبول استمارة طلب الاكتتاب، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) في الحالات التالية:

1. إذا كانت استمارة طلب الاكتتاب غير مكتملة؛
2. إذا كانت استمارة طلب الاكتتاب لا تحمل توقيع المكتتب؛
3. إذا كانت استمارة طلب الاكتتاب لا تتضمن رقم المستثمر، أو إذا كان رقم المستثمر المدون في الاستمارة غير صحيح؛
4. إذا قُدِّمَت استمارة طلب الاكتتاب بأسماء مشتركة؛
5. إذا كان المكتتب مؤسسة فردية؛

6. إذا كان المكتتب حساب أمانة / وصاية (ولدرء الشك، لا يسري هذا القيد على صناديق الاستثمار والأوقاف)؛
7. إذا قدم المكتتب أكثر من استمارة طلب اكتتاب واحدة بالاسم ذاته، وتُرْفَضُ جميعُها في هذه الحالة؛
8. إذا لم تُرفَق المستندات الثبوتية المؤيدة المطلوبة مع استمارة طلب الاكتتاب؛
9. إذا لم يكن التوكيل الرسمي مرفقًا بنموذج الطلب، بخصوص مقدم الطلب الذي يتقدم نيابةً عن شخص آخر.
10. إذا كانت استمارة طلب الاكتتاب غير مستوفية للمتطلبات القانونية أو متطلبات الأهلية المنصوص عليها في نشرة الإصدار الأساسية (المكملة بموجب نشرة الإصدار التكميلية هذه).

وإذا استلم بنكُ التحصيل استمارةَ طلب اكتتاب غير متوافقة مع الإجراءات المنصوص عليها في نشرة الإصدار الأساسية (المكملة بموجب نشرة الإصدار التكميلية هذه)، يبذل بنكُ التحصيل المساعي المعقولة كافة لإخطار المكتتب بعدم الامتثال هذا، على ألا يتحمل بنك التحصيل أو مدير الإصدار أي مسؤولية أياً كانت عن القيام بذلك أو عدم القيام به. وإذا لم يصحح المكتتبُ استمارةَ طلب الاكتتاب ويُعِد تقديمَها قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب المعني، فتُرفَضُ استمارة طلب الاكتتاب.

ويجوز لمدير الإصدار رفضُ أي استمارة طلب اكتتاب في الحالات المذكورة أعلاه، أو إذا رأيا أن استمارة طلب الاكتتاب غير مكتملة أو غير كافية، أو لأي سبب آخر، شريطة الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية وتقديم تقرير مفصل للهيئة يبيّن تفاصيل استمارات طلب الاكتتاب المزمع رفضها وأسباب هذا الرفض.

**الاستفسارات والشكاوى**

يحق لأي مقدم طلب يرغب في الحصول على توضيح أو تقديم شكوى فيما يتعلق بأمور التخصيص أو نماذج الطلبات المرفوضة أو المبالغ المستردة الاتصال ببنك التحصيل؛ ولهذا الغرض، يجوز التواصل مع الجهات الممثلة التالية للبنك التحصيل على جهات الاتصال الموضحة أدناه:

| البنك | اسم جهة الاتصال | الرمز البريدي | تفاصيل جهة الاتصال |
|---|---|---|---|
| البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع | أسعد السيابي<br>محمد النجواني | بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط، سلطنة عُمان | +968 2477 8126<br>+968 2477 8754<br>nbobackoffice@nbo.om |
| مزن للصيرفة الإسلامية، البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع | أسعد السيابي<br>محمد النجواني | بناية الفرع الرئيسي للبنك الوطني العُماني، مسقط، سلطنة عُمان | +968 2477 8126<br>+968 2477 8754<br>nbobackoffice@nbo.om |
| بنك نزوى ش.م.ع.ع | إسماعيل الصقري<br>إسحاق زايد المعولي | ص.ب. 1423، الرمز البريدي 133، الخوير، مسقط، سلطنة عُمان | +968 2465 5530<br>+968 9329 1608<br>+968 2465 5050<br>ismail.alsuqri@banknizwa.om<br>ishaq@banknizwa.om |
| البنك الأهلي ش.م.ع.ع | سالم المسلمي | ص.ب. 545، الرمز البريدي 116، ميناء الفحل، سلطنة عُمان | +968 2457 7157<br>cfa@ahlibank.om<br>investmentbankingoperation@ahlibank.om |
| الأهلي الإسلامي، البنك الأهلي ش.م.ع.ع | معن الشيباني | ص.ب. 545، الرمز البريدي 116، ميناء الفحل، سلطنة عُمان | +968 2457 3917<br>cfa@ahlibank.om<br>investmentbankingoperation@ahlibank.om |

| البنك | اسم جهة الاتصال | الرمز البريدي | تفاصيل جهة الاتصال |
|---|---|---|---|
| بنك ظفار ش.م.ع.ع | سارة خالد محمد الكلبانية | ص.ب. 1507، الرمز البريدي 112، سلطنة عُمان | +968 2265 2562<br>investmentbackoffice@bankdhofar.com |
| ظفار الإسلامي، بنك ظفار ش.م.ع.ع | أحمد حمد سعيد الوهيبي | ص.ب. 1507، الرمز البريدي 112، سلطنة عُمان | +968 97985621<br>investmentbackoffice@bankdhofar.com |
| بنك عُمان العربي ش.م.ع.ع | سارة البلوشية | ص.ب. 2240، الرمز البريدي 130، سلطنة عُمان | +968 2475 4178<br>treasury@oab.om |
| بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع | أحمد سعيد خميس العلوي<br>ريم العبري | ص.ب44 .، الرمز البريدي 114، سلطنة عُمان | +968 2476 1838<br>+968 2476 2584<br>Ahmed.Alalawi@sib.om<br>reem.alabri@sib.om<br>InvestmentSettlement@sib.om |
| صحار الإسلامي، بنك صحار الدولي | أحمد سعيد خميس العلوي<br>ريم العبري | ص.ب44 .، الرمز البريدي 114، سلطنة عُمان | +968 2476 1838<br>+968 2476 2584<br>Ahmed.Alalawi@sib.om<br>reem.alabri@sib.om<br>InvestmentSettlement@sib.om |

**رسالة التأكيد والمبالغ المستردة**

**التخصيص المرحلي:**

بعد حلول تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى وتحديد العائد الحدي، يُسَلِّمُ مديرا الإصدار أو بنوك التحصيل تأكيدًا بالتخصيص المرحلي لمكتتبي الفئة الأولى **(رسالة التأكيد المرحلية)**، ويكون هذا التخصيص خاضعًا للتخصيص النهائي.

**التخصيص النهائي**

بعد حلول تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية، يُسَلِّمُ مديرا الإصدار وشركة مسقط للمقاصة والإيداع تأكيدًا بالتخصيص النهائي وتفاصيل الاكتتاب الناجح **(رسالة التأكيد النهائية)** للمكتتبين الفائزين بالتخصيص من الفئة الأولى والفئة الثانية، على التوالي، وذلك خلال 3 أيام عمل من تاريخ استلام موافقة هيئة الخدمات المالية.

وفي حال كان التخصيص النهائي للمكتتب أقل من عدد الشهادات المطلوبة في استمارة طلب الاكتتاب الخاصة به وكان المكتتب قد سدد كامل مبلغ طلب الاكتتاب إلى بنك التحصيل، فتُسْتَرَدُّ المبالغُ الزائدة المسددة من هذا المكتتب وتُحَوَّلُ إلى مكتتبي الفئة الأولى ومكتتبي الفئة الثانية من قِبل بنوك التحصيل أو شركة مسقط للمقاصة والإيداع، على التوالي، وذلك خلال فترة تتراوح بين 3 إلى 5 أيام عمل عقب التخصيص النهائي، وتُسْتَخْدَمُ بياناتُ الحساب المصرفي للمكتتب والمقيدة في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع لتحويل أي مبالغ مستردة.

وتُسْتَخْدَمُ بياناتُ الحساب المصرفي للمكتتب والمقيدة في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع لتحويل أي مبالغ مستردة.

**الإطار الزمني لعملية الطرح المقترحة**

يبين الجدول التالي الإطار الزمني المتوقع لإتمام عملية الاكتتاب:

| الإجراء | التاريخ* |
|---|---|
| بدء الاكتتاب لمستثمري الفئة الأولى (تاريخ بدء اكتتاب الفئة الأولى) | 4 نوفمبر 2026 |
| إغلاق الاكتتاب لمستثمري الفئة الأولى (تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الأولى) | 12 نوفمبر 2026 |
| الموعد المحدد لاستلام مدراء الإصدار بيانات الاكتتاب للفئة الأولى من بنوك التحصيل | 15 نوفمبر 2026 |
| تحديد العائد الحدي وإرسال رسالة التأكيد المرحلية للتخصيص لمستثمري الفئة الأولى | 16 نوفمبر 2026 |
| بدء الاكتتاب لمستثمري الفئة الثانية (تاريخ بدء اكتتاب الفئة الثانية) | 18 نوفمبر 2026 |
| إغلاق الاكتتاب لمستثمري الفئة الثانية (تاريخ إغلاق اكتتاب الفئة الثانية) | 30 نوفمبر 2026 |
| الموعد المحدد لاستلام مدراء الإصدار بيانات الاكتتاب للفئة الثانية من بنوك التحصيل | 1 ديسمبر 2026 |
| اتخاذ القرار بشأن ممارسة خيار الزيادة في حال وجود فائض اكتتاب في الاكتتاب | 1 ديسمبر 2026 |
| إخطار هيئة الخدمات المالية بنتائج الطرح والتخصيص النهائي المقترح | 2 ديسمبر 2026 |
| استلام موافقة هيئة الخدمات المالية على التخصيص النهائي المقترح | 2 ديسمبر 2026 |
| بدء رد المبالغ الفائضة المستردة (إن لزم الأمر) | 3 ديسمبر 2026 |
| تاريخ التسوية والإصدار | 8 ديسمبر 2026 |
| إدراج الشهادات في بورصة مسقط | 10 ديسمبر 2026 |

** قد تختلف التواريخ الفعلية.*

**إدراج وتداول الشهادات**

سيتم تقديم طلب إلى بورصة مسقط لإدراج وتداول الشهادات في سوق السندات والصكوك في بورصة مسقط.

## أصول الصكوك

تُسْتَثْمَرُ حصيلة إصدار السلسلة 2 (الحصيلة) بموجب هيكل إجارة ووكالة؛ بحيث يُسْتَخْدَمُ 55% من الحصيلة للاستحواذ على أصول ملموسة محددة (**أصول الإجارة**)، ويُسْتَخْدَمُ 45% من الحصيلة للقيام باستثمارات في بعض أنشطة مجموعة تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م. أو مشاريعها التجارية (**مبلغ استثمار الوكالة**).

ويُعْرَضُ أدناه وصفٌ أوليٌّ لأصول الإجارة والكيفية التي سَيُسْتَثْمَرُ بها مبلغُ استثمار الوكالة. وتجدر الإشارة إلى أن الأصول الفعلية سوف تُؤَكَّدُ وتُحَدَّدُ نهائيًّا عند اعتماد حجم الإصدار النهائي.

### أصول الإجارة

يختار المتعهد أصول الإجارة من محفظة الأصول المحددة التالية.

يختار المتعهد أصول الإجارة من محفظة الأصول المحددة التالية، وستُمَثِّلُ أصول الإجارة ما لا يقل عن 41.25 مليون ريال عُماني بناءً على الحد الأقصى لحجم الاكتتاب، وتُعَدُّ كافة أصول الإجارة أصولاً ملموسة تقع داخل سلطنة عُمان.

| | المجموعة الأولى | المجموعة الثانية | المجموعة الثالثة | |
|---|---|---|---|---|
| ***(ريال عُماني)*** | صايح نهايدة باريك | صايح راول | يبال | المجموع الكلي |
| المنتجات الأنبوبية المستخدمة في آبار النفط (أسعار متخصصة) | 105,217,562 | 129,278,781 | 61,715,617 | 296,211,960 |
| معدات رؤوس الآبار | 22,662,244 | 27,844,661 | 13,292,594 | 63,799,499 |
| **المجموع** | **127,879,806** | **157,123,442** | **75,008,212** | **360,011,460** |

وتجيز شروط الإصدار استبدال أصول الإجارة بعد الإصدار، وذلك بالكيفية المبيّنة في تعهد استبدال الأصول.

### مبلغ استثمار الوكالة

*وصف الأنشطة / الأعمال التي سَيُسْتَثْمَرُ فيها مبلغ استثمار الوكالة*

يستثمر المتعهد مبلغَ استثمار الوكالة في أعمال المجموعة. ويجب ألا يقل مبلغ استثمار الوكالة عن 33.75 مليون ريال عُماني بناءً على الحد الأقصى لحجم الاكتتاب.

***الأنشطة الاستثمارية***

*الغاز غير المصاحب ومكثفاته*

يلتزم الوكيل ببيع الغاز غير المصاحب المستخرج من المربع النفطي "بلوك 6" إلى **شركة الغاز المتكاملة**، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة الغاز في سلطنة عُمان اعتبارًا من 1 يناير 2023، وتخضع عمليات البيع المذكورة لاتفاقية بيع الغاز غير المصاحب المُبرمة بين إي دي او للغاز ش.ش.و. وشركة الغاز المتكاملة.

وتلتزم شركة الغاز المتكاملة بأن تدفع لإي دي او للغاز ش.ش.و. مقابل كميات الغاز غير المصاحب التي تشتريها من المربع النفطي "بلوك 6" بسعر تحويل ثابت.

*النفط ومكثفات الغاز (المصاحب وغير المصاحب)*

يُدمج إنتاج النفط ومكثفات الغاز من المربع النفطي "بلوك 6" مع الإنتاج الصادر من المربعات النفطية الأخرى ضمن خط الأنابيب الرئيسي للنفط التابع لشركة تنمية نفط عُمان ويُباع بالسعر نفسه، ويُعرف هذا الإنتاج المُدمج باسم مزيج الصادرات العُمانية. وتتعهد إي دي او للغاز ش.ش.و. ببيع حصتها من مزيج الصادرات العُمانية من إنتاج المربع النفطي "بلوك 6" إلى وزارة الطاقة والمعادن العُمانية بموجب اتفاقية مُبرمة وفقًا لشروط تعاقدية عادلة للطرفين.

**التعهدات**

**صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و. (بصفتها المصدر ومدير العهدة)**

**تتعهد صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.** بما يلي:

1. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية هذه صحيحة وكاملة؛
2. تم إجراء العناية الواجبة للتأكد من عدم إغفال أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل الإصدار التكميلية هذه مضللة؛
3. بالالتزام بجميع الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية، ولائحة تنظيم السندات والصكوك، وقانون الشركات التجارية، واللوائح والأنظمة والتوجيهات الصادرة بموجبها.

باسم ونيابة عن **صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.**

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |
| .2 | [●] | | موقعه عن: - |

**إي دي او للغاز ش.ش.و. (بصفتها المتعهد)**

تتعهد **إي دي او للغاز ش.ش.و.** بما يلي:

1. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية هذه صحيحة وكاملة؛
2. تم إجراء العناية الواجبة للتأكد من عدم إغفال أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل الإصدار التكميلية هذه مضللة؛
3. بالالتزام بجميع الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية، ولائحة تنظيم السندات والصكوك، وقانون الشركات التجارية، واللوائح والأنظمة والتوجيهات الصادرة بموجبها.

باسم ونيابة عن **إي دي او للغاز ش.ش.و.**

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |
| .2 | [●] | | موقعه عن: - |

**تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م (بصفتها الضامن)**

تتعهد **تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.** يلي:

1. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية هذه صحيحة وكاملة؛
2. تم إجراء العناية الواجبة للتأكد من عدم إغفال أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل الإصدار التكميلية هذه مضللة؛
3. بالالتزام بجميع الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية، ولائحة تنظيم السندات والصكوك، وقانون الشركات التجارية، واللوائح والأنظمة والتوجيهات الصادرة بموجبها.

باسم نيابةً عن تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م.

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |
| .2 | [●] | | موقعه عن: - |

**البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع (بصفتهما مدير الإصدار)**

يتعهد **البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع.** بما يلي:

1. إعمالاً بتنفيذ مسؤولياتنا بموجب المادة رقم 28 من قانون الأوراق المالية ولائحة السندات والصكوك الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، راجعنا جميع المستندات ذات الصلة والمواد الأخرى المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار التكميلية هذه.
2. يتحمّل مجلس إدارة صكوك لتنمية الطاقة و تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م المسؤولية بالتكافل والتضامن فيما يتعلق بصحة المعلومات المقدمة في نشرة الإصدار هذه، وقد أكدوا أنهم لم يقوموا بحذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار التكميلية مضلّلة.
3. لقد قمنا ببذل العناية الواجبة التي تقتضيها أسس ومعايير مهنتنا فيما يتعلق بنشرة الإصدار التكميلية الماثلة والتي أُعدّت تحت إشرافنا. وبناءً على المراجعات والمناقشات مع المصدر والمتعهد والضامن ومسؤوليهم وموظفيهم والأطراف الأخرى ذات الصلة، فإننا نؤكد ما يلي:

أ) لقد بذلنا سبل العناية الواجبة المعقولة للتأكد من أن المعلومات التي قدمها لنا المصدر والمتعهد والضامن الواردة في نشرة الإصدار التكميلية الماثلة متوافقة مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد وغيرها من مواد الطرح؛

ب) وعلى حد علمنا وبحسب المعلومات التي قدمها لنا المصدر والمتعهد والضامن، لم يتم حذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار التكميلية الماثلة مضللة؛

ج) وتتوافق نشرة الإصدار التكميلية الماثلة والطرح المتعلق بها مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية وقانون الشركات التجارية ولائحة السندات والصكوك والتعليمات والقرارات الصادرة في هذا الصدد.

د) إن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية الماثلة (وترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة وسليمة وملائمة.

**باسم ونيابة عن/ البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع.**

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |
| .2 | [●] | | موقعه عن: - |

**بنك نزوى ش.م.ع.ع (مدير الإصدار)**

يتعهد **بنك نزوى ش.م.ع.ع** بما يلي:

**1.** إعمالاً بتنفيذ مسؤولياتنا بموجب المادة رقم 28 من قانون الأوراق المالية ولائحة السندات والصكوك الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، راجعنا جميع المستندات ذات الصلة والمواد الأخرى المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار التكميلية الماثلة.

**2.** يتحمّل مجلس إدارة صكوك لتنمية الطاقة (ش.ش.و.) و تنمية طاقة عُمان ش.م.ع.م المسؤولية بالتكافل والتضامن فيما يتعلق بصحة المعلومات المقدمة في نشرة الإصدار هذه، وقد أكدوا أنهم لم يقوموا بحذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار التكميلية مضلّلة

**3.** لقد قمنا ببذل العناية الواجبة التي تقتضيها أسس ومعايير مهنتنا فيما يتعلق بنشرة الإصدار التكميلية الماثلة والتي أُعدّت تحت إشرافنا. وبناءً على المراجعات والمناقشات مع المصدر والمتعهد والضامن ومسؤوليهم وموظفيهم والأطراف الأخرى ذات الصلة، فإننا نؤكد ما يلي:

(أ) لقد بذلنا سبل العناية الواجبة المعقولة للتأكد من أن المعلومات التي قدمها لنا المصدر والمتعهد والضامن الواردة في نشرة الإصدار التكميلية الماثلة متوافقة مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد وغيرها من مواد الطرح؛

(ب) وعلى حد علمنا وبحسب المعلومات التي قدمها لنا المصدر والمتعهد والضامن، لم يتم حذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار التكميلية الماثلة مضللة؛

(ج) وتتوافق نشرة الإصدار التكميلية الماثلة والطرح المتعلق بها مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية وقانون الشركات التجارية ولائحة السندات والصكوك والتعليمات والقرارات الصادرة في هذا الصدد.

(د) إن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية الماثلة (وترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة وسليمة وملائمة.

لصالح ونيابة عن **بنك نزوى ش.م.ع.ع.**

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |
| .2 | [●] | | موقعه عن: - |

**شركة تراورز آند هاملينز للمحاماة فرع عُمان (مستشار قانوني)**

بموجب هذه الوثيقة، يتعهد المستشار القانوني أمام هيئة الخدمات المالية بما يلي:

1. جميع الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بإصدار الشهادات وطرحها تتماشى مع:

أ) القوانين واللوائح السارية على صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.؛

ب) المتطلبات الصادرة عن هيئة الخدمات المالية بموجب لائحة السندات والصكوك؛ و

ج) عقد تأسيس صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و.).

2. حصلت //صكوك لتنمية الطاقة ش.ش.و :على جميع الموافقات المعمول بها في سلطنة عمان اللازمة لإصدار الشهادات كما هو موضح في نشرة الإصدار التكميلية الماثلة.

لصالح ونيابة **شركة تراورز و هاملينز للمحاماة، عُمان**

| الرقم المتسلسل | الاسم | المنصب | التوقيع |
|---|---|---|---|
| .1 | [●] | | موقعه عن: - |